مركز بروكنجز الدوحة
BROOKINGS DOHA CENTER

دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة
رقم 15، يونيو 2015

الإبحار في أجواء عدم اليقين:
رد دولة قطر على طفرة الغاز العالمية

ناصر التميمي

B | Foreign Policy at BROOKINGS

لمحة عن بروكنجز

معهد بروكنجز هو مؤسسة غير ربحية. يهدف المعهد إلى إجراء أبحاث وتحليلات على أعلى مستوى من الجودة لتقديم توصيات عملية ومبتكرة لصانعي السياسات والعامة. تقع مسؤولية التوصيات والاستنتاجات في منشورات بروكنجز على المؤلفين وحدهم، ولا تعكس وجهة نظر المعهد ولا العاملين فيه بأي شكل من الأشكال.

حقوق النشر محفوظة © 2015

معهد بروكنجز
1775 طريق ماساشوستس، شمال غرب
واشنطن العاصمة، 20036 الولايات المتحدة
www.brookings.edu

مركز بروكنجز الدوحة
الساحة 43، بناية 63، الخليج الغربي، الدوحة، قطر
http://www.brookings.edu/doha

الإبحار في أجـواء عدم اليقين:
رد دولـة قطر على طفرة الغـاز العالمية

ناصر التميمي

B | Foreign Policy at BROOKINGS

*كتبت النسخة الأصلية لهذا البحث باللغة الإنجليزية وهذه ترجمة للنسخة الإنجليزية.

شكر وتقدير

أنـا في غايـة الامتنـان للأشـخاص الذيـن لـولا دعمهـم لمـا كان مـن الممكـن كتابـة هـذه الورقـة. وأتوجـه بالشـكر الخـاص لسـلطان بـركات، مديـر الأبحـاث في مركـز بروكنجـز الدوحـة، لتشـجيعه ودعمـه المسـتمرين لاسـتكمال الورقـة في الوقـت المحـدد. وأتوجـه أيضـاً بالامتنـان إلى أنـدرو ليبر، باحـث مسـاعد في مركـز بروكنجـز الدوحـة، لدعمه الكبير في تحريـر النص، ولصديقي سـعد الغانم لتزويـدي بالإحصـاءات الحديثـة حـول الموضـوع.

ناصر التميمي
يونيو 2015

جدول المحتويات

1. الملخص التنفيذي 1
2. نظرة عامة 3
3. إمدادات الغاز الطبيعي المسال الدولية: منافسون جدد 6
4. الطلب العالمي على الغاز الطبيعي المسال: أسواق غير مضمونة 18
5. ديناميكيات متغيرة للغاز الطبيعي المسال: التداعيات المترتبة على قطر 27
6. الخاتمة: الرد القَطري التفاعلي 33

الملاحق 37

الملخص التنفيذي

برزت قطر على مدى العقد الماضي، كالدولة الرائدة في مجال تصدير الغاز الطبيعي المسال (LNG) في العالم. ومع ذلك، فهي تواجه الآن تحدياتٍ هائلة ومنافسة مباشرة من طفرة الغاز الصخري. أولاً، تغير المشهد في أسواق الغاز العالمية - مع دخول المزيد من المنافسين إلى المشهد وظهور مراكز تصدير جديدة للغاز الطبيعي المسال - فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى فقدان قطر لمكانتها باعتبارها الملك المتوج بلا منازع لسوق الغاز الطبيعي المسال. ثانياً، إن الزيادة في الإمدادات من دول مثل الولايات المتحدة وأستراليا قد يؤدي إلى انخفاض الأسعار لسنواتٍ قادمة. ثالثاً، سوف يتيح توفّر إمدادات بديلة للمشترين في الأسواق الآسيوية التفاوض بحزم على أي صفقاتٍ مستقبلية. والأهم، سوف تُستخدم الإمدادات الجديدة لا محالة كأساسٍ لسوقٍ فورية قوية، وبذلك تقوم بإنشاء سوق عالمية للغاز الطبيعي المسال أكبر حجماً وأكثر مرونة وتنوعاً. وأخيراً، ربما تفقد قطر مكانتها بصفتها "المنتج المّرجح" الوحيد، وهي المكانة التي منحت الدوحة أهمية استراتيجية على المستوى الدولي.

لقد تغيّرت افاق سوق الغاز الطبيعي المسال العالمية بشكلٍ كبير، ومن المنتظر ان تستمر في التغير في المستقبل. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية حدوث نموٍ غير مسبوق في العرض للغاز الطبيعي المسال، مع قدرة إنتاج 150 مليار متر مكعب سنويا من الغاز الطبيعي المسال (أي ما يعادل 40 بالمئة من الإجمالي العالمي الحالي) إما تحت الإنشاء أو مخطط لها أن تبدأ بين عامي 2015 و2019. ومن المقرر أن تزيد القدرة التصديرية للغاز الطبيعي المسال في أستراليا إلى أكثر من ثلاثة أضعاف لتصل إلى 106,6 مليار متر مكعب/سنوياً قبل نهاية العقد الحالي، مما يجعل البلاد أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم.

وإذا ما ثبتت صحة هذه التوقعات، فسوف تكون لها انعكاساتٌ بعيدة المدى على مكانة قطر على خارطة الغاز العالمية. وعلى الرغم من أن صنّاع القرار في الدوحة يدركون تماماً هذه التطورات السريعة في أسواق الغاز العالمية، إلا أنّ خياراتهم لا تزال محدودة. سيبقى قرار قطر حظر زيادة إنتاج الغاز الطبيعي من حقلها الشمالي مستمراً حتى العام 2015، باستثناء مشروع غاز برزان بتكلفة 10,3 مليار دولار، الذي سوف يغذي الطلب المحلي المتنامي إلى حدٍ كبير، فلم يتم إقرار أي مشاريع غاز أخرى. ولم تعلن قطر كذلك عن أي خطط لتوسيع قدرتها التصديرية للغاز الطبيعي المسال أكثر من منشآتها الحالية. ونتيجة لذلك، ستبقى استراتيجية الغاز في قطر في حالة جمود، على الأقل في المدى القصير.

ومع ذلك، أشارت قطر إلى أنها قد تزيد من إنتاج الغاز الطبيعي المسال لديها عن طريق تحسين كفاءة محطات إنتاج الغاز الطبيعي المسال. وعلى المديَيْن المتوسط والطويل، قد تلجأ قطر أيضاً إلى توسيع طاقتها الإنتاجية من تحويل الغاز إلى السوائل (GTL) ووقود الغاز الطبيعي المسال اللازم لقطاع الشحن. كما تبنّت قطر خيار "شراء المنافسة"، وخصوصاً من خلال مشروعها المشترك مع شركة إكسون موبيل في محطة غولدن باس للغاز الطبيعي المسال في ولاية تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية. ومن المتوقع أن تصل تكلفة هذا

الاستثمار إلى أكثر من 10 مليارات دولار بقدرة تصديرية تزيد على 20 مليار متر مكعب سنوياً. وعلى الرغم من أنّ الانخفاض في أسعار النفط والغاز الطبيعي المسال والغاز بالأنابيب يجعل مثل هذه المشاريع تبدو أقل جاذبية من الناحية الاقتصادية، فقد تمضي قطر قُدماً في المشروع باعتباره حجر الزاوية في استراتيجيتها للغاز الطبيعي المسال على المدى الطويل.

وهناك أيضاً فرصٌ واعدة لتصدير الغاز الطبيعي المسال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا . ومن المتوقع أن يقفز الطلب السنوي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من 5,4 مليار متر مكعب في العام 2015 إلى 12,2 مليار متر مكعب بحلول العام 2020، ثم ليرتفع إلى 31,3 مليار متر مكعب بحلول العام 2025. والأهم، إذا ما تمكنت دول مجلس التعاون الخليجي من التغلب على اختلافاتهم السياسية واتفقت على آلية سعر جماعية مُرضية، فإن بوسع قطر تلبية معظم، إن لم يكن كل، الطلب المتوقع على الغاز في دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان والكويت وربما المملكة العربية السعودية عبر خط أنابيب دولفين. وهناك أيضاً متسعٌ كبير لزيادة صادرات قطر من الغاز الطبيعي المسال إلى الاتحاد الأوروبي، خاصة إذا قررت المفوضية الأوروبية المضي قدماً في خطتها لتقليل اعتماد الاتحاد الأوروبي على الغاز الروسي. ومع ذلك، ينبغي على قطر أن تكون أكثر مرونة في توقيع عقودٍ جديدة.

وعلى المدى الطويل، فإن المسؤولين القطريين متفائلون بأن الطلب على الغاز الطبيعي المسال سيكون قوياً وربما يتجاوز القدرة الإجمالية للمشاريع القائمة. ومع ذلك، يمكن لعدة عوامل أن تغيِّر ديناميكيات سوق الغاز الطبيعي المسال مرة أخرى في المستقبل. فالتقدم التكنولوجي السريع في مجال استكشاف الطاقة والحفر والإنتاج يمكن أن تزيد من توافر إمدادات الغاز في عدة بلدان. وعلى الرغم من أنه من الصعب تكرار تجربة الولايات المتحدة في مجال تنمية الغاز الصخري على نطاقٍ عالمي، إلا أنّ تطوّر التكنولوجيا المستمرّ يشير إلى أن ذلك لا يزال ممكناً. وثانياً، هناك رغبةٌ قوية لدى العديد من الدول المستهلكة للطاقة، وخاصة في آسيا، للتقليل من اعتمادها على واردات الطاقة في الشرق الأوسط. فتدابيرٌ مثل الكفاءة في استخدام الطاقة وتشجيع البحث والابتكار وزيادة الاستثمارات في مجال الطاقة النووية والبديلة قد تقلص من الزيادة في الطلب مستقبلاً. وأخيراً، فإن سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط لا تزال في طور التغيّر، لذلك يمكن أن تكون كل الاحتمالات واردة، بما في ذلك توقيع اتفاق نووي نهائي مع إيران، والانسحاب من افغانستان، والتوصل إلى حلٍّ سياسي في العراق وسوريا. ولو أخذنا بالحسبان هذه العوامل مجتمعة، فيمكن لها على المدى الطويل أن تضعف تدريجياً الأهمية الاستراتيجية لقطر (والخليج بشكلٍ عام) بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها. وعلى هذا النحو، فإن قطر ودول الخليج بحاجةٍ ماسة إلى وضع استراتيجية مشتركة تأخذ في الاعتبار جميع السيناريوهات.

نظرة عامة

عـادة مـا تُذكـر دولـة قطر في شـبه الجزيـرة العربيـة باعتبارها واحدة من أغنـى البلدان في العالم على أسـاس نصيب الفـرد مـن الدخـل، مـع عائـدات من تصديـر الهيدروكربونـات تمنحها حجما اكبر من مسـاحتها على المـسرح العالمي، فضـلاً عـن التنميـة السريعـة في الداخـل. ويكمـن مصـدر تلـك الـثروة في وجود ثالـث أكـبر احتياطي للغـاز في العالم لديهـا - 24,7 ترليـون مـتر مكعـب (TCM)، وهـو مـا يمثل نحـو 13,3 بالمئة مـن الاحتياطيات العالميـة المؤكدة.[1] وفي العـام 2013، حلـت البـلاد أيضـاً في المركـز الثالـث في إنتـاج الغـاز (بعد الولايـات المتحدة وروسـيا)، بإنتـاج بلغ 161 مليـار مـتر مكعـب، وبرتبـة الدولـة الثانية في الصـادرات، حيث بلغت الشـحنات إلى الخارج 121 مليـار متر مكعب.[2]

تمثـل صـادرات الغـاز الطبيعـي المسـال (LNG) أكـثر مـن 84 بالمئة من صـادرات قطر مـن الغاز، ويتم شـحن 71,4 بالمئـة منهـا إلى آسـيا.[3] وسـاعد ارتفـاع الطلـب العالمـي وسـط قلـة العرض في أن تشـهد قطـر زيـادة في صادراتها من الغـاز الطبيعـي المسـال، فارتفعـت الصـادرات مـن 25,3 مليار مـتر مكعب في العـام 2004 إلى أكثر مـن 104,7 مليار مـتر مكعـب في العـام 2013، وهـو مـا يمثل أكثر من ثلـث الامدادات العالميـة في ذلك العام.[4] واليابان هي أكبر سـوق لقطـر، تليهـا كوريـا الجنوبيـة والهنـد والصـين. وتمثل هـذه البلـدان الأربعة مجتمعـة 62 بالمئة من إجـمالي صادرات قطـر مـن الغـاز الطبيعـي المسـال (راجـع الجـدول 6). اليابان وكوريـا الجنوبية هما أكبر مسـتورديْن للغـاز الطبيعي المسـال عـلى مسـتوى العـالم، وقـد بلـغ حجـم اسـتهلاكهما أكـثر من نصـف كمية الغـاز الطبيعي المسـال المـوردة إلى السـوق العالميـة في العام 2014.[5]

الجدول 1: أعلى 5 بلدان بالغاز الطبيعي: احتياطيات وإنتاج

الاحتياطيات المؤكدة				الإنتاج			
الترتيب العالمي	البلد	تريليون متر مكعب (TCM)	الحصة	الترتيب	البلد	تريليون متر مكعب (TCM)	الحصة
1	إيران	33,8	%18,2	1	الولايات المتحدة	689	%19,8
2	روسيا	31,3	%16,8	2	روسيا	671	%19,3
3	قطر	24,7	%13,3	3	قطر	161	%4,6
4	تركمانستان	17,5	%9,4	4	إيران	159	%4,6
5	الولايات المتحدة	9,3	%5,0	5	كندا	155	%4,5

المصدر:بريتش بتروليم ووكالة الطاقة الدولية. الإحصائيات للعام 2013.

عـلى الصعيـد العالمـي، فـإن بنـاء محطـات للغـاز الطبيعي المسـال يمكـن أن يضيـف حـواليْ 159 مليار مـتر مكعب/سـنوياً مـن القـدرة إلى مـا موجـود حاليـاً، وهـو 396 مليـار مـتر مكعب/سـنوياً، وذلـك بحلـول العـام 2018، وفقـا لبيانـات جمعهـا الاتحـاد الـدولي للغـاز.[6] ففي العـام 2013، زوَّد الشرق الأوسـط 42 بالمئة من الغاز الطبيعي المسـال في العـالم، أو 134 مليـار مـتر مكعب/سـنوياً، حـواليْ 79 بالمئـة مـن قطر وحدها. ولكـن، من المرجـح أن تتقلّص هذه الحصـة في السـنوات القادمـة، حيـث مـن المتوقـع أن مشـاريع أسـترالية جديدة سـتشرع بالإنتاج بعد العـام 2015.[7]

ومـن المتوقـع أن تنتـج أسـتراليا أكـثر مـن 84 مليار متر مكعب/سـنوياً قبـل نهاية هذا العقـد، وبالتالي سـتأخذ مكان قطـر لتصبـح هـي أكبر مصـدر للغـاز في العالم.[8]

وفي الوقـت نفسـه، يمكـن للولايـات المتحـدة أيضـاً أن تـبرز كمركـزٍ مُصَدِّرٍ للغـاز الطبيعي المسـال بحلـول نهاية هذا العقـد. ولكـن التقديـرات حـول كميـة الغـاز الطبيعـي التـي سـتكون أمريـكا قـادرة عـلى تصديرهـا متباينـة إلى حدٍّ كبـير. وتتوقـع نـشرة (IHS) لشـؤون الطاقـة أن تبلـغ القـدرة التصديرية للغاز الطبيعي المسـال في الولايـات المتحدة مـا يقـرب مـن 68 مليـار مـتر مكعب/سـنوياً بحلـول العـام 2020، مـما سـيجعلها ثالـث أكـبر منتـج للغـاز الطبيعي المسـال بعـد أسـتراليا وقطـر.[9] ويُنظـر إلى كنـدا وشرق أفريقيـا أيضاً على أنهـما تمثلان آفاقـاً جديدة. أما روسـيا، فربما تنافـس قطـر أيضـاً في أوروبـا إذا مـا مضـت قُدمـاً في تنفيـذ مـشروع يامـال للغـاز الطبيعـي المسـال لشركـة نوفاتيك في منطقـة القطـب الشـمالي الروسـية. وتنافـس روسـيا أصـلاً قطـر من خـلال بيعها للغاز الطبيعي المسـال إلى سـوق آسـيا والمحيـط الهـادئ، وهـي تخطـط لزيـادة إنتاجهـا، مـع طموحـات لإنتـاج قـدرة تسـييل إضافيـة تقـدر بأكـثر مـن 68 مليـار مـتر مكعب/سـنوياً مـع مطلـع عقـد العشرينيـات. وقبـل كل شيء، إذا مـا طـرأ تغيـير عـلى الظـروف الجيوسياسـية، فـإن الصـادرات مـن إيـران يمكـن أن تنافـس صادرات قطـر إلى دولٍ في الشرق الأوسـط وجنوب آسـيا (الهنـد وباكسـتان عـلى وجـه الخصوص).

وفي هـذا السـياق، تواجـه قطـر تحديـاتٍ هائلـة. أولاً، التغيـير الـذي قـد يطـرأ عـلى مشـهد أسـواق الغـاز الطبيعـي العالميـة سـوف يدفـع بالمزيـد مـن المنافسـين لدخـول السـاحة. وثانيـاً، يمكن للزيـادة المطـردة في صـادرات الولايات المتحـدة (وربمـا الصـادرات الإيرانيـة) تهديـد هيمنـة قطـر في أسـواق موادٍ أخـرى، كالمكثفـات وغاز البترول المسـال. وثالثـاً، إن الارتفـاع في إمـدادات الغـاز الطبيعـي المسـال سـيؤدي إلى حـدوث ضغـطٍ هبوطـي كبـير عـلى التسـعير، مـما يعنـي تكبـد خسـائر فادحـة في عائـدات التصديـر في دولـة قطـر. وأخيراً، فـإن توافر إمـداداتٍ بديلة في السـوق الآسـيوية (السـوق الرئيسـية لقطر) سـيتيح للمشـترين هناك التفاوض بقوة بشـأن عقود توريد طويلة الأجل. وهذا قـد يشـكل تحديـاً للنمـوذج القطـري القيـاسي لربـط العقـود طويلة الأجـل بأسـعار النفط، بـدلاً من ربطها بأسـعار الغـاز الطبيعـي. ونتيجـة لذلـك، يمكـن للمنافسـة مـن موردين جـدد للغـاز الطبيعـي المسـال أن تـضرب المصـدر الرئيـسي للدخـل في قطر.

وعلى أساس هذه التطورات الجذرية في سوق الغاز العالمي، تسعى هذه الورقة إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

- كيـف يمكـن لطفـرة الغـاز الصخـري العالميـة والمنافسـة المبـاشرة للغاز الطبيعـي المسـال أن تؤثرا عـلى قطر؟
- هـل سـتلجأ قطـر إلى تغيـير اسـتراتيجيتها التسـويقية للغـاز الطبيعـي المسـال رداً عـلى ظهـور موردين جـدد للغـاز الطبيعـي المسـال؟
- ما هي البدائل لدى قطر في التعامل مع التطورات الجديدة؟

هـذه أسـئلة مهمـة ويجـب الإجابـة عليها من أجل فهـم التغيير العميـق الذي يجري حاليـاً في السـوق العالمي للغاز الطبيعـي المسـال. وسـوف تشـتمل هـذه الورقـة عـلى أربعـة أقسـام رئيسـية. وسيرسـم أول قسـمٍ خريطة للمشـهد

المتغير في ما يتعلق بإمدادات الغاز الطبيعي المسال العالمية ويحدد المنافسين الجدد الذين سيدخلون الساحة. وسيتم في القسم الثاني تقييم الطلب العالمي وحالة الشك الناشئة بشأن الطلب من الدول المستوردة للغاز الطبيعي المسال. وسيقوم القسم الثالث بتقييم الآثار الكبرى على استراتيجية قطر للغاز الطبيعي المسال على نطاق أوسع. وأخيراً، سيكون الجزء الأخير أكثر تركيزاً في تقييم استراتيجية قطر للتعامل مع التطورات الجديدة في سوق الغاز الطبيعي العالمي.

إمدادات الغاز الطبيعي المسال الدولية: منافسون جدد

في أعقاب كارثة فوكوشيما في مارس 2011، أغلقت اليابان محطات الطاقة النووية التي كانت توفر نحو 30 بالمئة من طاقة التوليد في البلاد. وساعد استخدام الفحم ومحطات توليد الكهرباء التي تعمل بالغاز لسد الفجوة في ارتفاع في الطلب على الغاز الطبيعي، مما أوجد أحوالاً عصيبة في سوق الغاز الطبيعي المسال العالمية. ومع ذلك، فإن التوقعات للسوق تتغير بشكل جذري، سواء للمنتجين الجدد مثل الولايات المتحدة أو المنتجين الحاليين مثل روسيا وأستراليا، مما يوفر لأسواق الغاز الطبيعي المسال العالمية قدراً أكبر من المرونة والسيولة. وهذا بدوره من المتوقع أن يؤثر على مكانة قطر على خريطة الغاز العالمية. وربما تؤدي تطورات أخرى إلى حدوث تباطؤ بهذا النمو في نهاية المطاف أو تقلب الصورة كلها رأسا على عقب.

في العام الماضي، ارتفع إنتاج الغاز الطبيعي المسال العالمي بمقدار 6,8 مليار متر مكعب خلال العام 2013 ليبلغ 339 مليار متر مكعب.[10] ومن المتوقع أن يزداد هذا الرقم أكثر ليصل إلى 350,88 مليار متر مكعب في العام 2015، عندما يتم الانتهاء من المشاريع الأسترالية الجديدة.[11] وبشكلٍ عام، فإن أكثر من 81,6 مليار متر مكعب من الإمدادات الجديدة من الغاز الطبيعي المسال من المتوقع أن يتم انتاجها بحلول نهاية العام 2016.[12] وهذا سيرفع الطاقة الإنتاجية العالمية بنحو 20 بالمئة، ليبلغ 469 مليار متر مكعب/سنوياً.[13]

وهذا العام، على الرغم من الانخفاض الحاد في أسعار النفط والغاز العالمية، هناك عدة مشاريع في الولايات المتحدة وروسيا وأفريقيا وربما كندا من المقرر أن يشرع في تنفيذها.[14] وتتوقع وكالة الطاقة الدولية حدوث نموٍ غير مسبوق في إمدادات الغاز الطبيعي المسال، حيث أن 151 مليار متر مكعب/سنوياً من الطاقة الإنتاجية للغاز الطبيعي المسال، أي ما يعادل 40 بالمئة من الإجمالي العالمي الحالي، إما هي تحت الإنشاء أو مخطط لها أن تبدأ في العام 2019.[15] وإمكانات النمو هذه تدعمها تنبؤات مماثلة من الاتحاد الدولي للغاز، الذي يتوقع أكثر من 159 مليار متر مكعب من الطاقة الجديدة بحلول العام 2019، وكذلك من شركة بريتيش بتروليوم، التي تبلغ توقعاتها للنمو السنوي 7,8 بالمئة سنويا، أو 229,8 مليار متر مكعب على شكل قدرة جديدة بحلول العام 2020.[16] وسوف تقود أستراليا الطريق، بما يقرب من 85,6 مليار متر مكعب من قدرات جديدة متوقع لها أن تدخل السوق قبل نهاية العقد الحالي، فضلاً عما هو متوقع لها أن تتجاوز قطر كأكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم.[17]

ونتيجة لذلك، فإن إنتاج الغاز الطبيعي المسال قد يفوق الطلب بنسبة 10 بالمئة بحلول العام 2020، مما سيؤدي إلى "سوق هابطة لعدة سنوات"، وفقا لبنك أوف أمريكا.[18] وعلى المدى الطويل، تتوقع شركة بريتيش بتروليوم إضافة إمدادات من الغاز الطبيعي المسال يبلغ مقدارها بشكل عام 508 مليار متر مكعب بحلول العام 2035، وسوف تساهم كل من أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية بحواليْ ثلث تلك الزيادة.[19] ونتيجة

لذلك، فمن المتوقع أن تنخفض حصة قطر في السوق، التي هي الأكبر حالياً، إلى نحو 12 بالمئة بحلول العام 2035 – أي بعد أستراليا (24 بالمئة) وأفريقيا (21 بالمئة) والولايات المتحدة (18 بالمئة).[20]

أستراليا: الملك القادم

لقد كانت أستراليا ثالث أكبر مصدرٍ للغاز الطبيعي المسال في العالم (30,2 مليار متر مكعب/سنوياً) في العام 2013، مع ثلاثة مشاريع عاملة لإنتاج الغاز الطبيعي المسال.[21] وهناك في البلاد سبعة مشاريع أخرى للغاز الطبيعي المسال بقيمة 200 مليار دولار قيد الإنشاء، تمّثل أكثر من 50 بالمئة من المشاريع الجديدة عالمياً، مع أربعة منها من المقرر أن تبدأ التصدير بحلول العام 2016.[22] وبالتالي، فإن قدرة المنشآت القائمة في أستراليا على التسييل (القدرة على تحويل الغاز الطبيعي الخام إلى غاز طبيعي مسال قابلٍ للنقل) ستكون الأعلى في العالم بقدرة حواليْ 117 مليار متر مكعب/سنوياً بحلول العام 2018، وسوف تتضاعف قدرة صادراتها ثلاث مرات لتبلغ 106,6 مليار متر مكعب/سنوياً.[23] ونتيجة لذلك، تتوقع وود ماكينزي (Wood Mackenzie) أن تتقدم أستراليا على ماليزيا لتصبح ثاني أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم في العام 2015، وأن تتجاوز قطر بحلول العام 2018.[24] وبحلول العام 2020، من المتوقع أن يتوفر لأستراليا أيضاً 17 بالمئة من قدرة التسييل العالمية، مما يضعها في موقعٍ متقدم على قطر التي من المتوقع أن تبلغ نسبتها 15 بالمئة.[25]

تصدر أستراليا الغاز الطبيعي المسال إلى الأسواق الآسيوية حصرياً، وقد بلغت مشتريات اليابان نحو 80 بالمئة من تلك الصادرات في العام 2013 - وتشمل قائمة المستهلكين الرئيسيين الآخرين الصين (16 بالمئة) وكوريا الجنوبية (3 بالمئة).[26] ولو نظرنا إلى المستقبل نجد أنه قد تم بالفعل التوقيع على بيع 91 بالمئة من الغاز الطبيعي المسال الأسترالي قيد التطوير بموجب عقود طويلة الأجل، والجزء الأكبر منه سيذهب إلى دول آسيوية.[27]

وعلى الرغم من هذه التوقعات المتفائلة، لم تخلُ مشاريع الغاز الطبيعي المسال في أستراليا من المشاكل الخطيرة. فلقد عانى العديد منها من ارتفاعات كبيرة تجاوزت التكاليف المقدرة، بسبب نقص العمالة الماهرة، وارتفاع تكلفة العمال ونقل المواد، وارتفاع سعر الدولار الأسترالي مقابل الدولار الأمريكي، وقوانين بيئية صارمة، والقضايا المتعلقة بحقوق ملكية الأراضي.[28] وقدّرت ماكينزي أن تكلفة إقامة مشاريع في أستراليا تزيد بنسبة 20-30 بالمئة عن مثيلاتها في الولايات المتحدة أو شرق أفريقيا.[29]

وبالإضافة إلى هذه التعقيدات، إنّ الانخفاض الحاد في أسعار النفط والغاز الطبيعي المسال، الذي حدث بالتزامن مع انخفاض الطلب في آسيا (هبطت أسعار النفط والغاز الطبيعي المسال الآسيوية نحو 60 بالمئة بين يونيو 2014 وفبراير 2015)، قد يجعل الوضع أكثر إثارة للقلق بالنسبة للمستثمرين.[30] ويحذر بعض الخبراء من أن التباطؤ في الطلب العالمي على الغاز الطبيعي المسال وانخفاض أسعار النفط يهددان بتقويض الاستثمار في مجال الاستكشاف والتنمية.31 وقد تخلّت شركة شل أصلاً عن خططٍ لإنشاء مشروع جديد للغاز الطبيعي المسال بتكلفة تزيد عن 20 مليار دولار، لإنتاج ما يصل إلى 24,5 مليار متر مكعب/سنوياً، في جزيرة كيرتس التابعة لولاية كوينزلاند.[32]

ولكن على الرغم من هذه الصعوبات، فإن جميع مشاريع أستراليا للغاز الطبيعي المسال تقريباً طور الانجاز قد شارفت على الاكتمال، مما يضع البلاد في طريقها إلى الحلول محل قطر كأكبر دولةٍ مصدرة للغاز الطبيعي المسال في العالم.

طفرة الغاز الصخري الأمريكي: تحدٍ لهيمنة قطر

وفقاً للقانون الأمريكي الحالي، يجب على الشركات الحصول على موافقة من وزارة الطاقة الأمريكية لتصدير الغاز الطبيعي المسال إلى الدول التي ليس بينها وبين الولايات المتحدة اتفاقية للتجارة الحرة، وكذلك الحصول على ترخيص من لجنة تنظيم الطاقة الفيدرالية للمشروع، الذي سيخضع لمراجعة بيئية. وابتداءً من فبراير 2015، وعلى الرغم من أكثر من 40 طلبا جرى تقديمها إلى وزارة الطاقة لتصدير حوالي 397 مليار متر مكعب/سنوياً من الغاز الطبيعي المسال، فقد أعطت الوزارة الموافقة على تسعة مشاريع فقط، ولم تحصل سوى أربعة منها فقط على موافقة من لجنة تنظيم الطاقة الفيدرالية.[33] وستبلغ القدرة التعاقدية الملزمة لمحطات التصدير الأربعة هذه مجتمعة 5 مليارات متر مكعب/سنوياً، مع قدرة ذروة محتملة بحدود 69 مليار متر مكعب/سنوياً.[34] ومن المقرر أن تكون تشنيير (Cheniere) هي أول شركة لتصدير الغاز الطبيعي المسال في هذا العام، حيث أبرمت اتفاقيات بيع وشراء لكمية تبلغ 21,7 مليار متر مكعب/سنوياً.[35]

الجدول 2: المشاريع الكبرى للتسييل في الولايات المتحدة

اسم المشروع	راعي المشروع	بداية العقد	قدرة التصدير (مليار متر مكعب/سنوياً)	إجمالي الحجم المتعاقد عليه (مليار متر مكعب/سنوياً)	النسبة المئوية للعقد
ساباين باس الغاز الطبيعي المسال، 1 & 2	تشنيير إنيرجي بارتنر	2015	28,2	27,8	%98,6
الغاز الطبيعي المسال - كامرون	سمبرا إنيرجي	2017	17,4	17,4	%100,0
الغاز الطبيعي المسال - كوف بوينت	دومنيون كوف بوينت الغاز الطبيعي المسال	2018	8,4	8,3	%98,8
الغاز الطبيعي المسال - كوربس كرستي	تشنيير إنيرجي بارتنر	2018	26	11,5	%44,4
الغاز الطبيعي المسال - فريبورت	فريبورت لتطوير مشروعات الغاز الطبيعي المسال ديفلوبمنت	2015	18,4	17,9	%97,6

المصدر: بلومبرغ، بيزنس مونيتر الدولية (BMI)

وتتباين التقديرات النهائية لكمية الغاز الطبيعي المسال التي يمكن للولايات المتحدة تصديرها إلى حد كبير، أي ما بين 54,4 مليار متر مكعب/سنوياً وفقاً لتنبؤات ستراتفور لتصل إلى 108,8 مليار متر مكعب/سنوياً بحلول العام 2020، وفقا لبيزنس مونيتر الدولية.[36] وقدرت كل من كريديت سويس وRBN للطاقة الرقم بحواليْ 95,2 مليار متر مكعب/سنوياً، في حين أن وكالة الطاقة الدولية ترى أنه يمكن أن الوصول إلي 101,1 مليار متر مكعب/سنوياً.[37] حتى مع توقعات أكثر تفاؤلاً، فإن الولايات المتحدة وحدها لن يكون بمقدورها أن تغير جذرياً أسواق الغاز الطبيعي المسال في المدين القصير أو المتوسط.

ومع ذلك، فقد تمَّ ربط صادرات الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي المسال بالأسعار الفورية للغاز المحلي أو الموقعة على أساس السعر بحسب هنري هاب (وهو السعر الرئيسي المحدد لسوق أمريكا الشمالية)، في حين أن المشاريع قيد الإنشاء في أستراليا وروسيا، فضلاً عن تلك المقترحة في كندا وبعض الدول الأفريقية، تربط أيضاً صادراتها بأسعار النفط، أو بمزيج من الأرقام القياسية للنفط والغاز معاً. وعلى أساس أسعار هنري هاب

من 4-3 دولارات لكل وحدة حرارية بريطانية، يبدو أن عدداً من محطات التصدير في الولايات المتحدة قد تكون جذابة من الناحية الاقتصادية.[38] وهكذا مع "فك ارتباط" أسعار الغاز في الولايات المتحدة من أسعار النفط، وبالإضافة إلى فرض نموذج "رسوم" يضمن عائداتٍ ثابتة من محطات التسييل، وخلو عقود التصدير من ذكر جهة التصدير، فإن الغاز الطبيعي المسال الأمريكي يتمتع بقدرة تنافسية عالية وبمرونة أكثر مما يتوفر للمنافسين.[39] والأهم من ذلك، تشهد قناة بنما توسعاً من شأنه أن يسمح لمرور سفن أكبر حجماً، مما يسهل إلى حدٍّ كبير نقل الغاز الطبيعي المسال في تلك المنطقة.[40]

ولكن، لقد هزّ انهيار أسعار النفط صناعة الغاز الطبيعي المسال لأنه يؤدي إلى خفض أسعار الغاز الطبيعي المسال المرتبطة بمؤشر النفط.[41] ونتيجة لذلك، فإن أسعار الغاز الطبيعي المسال الحالية تعمل على تآكل القدرة التنافسية لصادرات الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي المسال.[42] ومعظم مشاريع الولايات المتحدة للغاز الطبيعي المسال تكون قادرة على المنافسة في آسيا فقط عندما تقل أسعار غاز "هنري هاب" على المدى الطويل عن 4 دولارات لكل وحدة حرارية بريطانية والنفط يباع فوق 80 دولاراً للبرميل.[43] وحتى أسعار الغاز الأمريكي المنخفضة، التي تجعل للعديد من مشاريع الولايات المتحدة للغاز الطبيعي المسال قدرة تنافسية، قد لا تدوم إلى الأبد. وخلصت دراسة حديثة لإدارة معلومات الطاقة إلى أن الزيادة في صادرات الغاز الطبيعي المسال من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاعٍ في أسعار التوريد المحلية بنسبة 4-11 بالمئة في المتوسط، بين عامي 2015 و 2040، وهذا يتوقف على حجم صادرات الغاز الطبيعي المسال.[44] ويتوقع البنك الدولي أن سعر هنري هاب قد يصل 5 إلى 6 دولارات/وحدة حرارية بريطانية بحلول العام 2020 (راجع الرسم البياني 1)، في حين تتوقع الرابطة الدولية الفرنسية للغاز، ارتفاع الأسعار إلى 7,10 دولارات/وحدة حرارية بريطانية بحلول العام 2035.[45]

الرسم البياني 1: أسعار الغاز المتوقعة

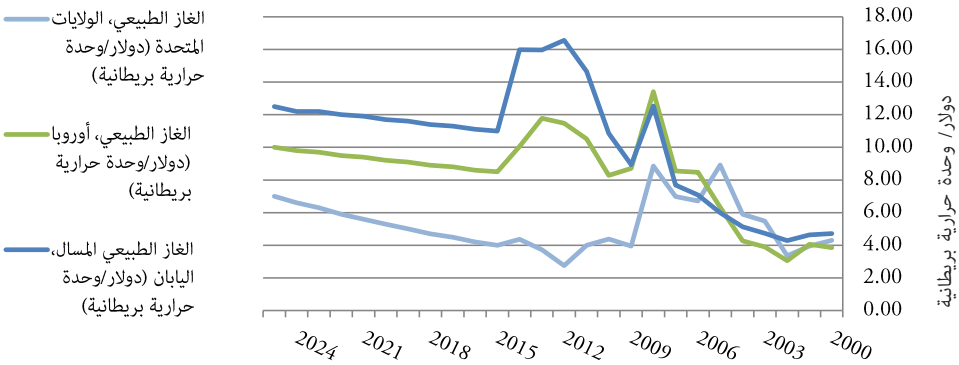

المصدر: توقعات البنك الدولي لأسعار السلع، 22 يناير 2015

إن احتمال هبوط الإمدادات من الغاز الطبيعي المسال المرتبطة بمؤشر النفط إلى آسيا قد أثار الجدل حول اقتصاديات مشاريع الغاز الطبيعي المسال الجديدة المخطط لها في أستراليا والولايات المتحدة. ومع ذلك، فالعملاء في آسيا، وخصوصاً اليابان وكوريا الجنوبية، قد ينظرون إلى إمدادات الغاز من الولايات المتحدة على أنها أساسية لتعزيز أمن الطاقة الخاص بهم، وتنويع مصادر الطاقة وطرق الشحن المرتبطة بها على حدٍّ سواء.

المكثفات

أدى ازدهار الغاز الصخري في الولايات المتحدة أيضاً إلى زيادة كبيرة في إنتاج المنتجات البترولية مثل المكثفات وغاز البترول المسال وسوائل الغاز الطبيعي الأخرى. وفتحت إدارة أوباما مؤخراً الباب لتصدير نوع معين من النفط الخفيف للغاية، على غرار المكثفات وغاز البترول المسال وسوائل الغاز الطبيعي.[46] ونتيجة لذلك، فإن الشركات الأمريكية تتنافس مع قطر (ومع المصدرين في الشرق الأوسط) للفوز بحصص السوق، خاصة في آسيا.

لقد ارتفعت صادرات الولايات المتحدة من سوائل الغاز الطبيعي بشكلٍ كبير، إذ قفزت إلى سبعة أضعافٍ تقريباً، أو ما يزيد قليلاً على 71,000 برميل يومياً في العام 2007 إلى ما يقرب من 0,47 مليون برميل يومياً في العام 2013.[47] والأهم من ذلك، من المتوقع أن تنمو صادرات سوائل الغاز الطبيعي من الولايات المتحدة من 0,6 مليون برميل يومياً في العام 2014 لتصل إلى 2,4 مليون برميل يومياً بحلول العام 2020.[48] لقد بدأ الارتفاع الحاد في صادرات سوائل الغاز الطبيعي من الولايات المتحدة بترك تداعيات بعيدة المدى على مستوى العالم: سوف تتلاشى هيمنة الشرق الأوسط على أسواق المكثفات وغاز البترول المسال، كما تضغط .إمدادات الولايات المتحدة على آلية التسعير العالمية الموجودة حالياً، فضلا على أنه من المتوقع أن تهبط تكاليف المواد الخام لصناعة البتروكيماويات العالمية.

الرسم البياني 2: إنتاج سوائل الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة (مليون برميل يومياً)

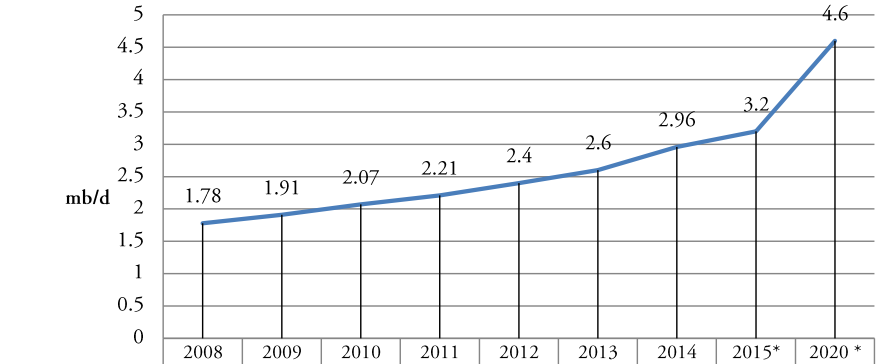

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015*	2020 *
NGLs (mb/d)	1.78	1.91	2.07	2.21	2.4	2.6	2.96	3.2	4.6

* توقعات

المصدر: إدارة معلومات الطاقة ، سيتي بنك

ونتيجة لذلك، قد تواجه صادرات قطر منافسة شديدة على عدة جبهات. فقد بلغ إجمالي إنتاج قطر من النفط الخام والمكثفات وسوائل الغاز الطبيعي في العام 2014 مليوني برميل يومياً، منها 907,0 مليون برميل يومياً من النفط الخام والباقي من المكثفات وسوائل الغاز الطبيعي.[49] وتواجه البلاد انخفاضاً في إنتاج النفط من الحقول المتقادمة، حيث تراجع إنتاج النفط الخام من ذروة متوسط سنوي يقدر بنحو 0,845 مليون برميل يومياً في العام 2007 إلى 0,73 مليون برميل يومياً في العام 2014.[50] وبدون ضخ مليارات الدولارات لتحقيق استقرار في الوضع، فإن إنتاج النفط قد ينخفض مرة أخرى في المستقبل (راجع الملحق 1).

وفي حديثٍ له في نوفمبر 2014، حذَّر سعادة الدكتور محمد بن صالح السادة محمد بن صالح السادة، وزير

الطاقة والصناعة في قطر، من تحدياتٍ خطيرة تواجه صناعة البتروكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي قائلاً: "مع وصول أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها في 4 سنوات، يتعين على الاقتصاديين المختصين بالتكرير والتسويق (downstream) إعادة تقييم استراتيجياتهم. إن تأثير الغاز الصخري الأمريكي على القدرة التنافسية للصناعة في منطقتنا يضع ضغطاً هبوطياً على أسعار الغاز في المنطقة، كما أن ظهور مادة البولي إيثلين الفحمي في الصين يدل على أن هذا البلد يبحث عن مادةٍ خام بديلة لتطوير قطاع التكرير والتسويق لديهم".[51]

والصداع الاقتصادي الأول يكمن في صادرات المكثفات. وقطر هي أكبر موردٍ للمكثفات في آسيا وهي تقدم أكثر من 30 بالمئة من تجارة المكثفات العالمية المنقولة بحراً.[52] ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة تنافس بقوة لكي تكون في صدارة سوق المكثفات العالمي. وتشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية إلى أن إنتاج المكثفات العالمي سيصل إلى 7,8 مليون برميل يومياً في العام 2015، ليرتفع إلى حواليْ 9 ملايين برميل يومياً بحلول العام 2020، وجميع هذه الزيادات تقريباً مصدرها من الولايات المتحدة.[53] وربما تفقد الدوحة ريادتها لصالح الولايات المتحدة بحلول العام 2017، وربما قبل ذلك. ويمكن أن تصل صادرات الولايات المتحدة من المكثفات إلى أكثر من 1 مليون برميل يومياً بحلول نهاية العقد الحالي.[54]

وإضافة إلى هذه التعقيدات، تخطط شركة قطر لتسويق البترول التي تديرها الدولة خفض صادرات المكثفات بمقدار 150,000 برميل يومياً على مدى العامين المقبلين.[55] وهذا يتماشى مع استراتيجية الدوحة لمعالجة كميات أكبر محلياً، لاستبدال صادرات المكثفات بالنفتا وغيرها من المنتجات ذات القيمة العالية التي يمكن تسويقها في آسيا.[56] وتهدف مصفاة راس لفان في قطر إلى مضاعفة قدرتها على معالجة المكثفات بحلول نهاية العام 2016، كما تهدف إلى رفع إنتاج النفتا بنسبة 42 بالمئة لزيادة الصادرات بمقدار 4 مليار متر مكعب.[57]

الجدول 3 : إنتاج المكثفات وصادراتها (مليون برميل يومياً)

	2014 (ثابت)		2016 (توقعات)		2018 (توقعات)	
	الإنتاج	التصدير	الإنتاج	التصدير	الإنتاج	التصدير
الولايات المتحدة	1,6	192	2,2	402	2,7	636
قطر	735	519	790	555	770	402
روسيا	510	117	595	125	590	170

المصدر: استشارات الطاقة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (إبيك)

ومع ذلك، فإن استراتيجية قطر لم يتم نقشها في الحجر. والتحول من صادرات المكثفات إلى النفتا ربما لن يسفر عن مكاسب مربحة، وذلك بسبب التراجع في الطلب العالمي والضغط الهبوطي على الأسعار. من المرجح أن ينتج الاستخدام العميق للإيثان والبروبان والبوتان كمادة خام للبتروكيماويات في مصانع البتروكيماويات الأمريكية والأوروبية المزيد من النفتا غير المستخدمة، مما يضغط على الأسعار أكثر وأكثر. وقد ضعفت هوامش النفتا والكيروسين وزيت الغاز في آسيا، مما أدى إلى هبوط في قيمة المكثفات.[58] لقد باعت شركة قطر للتسويق المكثفات الحقلية منزوعة الرائحة (DFC)، المعدة للتحميل في الربع الأول من العام 2015، بخصومات سعرية هي الأكبر في غضون عامين.[59]

ومما يفاقم من المشكلة، فإن انتاج النفتا من مصافي الشرق الأوسط سوف ينمو بشكلٍ كبير، أي بنسبة 16,7 بالمئة خلال الفترة 2014-2018، وخاصة في المملكة العربية السعودية.[60] وتقود ثلاثة مصافي عملاقة جديدة -

اثنتان منها في المملكة العربية السعودية وواحدة في الإمارات العربية المتحدة - موجة جديدة من بناء المصافي الإقليمية التي سيترتب عليها ارتفاع القدرات الإقليمية بمقدار الثلث (حواليْ 3 ملايين برميل يومياً) بحلول العام 2019.[61] ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية، من المقرر أن ترتفع القدرة الإجمالية لمعالجة النفط الخام في الشرق الأوسط بزيادة بنحو 40 بالمئة، إلى 10,3 مليون برميل، مقابل فائض في القدرة العالمية يزيد على 5 مليون برميل يومياً.[62]

وعلاوة على ذلك، هناك الآن قيد الإنشاء قدرة جديدة لتجزئة المكثفات لإنتاج 500,000 برميل يومياً للمستهلكين الرئيسيين في آسيا مثل الصين وكوريا الجنوبية، وهي في نهاية المطاف ستحول المزيد من المكثفات إلى نفتا يمكن استهلاكها محليا خلال السنوات الثلاثة المقبلة.[63] وبالإضافة إلى ذلك، كما أشرنا سابقاً، فإن توسيع قناة بنما سيقلص زمن الرحلة البحرية التي تنقل الصادرات الأمريكية إلى آسيا إلى النصف تقريباً، مع ما يترتب على ذلك من آثار هائلة على التجارة المتنامية بالفعل.[64]

تشير هذه الاتجاهات مجتمعة إلى أن الأسواق الآسيوية لن تبقى لفترةٍ طويلة منفذاً مضموناً للصادرات القطرية، وأن هيمنة الدوحة على سوق المكثفات سوف تنحسر. وفي هذا السياق، فإن المنطق وراء قرار قطر الخاص بتعليق مشروعيها الأساسيين للبتروكيماويات، بتكلفة إجمالية مقدارها 12,5 مليار دولار، يصبح مفهوما بشكلٍ واضح.[65]

غاز البترول المسال

كما تواجه صادرات غاز البترول المسال أيضاً في قطر بيئة صعبة في السنوات المقبلة. فقد بلغ إنتاج غاز البترول المسال العالمي أكثر من 380 مليار متر مكعب في العام 2013، بزيادة 2,3 بالمئة عن العام 2012، في حين بلغت الصادرات من هذا الغاز حواليْ 128,7 مليار متر مكعب في العام 2013.[66] وارتفعت صادرات الولايات المتحدة الإجمالية من غاز البترول المسال بنسبة 800 بالمئة تقريباً منذ العام 2008 إلى حواليْ 23,1 مليار متر مكعب/سنوياً، متجاوزة بذلك صادرات قطر التي قُدِّرت بـ 15 مليار متر مكعب في العام 2014.[67] وفي الوقت نفسه، بلغت صادرات الغاز البترول المسال في المملكة العربية السعودية 9,2 مليار متر مكعب في العام 2014، ومن المتوقع أن تظل على هذه الوتيرة، أي حواليْ 9 مليارات متر مكعب هذا العام.[68]

ورغم أن الولايات المتحدة لم تصبح مصدِّراً صافياً لغاز البترول المسال إلا في العام 2012، إلا أنّه من المتوقع أن ترتفع قدرتها التصديرية إلى 47,6 مليار متر مكعب/سنوياً بحلول العام 2016، لتلبية ما يقرب من 12 بالمئة من الطلب العالمي.[69] هذا ومن المرجح أن تقوم الولايات المتحدة بتصدير كمية من غاز البترول المسال أكثر من منطقة الشرق الأوسط بأكملها قبل نهاية العقد الحالي.[70] ووفقاً لبعض التقديرات، قد تملك ولاية تكساس وحدها قدرة تصديرية لغاز البترول المسال مساوية لكل من قطر والمملكة العربية السعودية معاً بحلول العام 2016، بل ربما هذا العام.[71]

وفي هذا السياق، من الواضح أن الولايات المتحدة بدأت تكسر احتكار صادرات الشرق الأوسط. فاليابان، أكبر مستوردٍ في العالم، حصلت على حوالي 75 بالمئة (11 مليار متر مكعب) من واردات غاز البترول المسال من الشرق الأوسط في العام 2014، هبوطاً من 84 بالمئة في العام 2005.[72] وخلال الفترة نفسها، انتقلت الولايات

المتحدة من تقديم لا شيء تقريباً إلى تلبية 1,9 مليار متر مكعب من الواردات اليابانية، أو 12,8 بالمئة من إجمالي الواردات. ومن المتوقع أن ترتفع واردات اليابان من غاز البترول المسال الأمريكي إلى حواليْ 1,4 مليار متر مكعب بحلول العام 2017، ما يجعلها تمثل حواليْ ربع إجمالي الواردات.[73] وسوف تتعزز صادرات الولايات المتحدة من غاز البترول المسال أكثر نتيجة لتوسيع قناة بنما. وقد دفع ذلك بكبار المشترين الآسيويين، مثل اليابان وكوريا الجنوبية، لممارسة الضغوط من أجل وضع نظامٍ جديد للتسعير يأخذ في الاعتبار كلاً من أسعار العقود مع أرامكو السعودية وأسعار مؤشرات مونت بلفيو الأمريكية (Mont Belvieu) المنخفضة عادة.[74]

الجدول 4: صادرات الولايات المتحدة من غاز البترول المسال

	2014*	2013	2012	2011	2010	2009	2008
صادرات غاز البترول المسال (1000 برميل يومياً) **	534	332	196	148	132	100	67

* تقدير أولي

** لتحويل برميل الى طن (1 برميل = 0,086 طن، وفقاً لآلة حساب التحويل الخاصة بشركة بريتش بتروليوم)

المصدر: إدارة معلومات الطاقة

وأخيراً، لا يزال قطاع البتروكيماويات في الولايات المتحدة آخذاً في التوسع، مدفوعاً بالنمو في توافر الإيثان نتيجة للطفرة في الغاز الصخري.[75] وقد جرى الإعلان عن أكثر من 215 مشروعاً جديداً لإنتاج المواد الكيميائية (تبلغ قيمتها مجتمعة أكثر من 135 مليار دولار) في أوائل ديسمبر 2014.[76] واستشرافاً للمستقبل، يتوقع مجلس الكيمياء الأمريكي أن تتضاعف صادرات الولايات المتحدة من المواد الكيميائية (باستثناء الأدوية) خلال السنوات الخمسة القادمة لتبلغ حواليْ 78 مليار دولار بحلول العام 2019.[77] وبالتالي، فإن منتجات البتروكيماويات من الولايات المتحدة سوف تتنافس مباشرة مع المنتجات من الشرق الأوسط، بما في ذلك الصادرات القطرية. وسوف تشهد الصادرات القطرية إلى الولايات المتحدة، كتلك التي تنتجها شركة قطر للأسمدة (تلبي حالياً 12 بالمئة من احتياجات الولايات المتحدة من الأسمدة) أوقاتا عصيبة في السنوات القليلة المقبلة.[78]

منافسون آخرون

الغاز الطبيعي المسال الروسي: أوقات عصيبة

تملك روسيا مصنعاً واحداً فقط لإنتاج الغاز الطبيعي المسال يقع في سخالين في أقصى شرق البلاد. وقد صدَّر هذا المرفق، الذي تديره شركة جازبروم (Gazprom) مع رويال داتش شل (Royal Dutch Shell) ما يقرب من 14 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال في العام 2013، مع وجود خطط لزيادة طاقته الإنتاجية إلى 20 مليار متر مكعب/سنوياً.[79] وتتطلع روسيا إلى إقامة مشاريع للغاز الطبيعي المسال واسعة النطاق تهدف إلى توليد 68 مليار متر مكعب/سنوياً على الأقل من قدرة تسييل إضافية في وقت مبكر من عشرينيات هذا القرن.[80] وبالإضافة إلى ذلك، لدى موسكو طموحات بعيدة المدى لمضاعفة حصتها في سوق الغاز الطبيعي المسال بحلول العام 2020 (تبلغ الحصة حالياً نحو 4,5 بالمئة)، لتصل إلى 20 بالمئة مع نهاية العقد المقبل.[81]

وقد منح الكرملين العديد من الحوافز (بما في ذلك الحوافز الضريبية، وتحرير تصدير الغاز الطبيعي المسال، واستثمارات حكومية في البنية التحتية) لتشجيع الشركات الروسية على المضي قدماً في مشاريع الغاز الطبيعي

المسال. ومشروع يامال للغاز الطبيعي المسال (Yamal LNG) هو الآن قيد الانشاء، ومن المتوقع أن ينتج 22,4 مليار متر مكعب/سنوياً من الغاز الطبيعي المسال بحلول نهاية العام 2017، في حين ما زالت أربعة مشاريع أخرى جرى التخطيط لها تنتظر التنفيذ (راجع الرسم البياني 3).[82]

الرسم البياني 3: مشروع الغاز الطبيعي المسال الروسي

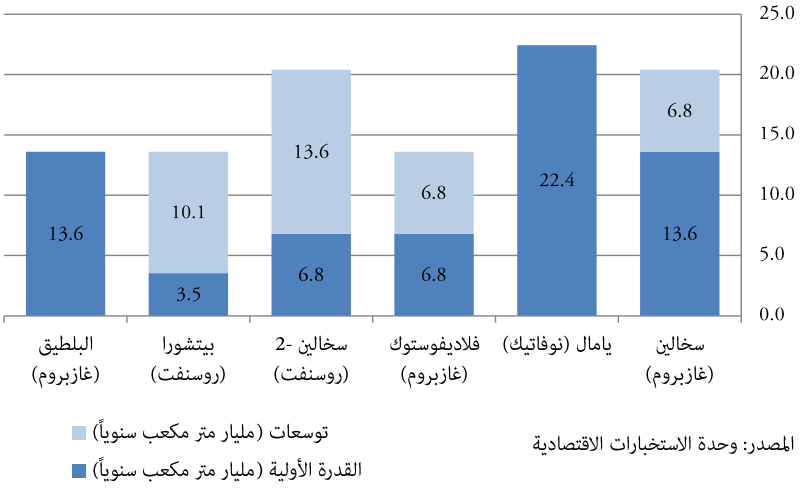

المصدر: وحدة الاستخبارات الاقتصادية

وإذا ما تحققت كل مشاريع الغاز الطبيعي المسال الروسية، فمما لا شك فيه أن الصادرات الروسية سوف تتنافس بشدة مع صادرات قطر من الغاز الطبيعي المسال في الأسواق الأوروبية والآسيوية. ومع ذلك، وفي ضوء المناخ الجيوسياسي الحالي، فإن الشركات الروسية قد تجد صعوبة في المضي قدماً في هذه المشاريع. وعلى الرغم من أن الاقتصاد في روسيا يعتمد بشكل كبير على تصدير المواد الهيدروكربونية، فإن الانخفاض الحاد في أسعار النفط يثير تساؤلات حول الجدوى الاقتصادية للعديد من هذه المشاريع.[83] وقد عبَّرت المديرة التنفيذية للوكالة الدولية للطاقة، ماريا فان دير هوفن، عن هذا الوضع بصراحة، قائلة: "إن روسيا، التي تواجه عاصفة شديدة من انهيار الأسعار والعقوبات الدولية وانخفاض قيمة العملة، من المرجح أن تكون أكبر خاسر في هذه الصناعة".[84]

ومن المتوقع أن ينكمش الاقتصاد الروسي، وفقاً لصندوق النقد الدولي، بنسبة 3 بالمئة على مدار هذا العام، ثم بنسبة 1 بالمئة في العام 2016.[85] وعلاوة على ذلك، فإن العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تعني أن جميع الشركات الروسية تقريباً سوف تُضطر إلى السعي للحصول على خيارات تمويلٍ بديلة لمشاريعها من الغاز الطبيعي المسال القائمة حالياً.[86] واذا ما ساء الوضع في أوكرانيا أكثر، يمكن أن يؤدي فرض المزيد من العقوبات في النهاية إلى تأخير، إن لم يكن إلغاء، بعض هذه المشاريع على الأقل. وفي الوقت الراهن، فإن مشروع يامال للغاز الطبيعي المسال هو المشروع الوحيد قيد الإنشاء في روسيا، على الرغم من أنه سوف يستمر في تلقي الدعم المالي القوي من الحكومة الروسية. ونتيجة لذلك، فمن غير المرجح أن يتم التعاقد على شراء الغاز الطبيعي المسال الروسي في ظل المناخ الجيوسياسي الحالي. وكمؤشرٍ واضحٍ على ذلك، فقد تم التعاقد على بيع أقل من خمس الغاز الطبيعي المسال الروسي بموجب عقود مؤكدة.[87]

كندا: ما زالت تحلم

حتى الآن، تم اقتراح بناء أكثر من 30 منشأة تسييل لإنتاج الغاز الطبيعي المسال إلى المجلس الوطني الكندي للطاقة، واعتُمدت تسعة منها بقدرة إجمالية 170 مليار متر مكعب/سنوياً.[88] ومع ذلك، لم تتقدم أي مشاريع كندية إلى الأمام أو تصبح قيد الإنشاءً حتى مارس 2015. ومعظم هذه المشاريع ما زالت تنتظر خطط التنمية الفعلية أو قرار الاستثمار النهائي، إن لم يكن كلاهما. وعلى الرغم من الآمال التي تعقدها كندا لدخول سوق الغاز الطبيعي المسال العالمي، من المحتمل أن تحبط عدة عوامل طموحات كندا بخصوص الغاز الطبيعي المسال خلال العقد الحالي.

ما زالت القدرة لتهيئة البنية التحتية تقف عائقاً أولياً أمام البلاد وتحدُّ من قدرتها على تسريع مشاريع الغاز الطبيعي المسال، نظراً إلى أن جميع المشاريع الكندية هي مشاريع تأسيسية (يتم تطويرها من الصفر)، وهي تتطلب استثماراتٍ ضخمة في البنية التحتية.[89] وقد تعرضَّ تطوير بنيةٍ تحتية للتصدير لعقباتٍ تنظيمية وبيئية مراراً وتكراراً، كما أن ارتفاع تكاليف المعدات واليد العاملة تشكل في نهاية المطاف تحدياً للقدرة التنافسية الكندية.[90] وبما أن كل المشاريع الكندية تقريباً ترتبط بمؤشر النفط، فإن أسعار الخام الهابطة تعمل على تقويض اقتصاديات هذه المشاريع. وحتى قبل انهيار أسعار النفط، لم يصل مشروع واحد كندي للغاز الطبيعي المسال، تمَّ التخطيط له، إلى مرحلة اتخاذ قرار الاستثمار النهائي.[91]

وهذا يعني أن أول شحنة من صادرات الغاز الطبيعي المسال الكندية من مشروعٍ كبير على الأرجح أن تتأخر إلى ما بعد العام 2020. وتعتقد حكومة مقاطعة كولومبيا البريطانية أن المقاطعة لا تزال تسير على المسار الصحيح لتحقيق هدفها المتمثل في البدء بتشغيل ثلاث منشآت للغاز الطبيعي المسال بحلول العام 2020.[92] ومع ذلك، فإن بيزنس مونيتر الدولية تعتقد أن من غير الممكن جدا أن يبدأ العديد من هذه المشاريع بالإنتاج قبل العام 2023.[93] ويشارك في هذا التنبؤ مركز سانفورد بيرنشتاين جيم وشركاه (Sanford C. Bernstein & Co)، الذي يعتقد أن كندا قد تخفق في بلوغ هذا الهدف تماماً.[94] قد يكون التأخير في المشاريع الكندية في صالح المنتجين الحاليين، بما في ذلك قطر. وسوف يمضي بعض الوقت قبل أن تبرز كندا كمنافسٍ قوي في أسواق الغاز العالمية، إذا ما تمكنت من ذلك أصلاً.

إيران: إمكانيات متوارية

إيران هي منافس محتمل لقطر في مجال الغاز الطبيعي، غير أن العقوبات الحالية تقيد مبيعات النفط الإيراني إلى حواليْ مليون واحد إلى 1,1 مليون برميل يومياً.[95] تملك إيران أكبر احتياطيات للغاز في العالم تبلغ 33,8 ترليون متر مكعب، تمثل نحو 18,2 بالمئة من احتياطيات النفط العالمية المؤكدة.[96] كما تنتج البلاد 158,5 مليار متر مكعب/سنوياً، مما يجعل إيران رابع أكبر منتج للغاز في العالم، بعد الولايات المتحدة وروسيا وقطر (راجع الجدول 1).[97] ويقع أكبر حقل للغاز الإيراني بارس الجنوبي (South Pars)، مقابل لحقل الشمال القطري، الذي يمثل حواليْ 40 بالمئة من إجمالي احتياطيات الغاز في البلاد.[98]

تصدّر إيران حالياً كميات صغيرة من الغاز عبر الأنابيب إلى تركيا وكميات متواضعة إلى أرمينيا وأذربيجان في مبادلة للغاز بالكهرباء.[99] ووقعت إيران أيضاً صفقتان مع العراق ومذكرة تفاهم واحدة مع سلطنة عُمان

لتصدير 60 مليون متر مكعب و30 مليون متر مكعب يومياً من الغاز الطبيعي، على التوالي.[100] وعلاوة على ذلك، ذكرت وسائل الاعلام الإيرانية مؤخرا أن الشركة الوطنية الإيرانية لتصدير الغاز (NIGEC) تشارك حالياً في محادثاتٍ مع عددٍ من دول مجلس التعاون الخليجي تتعلق بصادرات الغاز الإيراني.[101] وبالإضافة إلى ذلك، ذكر وزير التجارة الباكستاني، خرام داستيجير خان، مؤخراً أن باكستان سوف تواصل سعيها لمشروع خط أنابيب للغاز بين إيران وباكستان عندما تُرفع العقوبات الدولية.[102]

وايران لديها طموحاتٌ لتصدير الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المسال إلى الأسواق الأوروبية والآسيوية في المستقبل المنظور. ولكن ضعف البنية التحتية، والصعوبات في الحصول على تكنولوجيا التسييل، والقيود الجيوسياسية ربما ستحول دون وصول الغاز الإيراني إلى هذه الأسواق في المدين القصير والمتوسط. إذ إنّ للعقوبات التي يفرضها الغرب أثر مدمر على قطاع الغاز، فهي تقيد التوسع في المدى القصير.[103] ويقول بعض الخبراء في هذا المجال إنّ الأمر سيستغرق خمس سنوات على الأقل للبدء في تصدير الغاز الطبيعي المسال إلى الدول الأوروبية أو الأسواق الآسيوية إذا ما رُفعت العقوبات.[104] فإذا ما تم التوصل إلى حلٍّ للقضايا الجيوسياسية، سيمكن لصادرات الغاز عبر الأنابيب من إيران أن تثبت أنها منافسٌ للصادرات القطرية إلى الشرق الأوسط وحتى إلى جنوب شرق آسيا.[105]

وإيران هي أيضاً منتجٌ كبير للمكثفات وسوائل الغاز الطبيعي، ولكن قدرة البلاد على توسيع انتاجها مقيدة بشدة بسبب العقوبات، فضلاً عن غياب التكنولوجيا المتقدمة والاستثمارات الأجنبية. وقد بلغت كمية الإنتاج من سوائل الغاز الطبيعي 200,000 برميل يومياً، في حين أن حقل بارس الجنوبي، وهو الحقل الذي تشترك فيه إيران مع قطر، ينتج حالياً من المكثفات حواليْ 500,000 برميل يومياً.[106] ومع ذلك، تشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية إلى أن صادرات الإنتاج الإيرانية من المكثفات بلغت في المتوسط حواليْ 190,000 برميل يومياً في العام 2014، أي حوالي 105,000 برميل يومياً أعلى من العام السابق.[107] ومن المقرر أن يزداد انتاج المكثفات الإيرانية وصادراتها في السنوات القليلة المقبلة، وربما يبلغ الإنتاج أكثر من مليون برميل سنوياً بحلول العام 2020.[108] ونتيجة لذلك، فإن إيران سوف تتنافس في نهاية المطاف مع صادرات قطر من المكثفات في الأسواق الإقليمية والعالمية.

في أماكن أخرى

لقد تمَّ نقل الشحنة الأولى من الغاز الطبيعي المسال من مشروع الغاز الطبيعي المسال في بابوا غينيا الجديدة ، الذي تديره شركة إكسون موبيل، في شهر مايو 2014، قبل الموعد المحدد، وسيصل المشروع قدرته السنوية الكاملة لإنتاج 9,4 مليار متر مكعب هذا العام.[109] وحالياً، هناك اهتمام كبير من الشركات الآسيوية، وخاصة اليابانية منها، لتوسيع الانتاج في هذا المشروع بسبب قرب الموقع إلى آسيا والتكلفة المنخفضة المتوقعة للإمدادات، مقارنة بالإمدادات الأسترالية والروسية وحتى الأمريكية.

وفي شرق أفريقيا، تقدمت كلٌ من موزمبيق وتنزانيا باقتراحٍ لإنشاء محطات للغاز الطبيعي المسال بقدرة إنتاجية تبلغ 10-20 مليار متر مكعب/سنوياً من الصادرات السنوية للغاز الطبيعي المسال.[110] وكلا البلدين هما موضع اهتمام المشترين كوسيلةٍ لتنويع محافظهم العالمية للغاز الطبيعي المسال. ومع ذلك، فإن هذه المشاريع لا تزال في مهدها أو في مرحلة التخطيط، وتجابهها مخاطر تأخير تتعلق بجوانب بيئية أو لوجستية.[111] ونتيجة لذلك،

مـن المرجـح أن يتأخـر تصديـر الغـاز الطبيعي المسـال من كلا البلديـن حتى العقـد القادم.[112]

ولكـن، لـو تحققـت كل هـذه الخطـط في نهايـة المطـاف، فسـوف تلعـب بـلا شـك دوراً مهـماً في تنويـع مصـادر إمـدادات الغـاز الطبيعـي المسـال وتجلـب المزيد من المرونة إلى الأسـواق. وعـلى المدى الطويل، سـيمكن أن تتنافس مـع صـادرات قطـر إلى أوروبـا وآسـيا وحتـى أمريـكا اللاتينية.

الجدول 5 : تراكم مجزئات المكثفات (مليون برميل يومياً)

	2014	2017		2019	
	الإجمالي	التوسعة	الإجمالي	التوسعة	الإجمالي
الشرق الأوسط (الخليج)	1,095	0,212	1,307	894	2,201
قطر	0,200	0,143	0,343	-	0,343
المملكة العربية السعودية	0,225	69	0,294	-	0,294
الإمارات العربية المتحدة	0,416	-	0,416	-	0,416
إيران	0,254	-	0,254	894	1,148
آسيا والمحيط الهادئ	1,257	554	1,811	0,139	1,950

المصدر: آسيا والمحيط الهادئ لاستشارات الطاقة (APEC)

الطلب العالمي على الغاز الطبيعي المسال: أسواق غير مضمونة

بلغ الإنتاج العالمي من الغاز الطبيعي المسال 334,5 مليار متر مكعب في العام 2014، في حين زادت تجارة هذا الغاز من 6,12 مليار متر مكعب لتصل إلى مستوى مرتفع قياسي بلغ 331,3 مليار متر مكعب.[113] وهذا العام، من المتوقع أن يزداد الطلب العالمي على الغاز الطبيعي المسال بنسبة 9,8 بالمئة لتصل الكمية إلى 364,5 مليار متر مكعب.[114] ورغم تباين توقعات النمو المستقبلي، لكن أغلبها يشير إلى أن الطلب السنوي سيبلغ 476 مليار متر مكعب/سنوياً على الأقل في الفترة من 2020 إلى 2025.

تتوقع بيرنشتاين (Bernstein) أن يصل الطلب سنوياً إلى 482,8 مليار متر مكعب بحلول العام 2020 و598,4 مليار متر مكعب بحلول العام 2025.[115] في حين تتوقع (GDF Suez) نمواً يصل إلى 40 بالمئة أي 476 مليار متر مكعب بحلول العام 2025.

أما BREE، فتتوقّع نمواً سنوياً يصل إلى 6,5 بالمئة، مما يجعل الطلب العالمي يصل إلى 505,9 مليار متر مكعب بحلول العام 2020. ويلي ذلك ثم تباطؤٌ في النمو يصل إلى 560,3 مليار متر مكعب/سنوياً بحلول العام 2030.[116]

من المنتظر ان تكون آسيا سوقاً رئيسية للطلب العالمي على الغاز الطبيعي المسال. وتتوقع بيزنس مونيتر الدولية أن يرتفع صافي الطلب على الواردات من الغاز الطبيعي المسال في المنطقة إلى 386,8 مليار متر مكعب/سنوياً بحلول العام 2023، في حين تتوقع بريتش بتروليوم أيضاً أن تظل آسيا أكبر وجهة للغاز الطبيعي المسال، مع بقاء حصتها في الطلب العالمي فوق 70 بالمئة.[117] وفي العام الماضي، وللسنة الثانية على التوالي، شكلت

الرسم البياني 4: إمدادات الغاز الطبيعي المسال المتعاقد عليها في العام 2014 (٪)

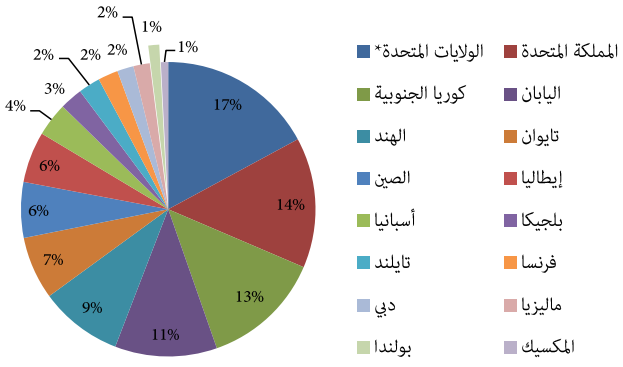

المصدر: بلومبرغ، BMI

واردات أكبر خمس دولٍ مستوردة في العالم – وهي اليابان وكوريا الجنوبية والصين والهند وتايوان - كلها تقع في آسيا، ما نسبته 75 بالمئة من إجمالي واردات الغاز الطبيعي المسال.[118] ومن المتوقع أن تنمو الواردات الإجمالية من الغاز الطبيعي المسال في آسيا لتصل إلى 255,7 مليار متر مكعب/سنوياً في العام 2015.[119]

الرسم البياني 5: زيادة الطلب المتوقع (مليار متر مكعب)

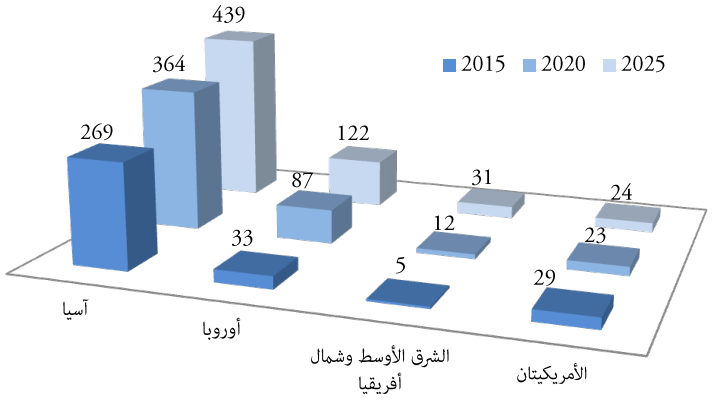

المصدر: وود ماكينزي

وعلى الرغم من أن اليابان (36,7 بالمئة من الطلب العالمي على الغاز الطبيعي المسال) وكوريا الجنوبية (15,5 بالمئة) كانتا أكبر مستورديْن في العالم في العام 2014، إلا أنّ الصين والهند وجنوب شرق آسيا ستكون القوى الدافعة للنمو في السنوات العشرة المقبلة.[120] وشكلت هذه الدول نسبة 15,5 بالمئة من الطلب العالمي على الغاز الطبيعي المسال في العام 2014، صعوداً من 12,2 بالمئة في العام 2013.[121] ونما الطلب الصيني بنسبة 1,9 مليار متر مكعب، ممثلاً ثالث أكبر مكسبٍ على الصعيد العالمي، ولكن كان هذا مجرد 38 بالمئة من نموها الإجمالي في العام 2013.[122] ومن المتوقع أن تستورد هذه الدول حوالي 150,1 مليار متر مكعب/سنوياً قبل نهاية العقد الحالي. وبالتالي، يمكن للصين أن تتجاوز كوريا الجنوبية كثاني أكبر مستورد للغاز الطبيعي المسال في العالم في أي وقتٍ بدءاً من العام 2019.[123]

ولكن، يمكن لعددٍ من الأمور غير المتوقعة أن تغيّر اتجاهات الطلب، فالانخفاض الحاد في أسعار النفط الخام، وعدم اليقين بشأن اتجاه أسعار النفط قد جعل الصورة أكثر تعقيداً بالنسبة لصناعة الغاز الطبيعي المسال. وعلاوة على ذلك، فإنه لا يزال من غير الواضح كيف سيكون تأثير استئناف إنتاج الطاقة النووية على واردات الغاز الطبيعي المسال في بلدان مثل اليابان وكوريا الجنوبية، أو كيف سيؤثر إنتاج الغاز الصخري الصيني والمنافسة من الإمدادات عبر الأنابيب على الأسواق. وقبل كل شيء، فإن تقديرات وكالة الطاقة الدولية لإجمالي الإنفاق المتوقع على الغاز الطبيعي المسال تبلغ 736 مليار دولار، بما فيها 640 مليار دولار على المرافق وحواليْ 90 مليار دولار على ناقلات الغاز الطبيعي المسال، إلَّا أنه ليس من الواضح ما إذا كانت جميع هذه المشاريع سوف تُنفذ في نهاية المطاف.[124]

أسعار النفط: اتجاه غير واضح

إن الانخفاض الحاد في أسعار النفط منذ يونيو 2014، بالإضافة إلى إمداداتٍ أكبر، ستكون له تداعيات خطيرة على قطاع الغاز الطبيعي المسال. وقد حذرت وكالة الطاقة الدولية مراراً وتكراراً من أن الانخفاض السريع في أسعار النفط من شأنه أن يردع الاستثمار في قطاع الغاز الطبيعي المسال اللازم لتلبية الطلب المستقبلي.[125] وتقدّر شركة وود ماكينزي أن أكثر من 60 مليار دولار من التدفقات النقدية في العام 2015 سوف تتأثر بسبب انخفاض أسعار النفط.[126] ومن المرجح أن يؤدي استمرار انخفاض الأسعار إلى تعليق استثمارات تبلغ قيمتها الإجمالية أكثر من 100 مليار دولار.

الجدول 6: واردات الغاز الطبيعي المسال من قطر (مليار متر مكعب)

		2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008
اليابان	قطر	21,9	21,8	21,3	16,1	10,4	10,5	11,2
	العالم	120,4	119,0	118,7	106,8	95,2	87,8	94,2
كوريا الجنوبية	قطر	17,5	18,2	14,0	11,1	10,1	9,5	11,9
	العالم	50,5	54,2	49,2	49,9	44,3	35,1	37,1
الهند	قطر	16,6(*)	15,3	14,7	13,2	10,4	9,4	8,3
	العالم	19,7(*)	17,7	18,8	17,4	11,9	13,2	11,0
الصين	قطر	9,2	9,2	6,8	3,2	1,6	0,5	0,0
	العالم	27,1	24,5	20,0	16,6	12,7	7,5	4,5

(*) تقدير

المصادر: تمّ تجميعها من UN COMTRADE، و ICIS، واستخبارات الطاقة

وفي هذا السياق، إن الغموض الذي يحيط بمستقبل أسعار النفط لا يشجع مشتري الغاز الطبيعي المسال على توقيع عقودٍ طويلة الأجل. وهم أيضاً يضغطون لإنهاء القيود، كالبنود المتعلقة بجهة التصدير ويطالبون بآليات تسعير تكون أكثر مرونة.[127] غير أن الانخفاض الكبير في أسعار النفط العالمية قد أدى إلى هبوط أسعار العديد من السلع، مما دفع بعض المستخدمين النهائيين للتغيير من الغاز الطبيعي المسال إلى بدائل أخرى أرخص وتعتمد على النفط أو الفحم.[128]

في هذا المناخ الذي يتسم بعدم اليقين، سيتم تأجيل العديد من مشاريع تصدير الغاز الطبيعي المسال المزمع انشاؤها - هذا إنْ لم تُلغى - حيث تواجه الشركات صعوباتٍ بسبب ارتفاع التكاليف المالية. وعلى المدى الطويل، فإن هذه التأخيرات بالإضافة إلى ارتفاع الطلب قد يحولان السوق من حالة الفائض الحالية إلى حالة من النقص في أوائل العقد القادم. وقد لخص بيتر كولمان، الرئيس التنفيذي لشركة وودساید للطاقة، مؤخراً الوضع قائلاً: "تشير عناوين الصحف اليوم إلى وفرة الإمدادات من الغاز الطبيعي المسال القادمة إلى السوق الآسيوية في المستقبل. ومع ذلك، أنا في الواقع أرى أننا بدأنا في تهيئة الظروف لأزمة نقصٍ في المعروض".[129]

اليابان وكوريا الجنوبية: الطاقة النووية مقابل الغاز الطبيعي المسال

قبل كارثة فوكوشيما، كانت الطاقة النووية تمثّل حوالي ثلث الطاقة المستخدمة في توليد الكهرباء في اليابان.[130] ومنذ العام 2011، جرى تعويض النقص الناجم عن إغلاق المحطات النووية من واردات الغاز الطبيعي المسال

بشكلٍ رئيسي. ونتيجة لذلك، ارتفع إجمالي واردات الغاز الطبيعي المسال لليابان بنسبة تزيد على 26 بالمئة بين عامي 2010 و 2014.[131]

ولكن، من المتوقع إعادة تشغيل المفاعلات النووية في أي وقت بدءاً من مايو 2015. وقد حصلت وحدتان في جنوب غرب اليابان على موافقة لإعادة تشغيل من وكالة التنظيم النووي اليابانية والسلطات المحلية في نوفمبر 2014.[132] ووفقاً لتوقعات وكالة بلومبرغ لتمويل الطاقة الجديدة، سوف تعيد اليابان تشغيل 25 مفاعلاً من أصل 48 بحلول العام 2018.[133] ومن الناحية المنطقية، تعتبر اليابان أقل احتمالاً لزيادة واردات الغاز الطبيعي المسال، وهذا بدوره يمكن أن يقوّض الأسعار في آسيا بشكلٍ عام.[134] ويثقل العبء المالي الضخم أيضاً على عقول صنّاع القرار اليابانيين: إذ دفعت اليابان حوالي 263 مليار دولار في العام 2014 عن وارداتها من الطاقة، علماً بأنّ أكثر من ربع إجمالي المبلغ ذهب للغاز الطبيعي المسال.[135]

الرسمان البيانيان 6 و7: واردات اليابان من الغاز الطبيعي المسال في العام 2014

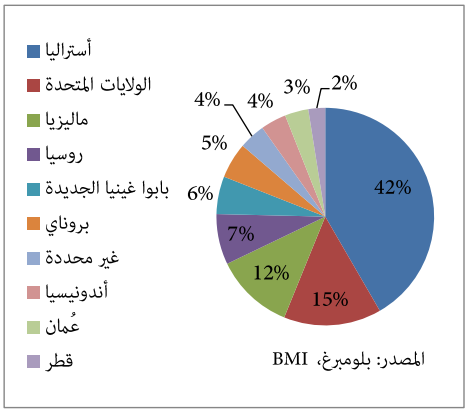

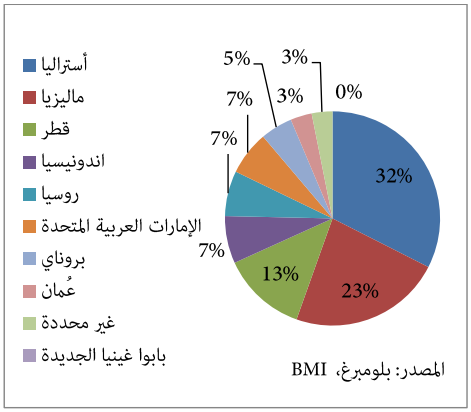

وهذه أنباءٌ سيئة لدولة قطر. فرغم أنّ معظم صادرات الغاز الطبيعي المسال مبرمة في صفقةٍ طويلة الأجل، ما زالت قطر المنتج المرّجح الأكبر ولطالما كانت المورد الرئيسي لتغطية الطلب المتزايد في اليابان منذ العام 2011. وقد زادت قطر من صادراتها من الغاز الطبيعي المسال إلى اليابان بنحو 8,3 مليار متر مكعب فوق الكميات المتعاقد عليها.[136] ومن المرجح أن يستمر هذا النهج لهذا العام وربما للعام 2016، رغم أنه يمكن لإمدادات الغاز الطبيعي المسال المتعاقد عليها حديثاً (من أستراليا وبابوا غينيا الجديدة بشكلٍ رئيسي) أن تغطي الطلب الياباني.

ونتيجة لذلك، قد تفقد قطر كميات كبيرة من عقود بيع غير طويلة الأجل. وقد تنخفض كميات الغاز الطبيعي المسال المتعاقد عليها بشكلٍ حاد اعتباراً من العام 2020 فصاعداً، مع زيادة توليد الكهرباء بالطاقة النووية وانتهاء بعض العقود الطويلة الأجل.[137] وسوف تخضع مكانة قطر لضغوطٍ متزايدة في الوقت الذي ستقوم فيه مشاريع في الولايات المتحدة وأستراليا وبابوا غينيا الجديدة بتعزيز حجم الصادرات في كل من هذه الدول. وقد كانت الشركات اليابانية من بين الشركات الأكثر نشاطاً في التوقيع على الصفقات الأمريكية المرتبطة بمؤشر هنري

هـاب. فقـد وقّعـت الـشركات اليابانيـة مجتمعـة عقـوداً طويلـة الأجـل لاسـتيراد حـواليْ 28,6 مليار مـتر مكعب من محطـاتٍ أمريكيـة جديـدة، وقـد تبـدأ الشـحنات الأولى من الولايـات المتحدة إلى اليابـان في أي وقت بـدءاً من العام 2017.[138] وبالإضافـة إلى ذلـك، يمكـن أن يـأتي المزيـد مـن إمـدادات الغـاز الطبيعـي المسـال من روسـيا وكنـدا وشرق أفريقيـا، مما سـيقلص مـن مكانة قطـر المهيمنة.[139]

مـن ناحيـةٍ أخـرى، تعتـبر كوريـا الجنوبيـة ثـاني أكـبر مشـترٍ للغـاز الطبيعـي المسـال في العـالم بعـد اليابـان.[140] وقـد اسـتوردت كوريـا الجنوبيـة 50,5 مليـار مـتر مكعب من الغاز الطبيعي المسـال في العام 2014، أي حـوالي7 بالمئة أقل مـن العـام 2013، حيـث هبـط الطلـب الكلي عـلى الغاز بسـبب ارتفاع إمـدادات الطاقة مـن مصادر أخـرى وتباطؤ النمـو الاقتصـادي.[141] عـززت كوريـا الجنوبيـة اسـتخدامها للفحـم وأعـادت تشـغيل سـبع مـن أصـل ثمـاني محطـات للطاقـة النوويـة في وقـت أسرع مـما كان متوقعـاً.[142] وعـلى المـدى المتوسـط، من المتوقـع أن يرتفع الطلـب في كوريا الجنوبيـة عـلى الغـاز الطبيعـي المسـال إلى أكـثر من 53 مليار متر مكعب/سـنوياً بحلـول العام 2019.[143] وقد أشـارت بيزنـس مونيـتر الدوليـة في تقريـرٍ صـدر مؤخراً إلى أن "اعتـماد كوريا الجنوبية على الغاز الطبيعي المسـال سـيضعف أكـثر مـما سـيحصل في اليابـان بشـكلٍ كبـير. وعـلى عكـس اليابـان، فـإن المقاومـة الاجتماعيـة والسياسـية (في كوريا) ضـدَّ الطاقـة النوويـة هـي أضعـف ويتـم الانتهاء مـن الفحوصات اللازمـة لإعادة تشـغيل المحطات بسرعـة أكبر."[144]

كانـت قطـر أكـبر مـوردٍ لكوريـا الجنوبيـة في العـام 2014، وقـد أبرمـت معهـا ثلاثـة عقـود طويلـة الأجـل لتوريد ما مجموعـه 12,2 مليـار مـتر مكعب/سـنوياً (راجـع الملحـق 4). كـما كانـت قطـر هـي المصـدر لأكـثر مـن 34,6 بالمئـة مـن إجـمالي واردات الغـاز الطبيعـي المسـال لكوريـا الجنوبيـة العـام المـاضي (راجـع الجـدول 6). وتزوّد قطـر كوريا الجنوبيـة بحـواليْ 5,2 مليـار مـتر مكعـب زيـادة عـلى الكميـات المـوردة بموجـب عقـود طويلـة الأجـل. ومـع تقلص التوقعـات لـواردات الغـاز الطبيعـي المسـال في كوريـا الجنوبية، قد تفقد قطـر بعض، إن لم يكـن كل، هذه الكميات، حيـث يمكـن لسـيؤول أن تسـتبدلها بـواردات مـن الغاز الطبيعي المسـال من أسـتراليا وبابـوا غينيا الجديـدة أو حتى مـن الولايـات المتحـدة. وعـلى المدى الطويل، سـتنتهي مدة عقديـن مع قطر بحلـول العام 2024 (لتوريـد 6,7 مليار مـتر مكعب/سـنوياً) والعـام 2026 (لتوريـد 2,9 مليـار مـتر مكعب/سـنوياً)، وعنـد هذه النقطة سـوف تتعـرض كلتا الصفقتـين لمنافسـةٍ شـديدة مـن موردين آخرين (راجـع الملحق 4).

الصين: لغز

ارتفعـت واردات الصـين مـن الغـاز الطبيعـي المسـال بنسـبة 10,3 بالمئـة وبلغـت 27,1 مليـار مـتر مكعـب في العام المـاضي، وهـي وتـيرة نمـو أقـل من نصف ما تم تسـجيله في العـام 2013.[145] وارتفعـت واردات الغاز الطبيعي المسـال بنسـبة 22,72 بالمئـة مـن العـام 2012 إلى 2013، وبنسـبة 20,26 بالمئة بين عامـي 2011 و 2012.[146] ولهذا العام، من المتوقـع أن يتوسـع اسـتهلاك الصـين للغـاز الطبيعـي 9,3 بالمئة ليصـل إلى 200 مليار متر مكعـب، في حين من المرجح أن ترتفـع واردات الغـاز عـبر الأنابيـب والغاز الطبيعي المسـال بنسـبة 10,2 بالمئة لتصل إلى 65 مليـار متر مكعب.[147]

وتعتمـد بكـين اسـتراتيجية تنويـع مصـادر وارداتهـا مـن الغـاز الطبيعـي المسـال مـن أجـل التحـوط ضـد المخاطـر الجيوسياسـية والنقـل.[148] اسـتوردت الصـين الغـاز الطبيعي المسـال مـن 17 بلداً في العـام 2014، مقارنة مـع 13 بلداً في العـام 2013 و 12 بلـداً في العـام 2012. وكانـت قطـر أكـبر مصـدر للغـاز الطبيعي المسـال إلى الصـين، إلا أنّ حجم هـذه الصـادرات انخفـض قليـلاً عامـاً بعد الآخر. وقد شـحنت قطر 9,15 مليـار متر مكعب في العـام 2014، انخفاضاً

من 9,19 مليار متر مكعب في العام 2013 (راجع الجدول 6).[149]

أما بالنسبة للمستقبل، فإن التوقعات بالنسبة لواردات الصين من الغاز الطبيعي المسال تتباين إلى حدٍّ كبير، نتيجة لحالة عدم اليقين المحيطة بأحجام الطلب المستقبلية في البلاد. وتشير توقعات حسابات بيزنس مونيتر الدولية، استناداً إلى محطات استيراد الغاز الطبيعي المسال القائمة، وزيادة الطاقة الاستيعابية تحت التخطيط، وعقود التوريد طويلة الأجل التي أبرمت، إلى أن واردات الغاز الطبيعي المسال الصينية ستصل إلى حواليْ 51,7 مليار متر مكعب/سنوياً بحلول العام 2018.[150] وهناك تقديرات أخرى أكثر تفاؤلاً تدل على أن واردات الغاز الطبيعي المسال سوف تصل إلى أكثر من 81,6 مليار متر مكعب/سنوياً بحلول العام 2020.[151] وكما ذُكر سابقاً، من المتوقع أن تتجاوز الصين كوريا الجنوبية لتصبح هي ثاني أكبر مستوردٍ للغاز الطبيعي المسال في العالم بعد اليابان في غضون بضع سنوات.

حالياً، قطر هي أهم مورد للغاز الطبيعي المسال الصين بعقود طويلة الأجل، ولديها ثلاثة عقود لكمية إجمالية مقدارها 8,95 مليار متر مكعب/سنوياً.[152] وفي العام 2014، كانت قطر مصدر حوالي 34 بالمئة من إجمالي واردات الغاز الطبيعي المسال للصين، (راجع الجدول 6). وبالنسبة لقطر، تعتبر الصين حالياً رابع أكبر أسواقها للصادرات، بعد اليابان وكوريا الجنوبية والهند، وتمثل ما يقرب من 6,5 بالمئة من صادراتها العالمية وأكثر من 9 بالمئة من إجمالي صادرات الدوحة من الغاز الطبيعي المسال.[153] أما بالنسبة للمستقبل، وحتى مع التوقعات الأكثر تحفظاً لواردات الغاز الطبيعي المسال في الصين، فهناك مجال لقطر لزيادة صادرات الغاز الطبيعي المسال إلى السوق الصينية. وعلى عكس اليابان وكوريا الجنوبية، سوف تستمر الصين في السعي بقوة لمتابعة استراتيجية التنويع الاقتصادي لديها. كما أنّ بكين لا تود أن تعتمد بشكلٍ كبير على أستراليا أو حتى على إمدادات الغاز الطبيعي المسال الروسية.

ولكن في المقابل، هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تضع ضغطاً هبوطياً على واردات الصين من الغاز الطبيعي المسال. والقيد الرئيسي على نمو استيراد الغاز الطبيعي المسال في الصين هو المنافسة من خطوط أنابيب الغاز. فالزيادة في الإمدادات عبر الأنابيب من روسيا وآسيا الوسطى وميانمار سوف تخفف الطلب على الغاز الطبيعي المسال. كما أن نمو الإنتاج المحلي للغاز (التقليدي والصخري) وإدخال تكنولوجيات الفحم النظيفة سيكون له تأثير سلبي على واردات الغاز الطبيعي المسال.[154]

الهند: إمكانيات كبيرة

استوردت الهند ما يقرب من 19,7 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال في العام 2014 كونها رابع أكبر مستوردٍ في العالم.[155] وللهند إمكانيات كبيرة للنمو في واردات الغاز الطبيعي المسال، والتي قد تتضاعف بحلول نهاية العقد الحالي. ووفقا للبيانات من BNEF، قد ينمو إجمالي واردات الهند من الغاز الطبيعي المسال بنسبة 7 بالمئة ليصل إلى 20,4 مليار متر مكعب/سنوياً في العام 2015، ثم يرتفع إلى 51,7 مليار متر مكعب/سنوياً في العام 2020.[156]

وقطر هي المورد الوحيد للهند من الغاز الطبيعي على المدى الطويل، ولديها عقدان لتوريد ما مجموعه 10,2 مليار متر مكعب/سنوياً (راجع الملحق 4). وفي العام 2014، كانت قطر مصدر نحو 87 بالمئة من إجمالي واردات

الهنـد مـن الغـاز الطبيعـي المسـال. وفي العـام المـاضي، اسـتوردت الهنـد 9,79 مليـار متر مكعـب من الغـاز الطبيعي المسـال (أكـثر مـن نصـف إجـمالي وارداتهـا) من خـلال الأسـواق الفورية والعقـود قصيرة الأجـل.[157] وقـد زودت قطر الهنـد بــ 65 بالمئة من هذه الإمـدادات.[158]

إلا أنّ المنافسـة مـن منتجـين آخريـن تلـوح في الأفـق. ومـن المتوقـع أن تزيـد أهميـة دول مثـل أسـتراليا والولايـات المتحـدة في السـنوات المقبلـة، بعـد أن سـعت شركات هنديـة بنشـاط لتنويـع مصادرهـا مـن الغاز الطبيعي المسـال وأبرمـت العديـد مـن العقـود قصـيرة وطويلـة الأجـل مـع الولايـات المتحـدة وأسـتراليا وروسـيا ومـن موردين للغاز الطبيعـي المسـال في العـالم مثـل شركات BG وGDF سـويس وغـاز ناتشرال فينوسـا في السـنوات القليلـة الماضية.[159] وعـلى المـدى الطويـل، قـد تتنافـس إمـدادات الغـاز الطبيعـي المسـال مـن إيـران وشرق أفريقيـا أيضـاً مـع صادرات قطـر مـن الغـاز الطبيعـي المسـال إلى الهند.

ولا تـزال الهنـد تواجـه شـكوكاً مماثلـة لتلـك التـي تواجهها الصين بشـأن إنتـاج الغاز المحـلي في المسـتقبل، التقليدي أو الصخـري عـلى حـد سـواء. وهنـاك عائـق آخـر رئيـسي أمـام واردات الهنـد المسـتقبلية، وهـو يتمثل بالقـدرة على إعـادة الغـاز الطبيعـي المسـال إلى حالتـه الغازية. وتبلغ طاقة اسـتيراد الغاز الطبيعي المسـال الحاليـة في البلاد حواليْ 31,28 مليـار مـتر مكعب/سـنوياً، عـلى الرغـم مـن أن البـلاد تتوقـع زيـادة في الطلـب عـلى الغـاز الطبيعـي المسـال بنحـو 6-5 بالمئـة حتـى العـام 2020.[160] وفوق كل شيء، لا تزال أكبر مشـكلة هي الأسـعار الخاضعـة للتنظيم وإمكانية تسـويق الغاز بعـد عمليـات التكرير.[161]

أوروبا: فرصٌ لا تزال موجودة

إن الاتحـاد الأوروبي هـو أكـبر مسـتوردٍ للطاقـة في العـالم، بـواردات تلبـي 53 بالمئـة مـن احتياجاتـه مـن الطاقـة.[162] وتمثـل واردات أوروبـا مـن الغـاز حالياً نحـو نصـف الطلب الـكلي لديها من الغـاز.[163] ويتـم نقل أكثر مـن 85 بالمئة مـن هـذه الـواردات عـبر خطـوط أنابيـب، ومعظمهـا يـأتي مـن روسـيا.[164] ووفقـاً لمـا ورد في "التقرير الإحصـائي لعام 2014" الصـادر عـن أوروغـاز، في العـام 2013 زودّت روسـيا الاتحـاد الأوروبي بنسـبة 27 بالمئـة مـن إجـمالي وارداتـه مـن الغـاز، وأمّنـت النرويـج 21 بالمئـة والجزائـر 8 بالمئـة.[165] وانخفضـت حصـة الغـاز من قطـر من 6 بالمئـة في العام 2012 إلى 5 بالمئـة في العـام 2013.[166]

الرسم البياني 8: واردات اليابان من الغاز الطبيعي المسال في العام 2014 مصادر الإتحاد الأوروبي من الغاز (٪ من المجموع، 2013)

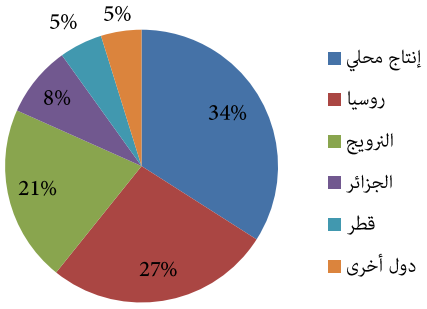

المصدر: يوروغاز

وفي العام 2013، كان 14 بالمئة من صافي واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي المسال، وقامت قطر بتزويد 51 بالمئة من هذه النسبة بصفتها مزوّد أوروبا الرئيسي من الغاز الطبيعي المسال.[167] وفي العام 2012، استوردت أوروبا نحو 30 بالمئة من صادرات قطر للغاز الطبيعي المسال، إلا أنّ هذه النسبة انخفضت بشكل حاد في العام 2013 إلى ما يقرب من 22 بالمئة.[168] وأدت عدة عوامل، منها إمداداتٍ أرخص من الغاز بخطوط الأنابيب، وارتفاعٍ في أسعار الغاز الطبيعي المسال في آسيا، وشتاءٍ معتدل في أوروبا، ونموٍ اقتصادي ضعيف، إلى انخفاض في واردات الغاز الطبيعي المسال في الاتحاد الأوروبي في العام 2013.[169] تعتبر المملكة المتحدة هي أكبر سوق في أوروبا لصادرات قطر من الغاز الطبيعي المسال (36,8 بالمئة)، تليها إيطاليا (23,6 بالمئة) ثم إسبانيا (14,3 بالمئة).[170]

وخلال العام 2014، كانت الأزمة في أوكرانيا تهدد إمدادات الغاز إلى أوروبا وقد جلبت معها قضية أمن الطاقة إلى الواجهة، حيث أن حوالي 15 بالمئة من واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز تصل عبر أوكرانيا.[171] وفي استجابة للأزمة، اعتمدت المفوضية الأوروبية استراتيجية "أمن الطاقة الأوروبية" التي تشمل تنويع واردات الغاز وبناء محطات جديدة للغاز الطبيعي المسال.[172] وقد ذهبت المفوضية الأوروبية إلى أبعد من ذلك في أوائل العام 2015، واقترحت وضع خطة جديدة هي "حزمة الاتحاد للطاقة" التي ترتكز على خمسة أركان، وهي: أمن توافر العرض، وتكامل الأسواق الوطنية، وخفض الطلب على الطاقة، وتقليص انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، والتشجيع على البحث والابتكار.[173]

الرسم البياني 9: توزيع الغاز على دول الاتحاد الأوروبي الـ 28 (% من المجموع، 2013)

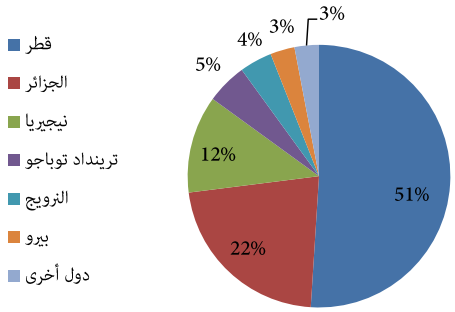

المصدر: يوروغاز

أما في ما يتعلق بواردات الغاز الطبيعي المسال، فقد ذكرت المفوضية الأوروبية أنها "سوف تعد استراتيجية شاملة للغاز الطبيعي المسال، التي ستنظر أيضاً في بنية النقل التحتية الضرورية لربط نقاط وصول الغاز الطبيعي المسال بالسوق الداخلية. كما ستعمل المفوضية على إزالة العقبات التي تعترض واردات الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة ومن منتجي الغاز الطبيعي المسال الآخرين."[174]

وفي هذا السياق، تقول وكالة الطاقة الدولية إنّ الغاز الطبيعي المسال يبقى هو خيار التنويع الأكثر مصداقية، إلى جانب إمدادات الغاز الجديدة من آسيا الوسطى عبر ممر الغاز الجنوبي.[175] وقد عبّرت وكالة الطاقة الدولية عن هذا بوضوح قائلة: "إن واردات الغاز الطبيعي المسال ضرورية بالنسبة للاتحاد الأوروبي لضمان إمدادات

غـاز مـن مصـادر متنوعـة. ومـن خـلال تعزيـز التكامـل في سـوق الغـاز، يمكـن للاتحـاد الأوروبي ضـمان الاسـتخدام الفعـال لقـدرات اسـتيراد الغـاز الطبيعي المسـال الحاليـة".[176] وفي الوقـت الراهن، تملـك أوروبا ما يكفـي من القدرة لاسـتيراد الغـاز الطبيعـي المسـال لتلبيـة أكـثر مـن ثلـث الطلـب السـنوي لديهـا.[177] ولكـن إذا جـرى تنفيـذ الخطـط الأوروبيـة الجديـدة، فإنهـا مـما لا شـك فيـه قد تفتح البـاب لمزيد من صـادرات الغـاز الطبيعي المسـال القطرية إلى البلـدان الأوروبية.

واسـتشرافاً للمسـتقبل، تتوقـع وكالـة الطاقـة الدوليـة أنـه إذا كانـت أوروبـا تسـعى إلى إعـادة التـوازن لوارداتها من الغـاز بعيـداً عـن خطـوط الأنابيـب، فـإن الاتحـاد الأوروبي بحاجـة إلى 68-82 مليار مـتر مكعب إضافي/سـنوياً (كحد أدنى) مـن واردات الغـاز الطبيعـي المسـال بحلـول العـام 2020.[178] وعـلى المـدى الطويـل، تتوقـع شركـة سـيدغاز (Cedigaz) انخفـاض إنتـاج الغـاز الطبيعـي في أوروبـا بنسـبة 2 بالمئـة سـنوياً لتصـل إلى 170 مليـار مـتر مكعـب/سـنوياً بحلـول العـام 2035، في حـين مـن المتوقـع أن يرتفع الطلب بنسـبة 0,6 بالمئة خـلال الفترة نفسـها.[179] ونتيجة لذلـك، فمـن المتوقـع أن تسـتورد أوروبـا 71 بالمئـة مـن الطلـب المتوقع على الغـاز في العـام 2035، بالمقارنـة مع 47 بالمئـة في العـام 2013 عـبر خطـوط الأنابيـب وعـلى شـكل غـاز طبيعـي مسـال عـلى حـد سـواء.[180] وتتوقـع بريتـش بتروليـوم أن ترتفـع حصـة أوروبـا مـن واردات الغـاز الطبيعـي المسـال العالميـة من 16 بالمئـة في العـام 2013 إلى 19 بالمئـة عـلى مـدى العقديـن المقبلـين، مـع كمية طلـب إضافيـة مقدارهـا 104,7 مليـار متر مكعب/سـنوياً مـن الغاز الطبيعي المسـال.[181]

إن توقعـات الطلـب عـلى الغـاز الطبيعـي المسـال في أوروبا لا تزال غير مؤكـدة، وهي تعتمد على عـددٍ من العوامل، بمـا في ذلـك تجديـد اتفـاق العبـور بـين روسـيا وأوكرانيـا وأسـعار الغـاز الطبيعي المسـال في آسـيا.[182] وقبـل كل شيء، قـد تظـلّ روسـيا تسـعى للاسـتفادة مـن ميـزة التكلفـة لديهـا لتبعـد المنافسـين عـن الأسـواق الأوروبيـة. وقد أشـار بنـك سوسـيتيه جـنرال في تقريـرٍ صـدر مؤخـراً أن روسـيا والنرويج (تمتلـكان مجتمعتـين أكثر من 50 بالمئـة من حصة سـوق الغـاز في أوروبـا) يمكـن أن تبيعـا الغـاز بسـعر منخفـض يصـل إلى 5 دولار/وحـدة حراريـة بريطانيـة، في حـين أن منافسـيهما الجـدد، مثـل الغـاز بالأنابيـب من آسـيا الوسـطى أو الغاز الطبيعي المسـال الأمريكي، يحتاج إلى سـعرٍ يـتراوح بـين 9-10 دولارات/وحـدة حراريـة بريطانية كي يكـون مربحاً.[183]

ديناميكيات الغاز الطبيعي المسال المتغيرة: تأثيرها على قطر

إن القضايا التي نوقشت سابقاً يمكن أن يكون لها تداعيات بعيدة المدى على مكانة قطر على الصعيد العالمي في المديين المتوسط والطويل. وعلى الرغم من أنه من الصعب التنبؤ بحالة قطاع الغاز الطبيعي المسال بعد عقدٍ أو عقدين من الآن، تؤكد المؤشرات الأولية على أن قطر لن تكون اللاعب الرئيسي الوحيد، حيث ستشتد المنافسة في سوق الغاز الطبيعي المسال على خلفية نموٍ قوي في إمدادات الغاز الطبيعي المسال.

وبالتالي، سوف تتأثر قطر على عدة جبهات. أولاً، سوف تخضع آليات السعر التي تفضلها الدوحة لضغوطٍ هائلة بسبب مخاوف مستهلكي الغاز الطبيعي المسال. وفي الوقت نفسه، سوف تتقلص عائدات التصدير في قطر بشكلٍ حاد على خلفية الأسعار الهابطة للطاقة. وقبل كل شيء، قد تفقد قطر مكانتها باعتبارها "المنتج المرّجح"، وهو الوضع الذي أعطى أهمية استراتيجية للدوحة على المستوى العالمي.

آليات التسعير في قطر تحت الضغط

إن النموذج الرئيسي لعقود قطر طويلة الأجل هو تسعيرٌ يرتبط بالنفط استناداً إلى سعر (CCJ)، وهو الخام الذي توافق عليه الجمارك اليابانية أو كوكتيل الخام في اليابان. ويباع الغاز الطبيعي المسال بسعر يتناسب مع سعر JCC - عادة ما بين 14-15 بالمئة - على مقياس متحرّك يشار إليه بالمنحدر. وبما أن أسعار عقود الغاز الطبيعي المسال تستند عادة إلى متوسط السعر خلال ستة إلى تسعة أشهر سابقة، ستبلغ منتصف العام 2015 قبل أن يشعر الموردون بالآثار الكاملة لانخفاض أسعار النفط على عائدات الغاز الطبيعي المسال.[184] وقد عبَّر مؤخراً سعادة الدكتور محمد بن صالح السادة، وزير الطاقة والصناعة القطري، عن المنطق وراء دعم الدوحة لأسعار الغاز المرتبطة بالنفط، قائلاً: "لقد دعمت قطر دائماً الرأي القائل بأن العقود طويلة الأجل على أساس الارتباط بالنفط هي آلية أكثر قابلية للتنبؤ وموثوق بها لجميع الأطراف المعنية في هذا القطاع. إن ما يحتاجه هذا القطاع هو سعرٌ مستقر وعادل لتبرير مستوى الاستثمار اللازم لتلبية الطلب في المستقبل".[185]

وبين العامين 2011 و2014، تصاعدت أسعار النفط الخام إلى مستوياتٍ عالية جداً، كما ارتفعت بشدة أسعار عقود قطر المرتبطة بمؤشر النفط مقارنة بأسعار غيرها، كما هو مبين في الجدول رقم 7. وأدى هذا الوضع إلى مشكلتين رئيسيتين للمشترين في آسيا. فمن ناحية، أصبحت أسعار الغاز المرتبطة بالنفط مكلفة للغاية والعبء المالي من جراء ذلك لا يُطاق. ومن ناحية أخرى، فإن عدم مرونة العقود التي تقف وراء سلسلة إمدادات الغاز الطبيعي المسال تعطي المشترين ذخيرة إضافية لانتقاد نموذج ربط الأسعار بمؤشر النفط.[186] ونتيجة لذلك، أصبح مستهلكو الغاز الطبيعي المسال الآسيويون يطالبون بأصوات قوية على نحوٍ متزايد بأسعار مخفضة للعقودٍ، تنويعاً كبيراً على آلية تحديد الأسعار، ومرونة أكبر للشروط المتعلقة بالوجهة النهائية لشحنات الغاز

(القيود المفروضة على حق المشترين لإعادة بيع الغاز في الخارج).[187] بالإضافة إلى ذلك، أصبح مشترو الغاز الطبيعي المسال يبحثون بنشاطٍ منذ بعض الوقت عن بدائل أرخص لإمداداتهم من الغاز. وتواجه قطر الآن ضغوطاً متزايدة من أجل تغيير آلية التسعير التي تعتمدها وبعض الشروط الواردة في العقود في أي مفاوضاتٍ مقبلة.[188]

الجدول 7: المعدل الوسطي[1] لسعر دولة قطر إلى الأسواق الرئيسية للغاز الطبيعي المسال في آسيا (دولار/وحدة حرارية بريطانية)

	اليابان				كوريا الجنوبية				الصين			
	سعر قطر دولار	اليابان معدل وسطي	إجمالي فاتورة الغاز الطبيعي المسال (مليارات الدولارات) من:		سعر قطر دولار	كوريا معدل وسطي	إجمالي فاتورة الغاز الطبيعي المسال (مليارات الدولارات) من:		سعر قطر دولار	الصين معدل وسطي	إجمالي فاتورة الغاز الطبيعي المسال (مليارات الدولارات) من:	
			العالم	قطر			العالم	قطر			العالم	قطر
2014	[2]16,77	[2]16,15	74,2	14,04	[2]17,78	32,16	42,31	86,11	[2]84,17	[2]66,11	12,18	-
2013	16,74	15,95	72,35	13,94	17,76	77,14	65,30	02,12	76,17	10,11	65,10	27,6
2012	17,28	16,56	75,22	14,08	18,69	64,14	36,27	69,9	69,18	68,10	28, 8	87,4
2011	15,44	14,66	60,12	9,63	02,16	63,12	86,23	77,6	62,15	97,8	5,76	05,2

(1) متوسط يناير - ديسمبر
(2) متوسط يناير - نوفمبر
المصدر: أعد المؤلف الحسابات من بيانات UN COMTRADE ومن بيانات استخبارات الطاقة

بيد أنّ قطر ليست المنتج الوحيد للغاز الطبيعي المسال الذي ربط أسعار هذا الغاز بالنفط. فما يقرب من 73 بالمئة من تجارة الغاز الطبيعي المسال العالمية تستند على الارتباط بمؤشر النفط.[189] ومن المفارقات أن الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية الذي بدأ في يونيو 2014 يمكن أن يغير من هذه الديناميكيات. فمع احتمال أسعار نفط ضعيفة على المديين القصير والمتوسط، قد تنقلب الأمور وتسير في الاتجاه الآخر، مما يقلل من رغبة المستهلكين الآسيويين في البحث عن آليات بديلة.[190]

وبغض النظر عن النتائج، فإن مسألة التسعير لن تذهب بعيداً، ويتعين على قطر أن تتأقلم مع فتراتٍ طويلة من آليات أسعارٍ معتدلة (إن لم تكن مخفضة أكثر) وربطٍ بمؤشراتٍ تتسم بالمرونة، ما لم تحدث صدمة كبرى تتعلق بالإمدادات وتدفع الأسعار إلى الارتفاع. وقبل كل شيء، ستغدو شروط الوجهة النهائية التي تتضمنها عقود إمدادات الغاز الطبيعي المسال قريباً شيئاً من الماضي. وكما أشار جيروم فيرير، رئيس الاتحاد الدولي للغاز، قائلاً: "سوف يكون من الصعوبة بمكان وبشكلٍ متزايد الإبقاء على الشروط التي تتعلق بالوجهة النهائية (لشحنات الغاز)، استناداً إلى التجربة الأخيرة بالانعكاس الذي حصل في سوق الولايات المتحدة."[191]

ملك الغاز الطبيعي المسال؟: بقاء الحال من المحال

منذ زيادة قدرة صادراتها إلى أكثر من 104,6 مليار متر مكعب/سنوياً في العام 2011، تربعت قطر على عرش سوق الغاز الطبيعي المسال دون منازع على مدى السنوات الأربعة الماضية. وتستمد قطر الكثير من قوتها الحالية من دورها الهام بأنها "المنتج المرّجح" أو "البنك المركزي" لسوق الغاز الطبيعي المسال العالمي. وتأتي مع هذه المكانة العظمى المرتبطة بالغاز الطبيعي المسال القدرة على المساومة التي تتمتع الدوحة بها على الساحة الدولية. وفي تقرير صدر مؤخراً، أقر صندوق النقد الدولي أن قطر، بصفتها أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم، تلعب دوراً تنظيمياً في سوق الغاز الطبيعي العالمي. فقطر تُشكّل حواليْ 1/3 حجم التجارة العالمية للغاز الطبيعي المسال وأصبحت المورد الرئيسي لليابان وكوريا الجنوبية والهند والصين والمملكة المتحدة."[192]

ولكن، كما سبق وأشرنا أعلاه، أستراليا في طريقها إلى تجاوز قطر في العام 2018، في حين يُتوقع أن تنافس الولايات المتحدة للفوز بموقع الصدارة بحلول العام 2020.[193] وعلى المدى الطويل، تتوقع بريتش بتروليوم أن قطر لن تخسر "عرش" أسواق الغاز الطبيعي المسال فحسب، بل أيضاً ستتقلّص أهميتها بشكلٍ كبير، حيث من المتوقع لها أن تأتي الرابعة في الترتيب لمورّدي الغاز الطبيعي المسال، بعد أستراليا وأفريقيا والولايات المتحدة.[194] وعلى المستوى الجيوسياسي، يعني ذلك أنّ الأهمية الاستراتيجية لقطر سوف تتضاءل تدريجياً.

ومع ذلك، يبدو أن المسؤولين القطريين ليسوا قلقين من فقدان المركز الأول. حيث قلل إبراهيم إبراهيم، المستشار الاقتصادي السابق لأمير دولة قطر ومهندس رؤية قطر الوطنية 2030، من أهمية هذه المسألة، قائلاً: "نتوقع أن يظلَّ الغاز مهماً، وفي هذا السياق فمن المهم بالنسبة لنا أن نبقى على قدرتنا التنافسية"، وأضاف: "أن نخوض المعارك للبقاء في الصدارة ليس إلا مضيعةٌ للوقت والطاقة: أحياناً تترتب عواقب سلبية على وجودك في الطليعة. إن ما ينبغي أن تهدف قطر لتحقيقه هو الاستغلال الأمثل لما لديها من الغاز."[195]

ميزانية قطر المالية: خسارة مليارات الدولارات

من المتوقع أن يؤدي هبوط أسعار الطاقة إلى انخفاض كبير في ميزانيات قطر المالية. وقد تمكنت البلاد من إدارة فوائض مالية كبيرة جنتها في كل عام منذ العام 2000، ولكن هذا العام سوف يتقلص ميزان الحساب الجاري بشكلٍ كبير إلى 1 بالمئة وإلى 3,6 بالمئة في العام 2016.[196] فعائدات التصدير في قطر تتقلص على خلفية هبوط أسعار النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي والمكثفات والغاز الطبيعي المسال. وتتوقع حسابات صندوق النقد الدولي أن تبلغ الخسائر القطرية نحو 52 مليار دولار (حواليْ 4,3 مليار دولار كل شهر) من إيرادات صادرات الطاقة هذا العام. وعلى الرغم من أن من المتوقع أن تنتعش الإيرادات في العام 2016، إلّا أن التنبؤات تشير إلى أن ذلك سيكون أقل من عائدات ذروة العام 2013.

الرسم البياني 10: الصادرات من السلع والخدمات (مليارات الدولار)

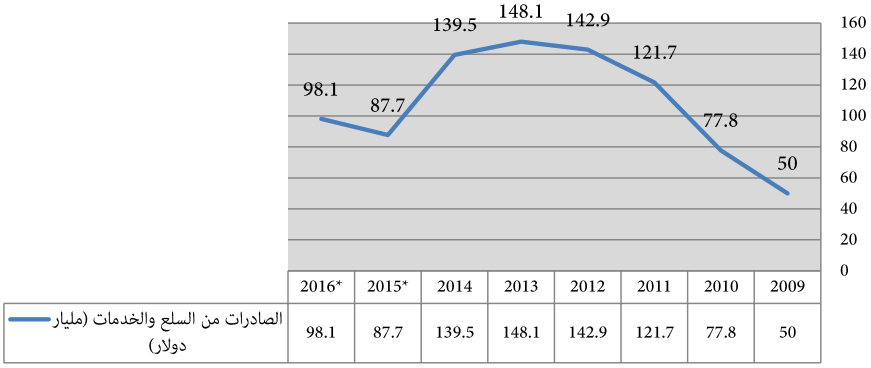

	2016*	2015*	2014	2013	2012	2011	2010	2009
الصادرات من السلع والخدمات (مليار دولار)	98.1	87.7	139.5	148.1	142.9	121.7	77.8	50

المصدر: صندوق النقد الدولي

لا تزال التوقعات لأسواق الطاقة غير مؤكدة في السنوات المقبلة. إلا أنه من المتوقع أن تظل أسعار الغاز منخفضة. إذ إنه من المتوقع أن تنخفض مقاييس سعر الغاز الطبيعي الأوروبي ومقاييس سعر الغاز الطبيعي المسال اليابانية بنسبة 15 و35 بالمئة، على التوالي، في العام 2015.[197] ووفقا لتقرير بلومبرغ لتمويل الطاقة

الجديدة، سيبلغ متوسط تكاليف الغاز الطبيعي المسال في آسيا لهذا العام أقل من 10 دولارات لكل وحدة حرارية بريطانية للمرة الأولى في أربع سنوات، حيث ستشرع محطات جديدة في أستراليا والولايات المتحدة بالإنتاج بحلول العام 2016.[198] وعلى المدى المتوسط، فقد حذر كلٌ من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أن الانخفاض في أسعار النفط يمكن أن يثبت أنه سيظل "مستمراً".[199] وبالتالي، فإن عائدات قطر من الصادرات الهيدروكربونية (النفط والغاز) ستظلُّ غير مستقرة.

وإذا ظلت أسعار النفط الخام منخفضة لفترة طويلة، فليس هناك شك في أن هذا سيشكّل مشكلة أكثر صعوبة بالنسبة لقطر. فأسعار المواد الهيدروكربونية المنخفضة مقرونة بزيادة في الإنفاق الحكومي وزيادة عدد السكان بسرعة وزيادة الطلب المحلي سوف تؤدي كلها إلى تصاعد الضغوط على الحكومة القطرية لتحديد أولويات خطط إنفاقها. وفي هذا السياق، أشارت وحدة الاستخبارات الاقتصادية في تقريرٍ صدر مؤخراً إلى أن "قطر لديها الحيز المالي للحفاظ على الإنفاق على نطاق واسع والاستمرار بالسير بوتيرةٍ صحية للنمو الاقتصادي في المدى المتوسط. ومع ذلك، يبدو أن أسعار النفط والغاز ستثابر على مواصلة الاتجاه الهابط باطِّراد على مدى أفق التوقعات المتاحة، مما يوحي بأنه ستنشأ هناك حاجة إلى الانضباط المالي على المدى الطويل". سترتفع نقطة التعادل المالي لأسعار النفط في قطر بشكلٍ كبير في العام المقبل. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يرتفع سعر التعادل في قطر بنسبة 30 بالمئة في العام 2016.

مزايا جيوسياسية على المحك

حتى الآن، إن معظم إمدادات الغاز الطبيعي المسال تباع بموجب عقود طويلة الأجل. ولكن في السنوات القليلة الماضية، ارتفعت نسبة الغاز الطبيعي المسال الذي يباع في السوق الفورية أو بموجب عقود قصيرة الأجل إلى حدٍّ كبير. ووفقاً للاتحاد الدولي للغاز، تشير السوق غير طويلة الأجل إلى وجود شحنات غير معتمد تداولها بموجب اتفاقات البيع والشراء طويلة الأجل (خمس سنوات وأكثر). وفي الوقت نفسه، تعتبر المجموعة الدولية لمستوردي الغاز الطبيعي المسال الصفقات قصيرة الأجل صفقات تمّت بموجب عقد مدته أربع سنوات أو أقل.

وتظهر بيانات من الاتحاد الدولي للغاز أن التجارة بموجب عقود غير طويلة الأجل قد تضاعفت تقريباً بين عامي 2007 و2013، وهي تمثل الآن 33 بالمئة من إجمالي تجارة الغاز الطبيعي المسال.[200] وقد ظلت كلٌ من قطر ونيجيريا المصدرين المهيمنين في السوق الفورية، وهما تمثلان نسبة 44 بالمئة من إجمالي أحجام المبيعات غير طويلة الأجل.[201] علاوة على ذلك، تشير الأرقام من المجموعة الدولية لمستوردي الغاز الطبيعي المسال إلى أن الواردات من السوق الفورية وبموجب عقود قصير الأجل قد قفزت نسبتها من 5 بالمئة فقط في العام 2000 إلى 16,3 بالمئة في العام 2009، لتصل إلى 88,4 مليار متر مكعب/سنوياً أو 27,4 بالمئة من إجمالي تجارة الغاز الطبيعي المسال في نهاية العام 2013.[202] وكانت قطر المصدّر المهيمن بنسبة 38 بالمئة من الصفقات الفورية وعلى المدى القصير.[203] وهذا الوضع يعطي لقطر مزايا استراتيجية كبيرة، تُترجم إلى مكاسب سياسية واقتصادية. وأشارت دراسة حديثة أجرتها جامعة هارفارد إلى أن "قطر تحظى بمزايا جيوسياسية من تصديرها الغاز الطبيعي المسال إلى مجموعة واسعة من العملاء. وتتعزز مكانة قطر العالمية بسبب قدرتها على أن تكون المورد المتأرجح بالنسبة إلى بلدان صناعية مهمة".[204]

واستشرافاً للمستقبل، فإن أحجام التجارة في السوق الفورية والعقود قصيرة الأجل ستنمو باطِّراد حتى نهاية

العقد الحالي. وفي الولايات المتحدة، أكثر من 15 مليار متر مكعب/سنوياً من 5 محطات (سابين باس، كاميرون، كوف بوينت، كوربوس كريستي، وفريبورت) لا تزال دون إبرام أي عقود للبيع (راجع الجدول 2). وربما يرتفع هذا الرقم بشكل كبير في السنوات المقبلة، حيث تدخل مشاريع جديدة مرحلة الإنتاج. وبحلول العام 2017، يمكن أن يتوفّر ما يصل إلى 6,8 مليار متر مكعب/سنوياً من الغاز الطبيعي المسال ليتم بيعه في السوق الفورية من أستراليا وحدها.[205] ويشير تحليل وود ماكينزي إلى أنه بحلول العام 2020، لدى ماليزيا القدرة على أن تكون أحد أكبر موردي (إن لم تكن الأكبر) الغاز الطبيعي المسال ذوي المرونة أو من غير المرتبطين بعقود لتوريد الغاز الطبيعي المسال إلى السوق العالمية.[206] وستنمو قدرة إمدادات الغاز الطبيعي المسال الحر غير المرتبط بعقود من شركة بتروليام ناسيونال بيرهاد الماليزية (Petronas) 3,4 مليار متر مكعب في 2013 إلى 35,36 مليار متر مكعب في العام 2022.[207] وهذا كله سيكون بالإضافة إلى إمدادات جديدة محتملة من بابوا غينيا الجديدة وشرق أفريقيا وروسيا وكندا.

الجدول 8: أحجام صادرات قطر للغاز الطبيعي المسال على أساس السوق الفورية والعقود قصيرة الأجل* في العام 2013

البلد	الكميات بمليارات الأمتار المكعبة
أوروبا	1,6
الأمريكيتان	2,2
آسيا	28,4
الشرق الأوسط	1,8
المجموع	34,1 (ما يزيد على 1/3 إجمالي صادرات قطر من الغاز الطبيعي المسال)

(*) أقل من 4 سنوات
المصدر: جمّعها المؤلف من بيانات GIIGNL

والأهم من ذلك، بحلول العام 2020 قد تزيد أحجام الغاز التي تعرضها قطر في السوق الفورية وبموجب عقود قصيرة الأجل إلى ما يقرب من 42,2 مليار متر مكعب/سنوياً، وفقا لإحصاءات المجموعة الدولية لمستوردي الغاز الطبيعي المسال. ومعظم عقود قطر الطويلة الأجل من المقرر أن تنتهي بين عامَيْ 2024 و2035، (راجع الملحقين 3 و4). ومع ذلك، من المتوقع أن تنتهي ستة عقودٍ بقدرة تصديرية إجمالية تبلغ 17,1 مليار متر مكعب/سنوياً (في اليابان وأوروبا) بين عامَيْ 2018 و2021، مع احتمال للتجديد، إلا أنّ ذلك غير مؤكدٍ. إنّ أستراليا وبابوا غينيا الجديدة وروسيا وحتى الولايات المتحدة هي من الدول المنافسة القوية لتحل محل قطر في الإمدادات إلى اليابان، في حين أن الشركات الروسية والأمريكية سوف تتنافس مع صادرات قطر من الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا.

ونتيجة لذلك، فإن الإمدادات من الولايات المتحدة بالإضافة إلى الصادرات القطرية والأسترالية والماليزية والمنتجين الآخرين تعني أنه من الممكن أن تكون هناك وفرة عالمية من الغاز الطبيعي المسال بحلول العام 2020، مما يشكّل تحدياً لمكانة الدوحة بصفتها المنتج المرّجح الوحيد ويخفّض أسعار الغاز الطبيعي المسال المتدنية أصلاً.[208] وسيؤدي هذا إلى زيادة خيارات العرض للمشترين في آسيا وأوروبا والمستهلكين الآخرين للغاز الطبيعي المسال. والأهم من ذلك، سيمنحهم هذا المزيد من النفوذ في المفاوضات المستقبلية مع قطر وغيرها

مـن مصـدري الغـاز الطبيعـي المسـال الرئيسـيين. وللتأكيـد عـلى أهميـة الإمـدادات الأمريكية، أشـار هـوارد روجرز مؤخـراً، في صحيفـة يوميـة تصـدر في قطـر باللغـة الانجليزيـة، إلى أنـه "مـن المرجح أن تصبح مشـاريع تصديـر الغاز الطبيعـي المسـال مـن الولايـات المتحدة مصـدراً رئيسـياً للغاز الطبيعي المسـال ذي الوجهـة المرنة، وأن تكـون قادرة عـلى لعـب الـدور الترجيحـي بـين الأسـواق الآسـيوية والأوروبية وأمريـكا الجنوبيـة... من الممكـن أن تأخـذ الولايات المتحـدة مكانـة قطر كوجهـةٍ أوليـة للمورد المّرجـح."[209]

إن التنبـؤ بالمسـتقبل هـو عمـلٌ محفوفٌ بالمخاطر. وسـتعتمد الأسـواق بشـدةٍ على مشـاريع جديدة سـتبدأ بالإنتاج، وعـلى معـدل نمـو الطلـب عـلى الغـاز الطبيعي المسـال في آسـيا - الصـين الهنـد واليابان عـلى وجه الخصـوص. وقبل كل شيء، قـد تغـيِّر عوامـل غـير متوقعـة الديناميكيـة برمتهـا. إذ تبرهـن الكارثـة الأخـيرة في اليابـان والارتفـاع الكبـير في واردات الغـاز الطبيعـي المسـال في البـلاد في مرحلـة مـا بعـد فوكوشـيما إلى أي مـدى يمكـن أن تكـون سـوق الغاز الطبيعـي المسـال غـير مسـتقرة. وفي هـذا السـياق، لخّـص حمـد راشـد المهنـدي، الرئيـس التنفيـذي لشركـة راس غاز القطريـة، الموضـوع ببلاغـةٍ، قائـلاً: "إن أعظـم مخاطر ضـمان إمدادات جديدة مـن الغاز الطبيعي المسـال في الوقت المناسـب لتلبيـة الطلـب العالمـي المتزايـد هـي التأخـير في تطويـر إمداداتٍ جديـدة وسلسـلة القيمة للغـاز الطبيعي المسـال المرتبطـة بذلـك، الأمـر الذي يزيد بشـدة تكاليـف التطوير وتردد العمـلاء والمورّدين أو عـدم قدرتهم الاتفاق المتبـادل عـلى شروط للعقـود تكـون مقبولة مـن الجميع."[210]

الخاتمة: الرد القَطري التفاعلي

لقد فرضت قطر وقفاً على زيادة إنتاج الغاز الطبيعي من حقل الشمال، وسيستمر ذلك خلال العام 2015.[211] وبصرف النظر عن مشروع غاز برزان بتكلفة 10,3 مليارات دولار، (آخر تطوير مسموح به في حقل الشمال في ظل الوقف الحالي)، والذي سوف يغذي إلى حدٍّ كبير الطلب المحلي المتنامي، لم يتمّْ إقرار أي مشاريع أخرى للغاز.[212] كما لم تعلن قطر عن خططٍ لتوسيع قدرتها التصديرية للغاز الطبيعي المسال أكثر مما تنتجه المرافق القائمة. ونتيجة لذلك، على المديين القصير والمتوسط، من الواضح أن استراتيجية الغاز في قطر ستبقى ثابتة على حالتها. وتقول حكومة قطر إن التوقف عن إجراء تطويرات جديدة للغاز الطبيعي في حقل الشمال، الذي جرى تطبيقه في العام 2005، هو أمر أساسي لتطوير إنتاج الغاز دون الإضرار بالمكمن (reservoir) ولضمان كفاءة الإنتاج على المدى الطويل.[213]

وأوضح إبراهيم إبراهيم وجهة نظر الدوحة وراء تنفيذ الوقف قائلاً: "على عكس الدول الأخرى، التي تقع احتياطيات الغاز لديها في مكامن متعددة بمناطق جغرافية متنوعة وتشكيلات جيولوجية مختلفة، فإن الغالبية العظمى من كميات الغاز في قطر توجد في حقلٍ واحد ذي مكمنٍ كبير، وهو وضعٌ ينطوي على خطورةٍ عاليةٍ للغاية. ويمكن أن يتأثر الإنتاج في قطر بشدة بالاستغلال المتسرع."[214] وحتى لو رُفِعَ الوقف، فسوف يستغرق الأمر سنوات ومليارات الدولارات لبناء محطات جديدة.[215] ومع ذلك، أشارت قطر إلى أنها قد تزيد من إنتاجها للغاز الطبيعي المسال بنسبة 13,6 مليار متر مكعب/سنوياً من خلال إدخال تحسيناتٍ على كفاءة ما لديها من محطاتٍ قائمة لإنتاج الغاز الطبيعي المسال.[216]

وعلى المدى الطويل، قد تلجأ قطر إلى توسيع طاقتها الإنتاجية من الغاز إلى السوائل ووقود الغاز الطبيعي المسال لقطاع الشحن. تُعتبر قطر رائدة في مجال تكنولوجيا تحويل الغاز إلى سوائل، التي تنتج الوقود السائل كالديزل منخفض الكبريت والنفتا من الغاز الطبيعي.[217] تملك قطر محطتين لتحويل الغاز إلى سوائل: اللؤلؤة، أكبر محطة في العالم لتحويل الغاز إلى سوائل بقدرة 140,000 برميل يومياً، وORYX GTL بقدرة 32,000 برميل يومياً.[218] وتتوقع إدارة معلومات الطاقة أن يتضاعف إنتاج قطر في مجال تحويل الغاز إلى سوائل خلال العقد المقبل.[219] وتتطلع الدوحة أيضاً لتكون في الطليعة في بناء سلسلة توريد تستخدم الغاز الطبيعي المسال كوقودٍ للسفن. وتوقعات السوق مشجعة حيث تهدف استراتيجية الاتحاد الأوروبي لزيادة استخدام الغاز الطبيعي المسال في وقود السفن، حيث سيبدأ قطاع النقل البحري بتشغيل أسطوله على الغاز الطبيعي المسال اعتباراً من العام 2025.[220] وتتوقع شركة لويدز ريجستر (Lloyd's Register) أن تصل حصة الغاز الطبيعي المسال في سوق وقود السفن إلى 7 بالمئة بحلول العام 2025، ثم تقفز إلى 11 بالمئة بحلول العام 2030.[221]

ويمكن للتطورات في أسواق النفط العالمية أيضاً أن تعمل لمصلحة الدوحة على المدى الطويل. فمع الانخفاض الحاد في أسعار النفط، قد يتأخر تنفيذ عدة مشاريع للغاز الطبيعي المسال، هذا إن لم يتمّ إلغاؤها. ولكن،

حتى من دون هذه التطورات، فإن المسؤولين القطريين متفائلون حول الطلب على الغاز في المستقبل. فالرئيس التنفيذي لشركة قطر غاز، الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني، يتوقع أن يرتفع الطلب على الغاز الطبيعي المسال في الأسواق الآسيوية إلى أكثر من 612 مليار متر مكعب بحلول العام 2025. وهو يقول: "بناءً على توقعاتنا، هناك حاجة إلى إمدادات أخرى من الغاز الطبيعي المسال بقدرة 204 مليارات متر مكعب إضافية لتلبية الطلب العالمي بحلول العام 2025".[222]

لقد سعت قطر أيضاً إلى تبني استراتيجية شراء المنافسة. فأحد الاستثمارات الاستراتيجية لقطر في الخارج هو مشروع مشترك مع شركة إكسون موبيل: محطة غولدن باس للغاز الطبيعي المسال في ولاية تكساس. ومن المتوقع أن تصل تكلفة هذا الاستثمار إلى أكثر من 10 مليارات دولار بقدرة تصديرية مقدارها 20,9 مليار متر مكعب. وسوف تمتلك شركة قطر للبترول الدولية (QPI) حصة نسبتها 70 بالمئة في المحطة، وتسعى للحصول على إذن نهائي من وزارة الطاقة الامريكية لتصدير الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة إلى دول غير أعضاء في اتفاقية التجارة الحرة (FTA).[223] ومن المتوقع أن تتخذ الشركة قرار الاستثمار النهائي في المشروع هذا العام.

واذا حصل المشروع على الضوء الأخضر، فإن المحطة ستضيف حوالي 15 مليار متر مكعب سنوياً من القدرة التصديرية إلى محفظة قطر ككل من الغاز الطبيعي المسال. ورغم أنّ انخفاض أسعار النفط والغاز الطبيعي المسال يجعل المشروع يبدو أقل جاذبية من الناحية الاقتصادية، إلّا أن جاي بروجي، مستشار أول للغاز الطبيعي المسال بشركة توتال، قال لـ MEES مؤخراً إنه يعتقد أن قطر سوف تمضي قُدماً في المشروع بسبب أهميته الاستراتيجية، قائلاً: "إن لهذا المشروع أهمية استراتيجية، وقطر وإكسون موبيل سوف تنفذانه: فالأسعار على المدى القصير ليس لها أهمية عند الحديث عن الاستراتيجية...وهذا الغاز الطبيعي المسال في المستقبل يمكن أن يذهب بسهولةٍ إلى المملكة المتحدة وإلى الساحل الغربي لأوروبا، في حين أن أسواق جديدة مثل باكستان وبنغلاديش ومصر والأردن سوف تُلبى احتياجاتها بكمياتٍ يتم تحويلها من عقودٍ حالية مبرمة مع المملكة المتحدة أو دول أوروبية".[224]

وهناك أيضاً فرصٌ ناشئة لصادرات الغاز الطبيعي المسال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومن المتوقع أن يقفز الطلب في هذه المنطقة من 5,44 مليار متر مكعب في العام 2015 ليصل إلى 12,2 مليار متر مكعب بحلول العام 2020، ثم إلى 31,2 مليار متر مكعب بحلول العام 2025 (راجع الرسم البياني 5). وبالإضافة إلى ذلك، فإن محطات إعادة تحويل الغاز المزمع إقامتها في الإمارات العربية المتحدة والكويت سوف تكون قادرة على معالجة 12,2 مليار متر مكعب سنوياً و15,2 مليار متر مكعب سنوياً، على التوالي.[225] وقبل كل شيء، إذا تمكنت دول مجلس التعاون الخليجي من التغلب على خلافاتها السياسية والاتفاق على آلية سعر ترضي الجميع، فإن قطر - عبر خط أنابيب دولفين (Dolphin)- يمكنها أن تلبي معظم، إن لم يكن كل، الطلب المتوقع على الغاز في الإمارات العربية المتحدة وعُمان والكويت. وتتوقع بيزنس مونيتر الدولية أنّ هذه الدول الثلاثة سوف تحتاج إلى استيراد حوالي 50 مليار متر مكعب سنوياً من الغاز الطبيعي بحلول العام 2020، وتأتي 75 بالمئة من هذه الكمية من دولة الإمارات العربية المتحدة وحدها.[226]

إن خط أنابيب دولفين سيشهد بالتأكيد الاستثمار في بنية تحتية جديدة لإيصال صادرات إضافية، لأن من الممكن لهذا الخط نظرياً أن يحمل حواليْ 33,2 مليار متر مكعب سنوياً، ومع ذلك فهو سوف ينقل حواليْ

22,6 مليار متر مكعب سنوياً فقط.[227] وفي إطار الخطط الحالية، فإن منشأة ضغط جديدة في راس لفان (في قطر) قد تزيد الكميات في العام 2015.[228] إلا أنّ أي كمياتٍ إضافية من المرجح أن تعتمد على التكاليف، حيث أن قطر غير راضيةٍ عن السعر الحالي الذي هو أقل من أسعار السوق. وبالفعل، فالغاز يُباع أقل بكثير من سعر السوق، والعملاء في الإمارات العربية المتحدة وعُمان يُقال أنهم يدفعون 1,30 دولار فقط لكل وحدة حرارية بريطانية، مقارنة بسعر 17-16 دولاراً لكل وحدة حرارية بريطانية تصل إليها أسعار الغاز القطرية في آسيا، (راجع الجدول رقم 7).[229] ومع ذلك، ينبغي على قطر العمل دون كلل لتأمين حصة سوقية كبيرة في منطقة الخليج والشرق الأوسط بشكلٍ عام.

بدأت قطر أيضاً تظهر بعض المرونة في توقيع العقود الجديدة. ففي العام 2013، وقّعت قطر على ثلاث صفقاتٍ متوسطة الأجل مع عملاء أوروبيين (الملحق 3)، كلها عقود "ex-ship"، حيث يكون البائع فيها مسؤولاً عن نقل البضاعة إلى وجهتها. ووقّعت شركة سنتريكا (Centrica) من المملكة المتحدة مع شركة قطر غاز على اتفاقيةٍ لاستيراد 4,1 مليار متر مكعب سنوياً من إمدادات الغاز الطبيعي المسال بقيمة 4,4 مليار جنيه استرليني (7,1 مليار دولار) من يونيو 2014 إلى ديسمبر 2018.[230] وهذا السعر يعني ما معدله 10 دولارات لكل وحدة حرارية بريطانية، وقد وُقع العقد على أساس أسعار(NPB).[231] كما وقّعت شركة قطر غاز مع شركة بتروناس الماليزية اتفاقية بيع وشراء أخرى لتوريد 1,6 مليار متر مكعب سنوياً لمدة خمس سنوات بدءاً من العام 2014. وبموجب هذه الاتفاقية ستقوم بتروناس باستيراد الغاز الطبيعي المسال من قطر إلى محطة دراجون (Dragon) البريطانية في ويلز (حيث تمتلك بتروناس أسهماً).[232]

وأشارت وكالة الطاقة الدولية إلى أن "هذه العقود لا تمثل تغييراً جوهرياً من حيث التسعير، حيث أن قطر كانت تبيع أصلاً الغاز الطبيعي المسال إلى المملكة المتحدة بأسعار قريبة من أسعار (NPB).[233] ومع ذلك، فقد وقّعت شركة قطر غاز على اتفاقية بيع وشراء مرنة مدتها خمس سنوات مع شركة (E.ON) الألمانية لتوريد نحو 2 مليار متر مكعب سنوياً من الغاز الطبيعي المسال. وتبتعد هذه الصفقة بشروطها عن العقود التقليدية لقطر التي ترتبط بالنفط عادة، إذ إنها اعتمدت آلية تسعير على أساس أسعار الغاز في القارة الأوروبية، حيث سيتم تسليم الغاز الطبيعي المسال في محطة دوتش جيت.[234] وفي هذا الصدد، ينبغي أن تستمر قطر في إبداء المزيد من المرونة في الأسواق الأوروبية. فهناك إمكانية كبيرة لزيادة صادرات الغاز الطبيعي المسال من الدوحة، لا سيما إذا قرر الاتحاد الأوروبي المضي قُدماً في خطته للحدِّ من اعتماده على الغاز الروسي.

والأهم من ذلك، فإن قطر تحظى بموقعٍ أقوى بكثير من منافسيها، وذلك بسبب ما لديها من بنيةٍ تحتية قائمة وتكلفة الإنتاج المنخفضة وموقعها الاستراتيجي.[235] فعلى سبيل المثال، تشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية أن تكاليف التطوير في قطر هي أقل من دولار واحد لكل وحدة حرارية بريطانية، في حين أنّها في روسيا تبلغ دولارين تقريباً لكل وحدة حرارية بريطانية، وفي أستراليا تبلغ أكثر من 3 دولارات لكل وحدة حرارية بريطانية.[236] كما أن قطر لديها أسطول من 65 سفينة، بما في ذلك 27 من السفن المستأجرة على المدى الطويل، مع سفينة كيو-ماكس (Q-Max) ومجموعة متنوعة من السفن التقليدية وأخرى من طراز كيو-فليكس (Q-Flex)، وهذا يمثل نحو 20 بالمئة من إجمالي أسطول نقل الغاز الطبيعي المسال في العالم.[237] وفي حين أنه ليس من مصلحة قطر أن تعلن حرب أسعار، إلّا انه يتعين على الدوحة استخدام هذه المزايا بطريقةٍ ذكية.

وقبل كل شيء، قطر بحاجة إلى مواصلة الاستراتيجية الاقتصادية التي اعتمدتها للتنويع في الداخل والخارج. ولا بد أن تعمل بجدٍ لتشجيع وتعزيز العمل المشترك المؤسسي داخل مجلس التعاون الخليجي. وعلى الرغم من أن البعض قد يرفض هذا القول ويعتبره بمثابة تفكير بالتمني، إلا أنّ مستقبل دول مجلس التعاون الخليجي يكمن في سياساتها الجماعية مع تسريع عملية تعزيز الاتحاد. ولو تحدّث قادة دول مجلس التعاون الخليجي بصوتٍ واحد في أي مفاوضات اقتصادية مستقبلية مع الدول الآسيوية أو الاتحاد الأوروبي، فإن قطر مع بقية دول الخليج سوف تجني فوائد كبيرة.

وعلى هذه الخلفية الاستراتيجية، فإن سوق الغاز الطبيعي المسال يتجه نحو تغيرات عميقة قد تؤدي في نهاية المطاف إلى إنهاء هيمنة قطر. وينبغي على الدوحة أن تتعلم من تجربتها الخاصة، وتأتي طفرة الغاز الصخري في هذا السياق كمثال واضح. فبينما كانت قطر تهدف لتوريد 20-27 مليار متر مكعب سنوياً من صادرات الغاز الطبيعي المسال إلى الولايات المتحدة، غيَّرت تقنيات الحفر التكسيرية الجديدة (Technologies of Fracking) الوضع برمته بشكل جذري. وفي غضون سنواتٍ قليلة، تحولت الولايات المتحدة من بلدٍ كان يتوقع أن يستورد كمياتٍ كبيرة من الغاز الطبيعي إلى مُصَدِّر محتمل لديه قدرات كبيرة في أن يصبح لاعباً رئيسياً في سوق الغاز الطبيعي المسال، إن لم يكن على رأس القائمة.

وفي الوقت الذي ستظل فيه قطر لاعباً رئيسياً في المستقبل المنظور، إلا أنّ ثمّة تطورات قد تحدث في المدى الطويل، الأمر الذي قد يغير ديناميكيات السوق مرة أخرى. يأتي أولاً التقدم التكنولوجي السريع في مجال استكشاف الطاقة والحفر والإنتاج. ورغم أنه من الصعب تكرار تجربة الولايات المتحدة على نطاق عالمي، إلا أنّ تحسين التكنولوجيا باستمرار يُظهِر أن ما زال إحراز اختراقات كبيرة أمراً ممكناً. إنّ نطاق الابتكار غير محدود. وفي هذا الصدد، قال مؤرخ الطاقة دانيال يرغين: "عندما يتعلق الأمر بالطاقة، فإن قواعد اللعبة هي أن نتوقع ما هو غير متوقع! فبعد 10 سنوات من الآن قد نرى اللاعب التالي الذي سيغير قواعد اللعبة."[238]

وثانياً، هناك رغبةٌ قوية لدى العديد من الدول المستهلكة للطاقة، وخاصة في آسيا، للتقليل من اعتمادها على واردات الطاقة من الشرق الأوسط. فتدابيرٌ مثل الكفاءة في استعمال الطاقة وتشجيع البحث والابتكار وزيادة الاستثمارات في مجال الطاقة البديلة قد تقلص من الزيادة في الطلب مستقبلاً. وأخيراً، فإن سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط لا تزال في طور التغير والتشكل، لذلك فكل الاحتمالات يمكن أن تكون واردة، بما في ذلك توقيع اتفاق نووي نهائي مع إيران، والانسحاب من أفغانستان، والتوصل إلى حلٍّ سياسي في العراق وسوريا. ولو أخذنا بالحسبان هذه العوامل مجتمعة، فيمكن لها على المدى الطويل أن تضعف تدريجياً الأهمية الاستراتيجية لقطر (والخليج بشكلٍ عام) بالنسبة الولايات المتحدة وحلفائها. وعلى هذا النحو، فإن قطر ودول الخليج بحاجةٍ إلى وضع استراتيجية مشتركة تأخذ في الاعتبار جميع السيناريوهات.

الملحق 1

طاقة انتاج النفط الخام المستدامة لدول منظمة الأوبك، (مليون برميل/يومياً)

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المملكة العربية السعودية	12,38	12,34	12,42	12,49	12,46	12,41	12,39
العراق	3,66	3,90	4,10	4,22	4,33	4,52	4,73
إيران	3,60	3,60	3,60	3,60	3,60	3,60	3,60
الإمارات العربية المتحدة	2,90	2,94	2,98	3,03	3,10	3,15	3,21
الكويت	2,86	2,82	2,84	2,84	2,83	2,80	2,76
فنزويلا	2,56	2,49	2,45	2,40	2,45	2,51	2,56
نيجيريا	1,98	1,92	1,91	1,90	1,89	1,89	1,89
أنغولا	1,77	1,80	1,80	1,84	1,86	1,86	1,86
الجزائر	1,17	1,14	1,10	1,06	1,02	0,98	0,95
ليبيا	0,85	0,50	0,65	0,75	0,81	0,87	0,98
قطر	0,73	0,70	0,70	0,71	0,72	0,73	0,73
الإكوادور	0,57	0,57	0,57	0,58	0,59	0,59	0,59
أوبك	**35,03**	**34,73**	**35,12**	**35,41**	**35,65**	**35,91**	**36,24**

المصدر: وكالة الطاقة الدولية، تقرير سوق النفط على المدى المتوسط للعام 2015

الملحق 2

المؤشرات الاقتصادية لقطر، (2000-2016)

					التوقعات	
	متوسط 11-2000	2012	2013	2014	2015	2016
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، (التغير السنوي؛ النسبة المئوية)	12,8	6,0	6,3	6,2	7,1	6,6
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، (بمليارات الدولارات الأمريكية)	66,9	190,3	203,2	208,7	179,4	202,9
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي، (التغير السنوي؛ النسبة المئوية)	14,6	10,0	11,0	11,6	10,6	9,5
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي النفطي، (التغير السنوي؛ النسبة المئوية)	11,2	1,3	0,2	2,1-	1,0	1,0
إنتاج النفط الخام، (مليون برميل نفط مكافئ يوميا)	0,75	0,73	0,7	0,64	0,6	0,59
إنتاج الغاز الطبيعي، (مليون برميل نفط مكافئ يومياً)	1,43	3,89	4,0	4,0	4,12	4,24
صادرات النفط الخام، (مليون برميل يومياً)	0,69	0,64	0,63	0,56	0,52	0,5
صادرات الغاز الطبيعي، (مليون برميل نفط مكافئ يومياً)	0,99	2,64	2,72	2,7	2,71	2,71
التعادل المالي لسعر النفط (دولار أمريكي للبرميل الواحد)[1]	35,3	69,0	48,4	56,2	64,1	89,4
تعادل سعر النفط الخارجي[2]	-	56,3	55,1	57,5	56,9	60,0
التوازن المالي الحكومي العام (النسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي)	8,2	9,5	14,4	9,2	1,5-	5,3-
الإجمالي العام لإيرادات الحكومة، باستثناء المنح (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	37,1	40,4	45,8	42,8	36,0	29,2
التوازن المالي غير النفطي الحكومي العام (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي)	35,9-	35,8-	25,2-	23,0-	25,9-	31,4-
الإيرادات غير النفطية العامة للحكومة (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي)	29,0	34,7	41,8	39,1	30,9	21,0
مجموع إجمالي الدين الحكومي (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	31,2	36,0	32,2	30,6	30,5	24,9
مجموع صافي الدين الحكومي (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	25,2	27,5	17,5	17,1	17,0	12,3
صادرات السلع والخدمات (بمليارات الدولارات الأمريكية)	42,1	142,9	148,1	139,5	87,7	98,1
واردات السلع والخدمات (بمليارات الدولارات الأمريكية)	19,0	54,7	59,0	63,1	64,0	68,5
ميزان الحساب الجاري (بمليارات الدولارات الأمريكية)	13,6	62,0	62,6	47,9	1,8	7,4
ميزان الحساب الجاري (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	20,1	32,6	30,8	23,0	1,0	3,6
الاحتياطيات الرسمية الإجمالية (مليارات الدولارات)	8,9	33,1	42,2	46,9	33,1	32,9
مجموع الدين الخارجي الإجمالي (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)[3]	62,5	84,8	82,0	78,5	87,5	83,1

(1) أسعار النفط عندما يكون التعادل المالي صفراً.

(2) أسعار النفط عندما يكون ميزان الحساب الجاري صفراً.

(3) الناتج المحلي الإجمالي الاسمي يُحول إلى دولارات أمريكية باستخدام متوسط سعر الصرف للفترة.

المصدر: جُمعت من بيانات صندوق النقد الدولي، والتوقعات الاقتصادية في الشرق الأوسط، 21 يناير 2015

الملحق 3

اتفاقيات البيع والشراء الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل التي وقّعتها قطر (2006-2013)

	المشتري	البلد المستورد	الكمية (مليار متر مكعب سنوياً)	المدة بالسنوات	سنوات إضافية	البداية	كيفية التسليم
العقود المبرمة في 2013							
اتفاقيات البيع والشراء الطويلة والمتوسطة الأجل (أقل من 4 سنوات)	E.ON Global Commodities	هولندا	2,0	5		2014	D.E.S
	Centrica	المملكة المتحدة (دراجون)	1,5	5		2014	D.E.S
	Petronas LNG UK	المملكة المتحدة (جزيرة جرين)	4,1	4,5		2014	D.E.S
العقود المبرمة في 2012							
اتفاقيات البيع والشراء الطويلة والمتوسطة الأجل	EDF Trading	بلجيكا	4,6	15		2012	D.E.S
	The Tokyo Electric Power Co.	اليابان	1,4	10		2012	D.E.S
	Chubu Electric	اليابان	1,4 (2017-2013) 1,0 (2028-2018)	15		2013	D.E.S
	Kansai Electric	اليابان	0,7	15		2013	D.E.S
	KOGAS	كوريا الجنوبية	2,7	21		2012	D.E.S
	PTT	تايلاند	2,7	20		2015	D.E.S
العقود المبرمة في 2011							
اتفاقيات البيع والشراء الطويلة والمتوسطة الأجل	CHU BU ELECTRI C/SHI ZUOKA	اليابان	0,4	6		2014	D.E.S
عقود قصيرة الأجل (أكثر من 4 سنوات)	Centrica	المملكة المتحدة	3,3	3		يونيو-2011	D.E.S
مذكرة تفاهم	ENARS A	الأرجنتين	6,8	20		2014	
العقود المبرمة في 2010							
اتفاقيات البيع والشراء الطويلة والمتوسطة الأجل	Repsol Energy Canada	كندا	<2,7			ديسمبر - 2010	D.E.S.
عقود قصيرة الأجل	Eni	الولايات المتحدة الأمريكية	1,8-0	+2		يونيو - 2010	D.E.S.
العقود المبرمة في 2009							
عقود قصيرة الأجل	Sempra LNG Marketing	الولايات المتحدة الأمريكية	4,8-0**	1,5		2009	
	Edison Spa	ايطاليا	0,18	< سنة واحدة		2009	Ex-ship
	Statoil	الولايات المتحدة الأمريكية	ترتفع إلى 2,1	1,5 سنة		2009	
العقود المبرمة في 2008							
اتفاقيات البيع والشراء الطويلة والمتوسطة الأجل	Shell	الصين	4,1	25			
	PetroChina	الصين	4,1	25			
	Shell	الإمارات العربية المتحدة					
	DUSUP	الإمارات العربية المتحدة					
العقود المبرمة في 2007							
اتفاقيات البيع والشراء الطويلة والمتوسطة الأجل	Korea Gas Corporation	كوريا الجنوبية	2,9	20		2007	S.P.A
العقود المبرمة في 2006							
اتفاقيات البيع والشراء الطويلة والمتوسطة الأجل	Total	المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمكسيك	7,1	25		نهاية 2008	

* 01 شحنات

** اتفاقية الخيار. هذه الأحجام ليست ثابتة.

المصدر: جُمعت من بيانات (GIIGNL)

الملحق 4

عقود قطر الطويلة والمتوسطة الأجل التي كانت سارية المفعول في العام 2013 (*)

البلد المصدر	نقطة التحميل	البائع	المشتري	الكمية الاسمية (ACQ) مليار متر مكعب	المدة	نوع العقد	تعليقات
قطر	راس لفان	قطر غاز I	Chubu Electric	5,4	2021/1997	D.E.S.	
			Tohoku Electric, Tokyo Gas, Osaka Gas, The Kansai Electric, The Tokyo Electric Power co., Toho Gas, The Chugoku Electric	2,7	2021/1998	D.E.S.	
			Gas Natural sdg	1,0	2024/2005	D.E.S.	
			Gas Natural sdg	1,0	2025/2006	F.O.B.	
			The Tokyo Electric Power co	1,4	2021/2012	D.E.S.	
		قطر غاز II T1	ExxonMobil	10,6	2034/2009	D.E.S.	
		قطر غاز II T2	CNOOC	2,7	2034/2009	D.E.S.	
			Total	2,5	2034/2009	D.E.S.	
			Total	2,0	2034/2009	D.E.S.	
			Total	1,6	2034/2009	D.E.S.	
			Total	1,0	2034/2009	D.E.S.	
			ExxonMobil	0,8	2033/2009	D.E.S.	
		قطر غاز III	ConocoPhillips	10,6	2035/2010	D.E.S.	
			Chubu Electric	1,4	2028/2013	D.E.S.	**الكمية الاسمية (ACQ)** 2017/2013: 1 مليون طن متري سنوياً. 2028/2018 : 0,7 مليون طن متري سنوياً
			The Kansai Electric	0,7	2027/2013	D.E.S.	
		قطر غاز IV	Shell	5,2	2041/2011	D.E.S.	
			PetroChina	4,1	2036/2011	D.E.S.	
			Marubeni	1,4	2031/2011	D.E.S.	
		قطر غاز I	KOGAS	6,7	2024/1999	F.O.B.	
		قطر غاز II T1	Petronet LNG	6,8	2028/2004	F.O.B.	
		قطر غاز II T2	Edison	6,3	2034/2009	D.E.S.	
			Endesa	1,0	2025/2005	D.E.S.	
		قطر غاز II T3	EDF Trading	4,6	2012/2007	D.E.S.	تم التمديد حتى 2027
			CPC	4,2	2032/2008	F.O.B.	
			ENI	2,8	2027/2007	D.E.S.	عقد (Distrigas) سابقاً
		قطر غاز III T1	ExxonMobil	10,6	2034/2009	D.E.S.	
			Petronet LNG	3,4	2029/2009	F.O.B.	
			KOGAS	2,9	2026/2007	D.E.S.	
			KOGAS	2,7	2032/2012	D.E.S.	عقد جديد طويل الأجل
		قطر غاز III T2	ExxonMobil	10,6	2035/2010	D.E.S.	
		قطر غاز III	CPC	2,0	2032/2013	D.E.S.	

(*) المدة فوق أربع سنوات

المصدر: جُمعت من بيانات (GIIGNL)

الملحق 5

أكبر 10 أسواق للصادرات القطرية في العام 2013 (ملايين الدولارات)

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
اليابان	23223,08	15473,47	21484,40	29867,86	36890,90	39923,22
كوريا الجنوبية	13609,41	6891,87	12030,29	20135,85	24675,83	24550,67
الهند	3204,39	4036,05	6438,92	10851,63	14629,78	14303,21
الصين	770,21	923,17	2225,22	4494,95	6814,14	8864,57
سنغافورة	7352,37	3365,34	5818,92	8180,80	7037,95	6963,11
الإمارات العربية المتحدة	3366,01	2666,34	4278,95	4357,59	5957,99	5824,49
تايوان	1075,57	515,68	1907,98	3702,01	5283,88	5754,13
المملكة المتحدة	104,02	1337,25	3535,52	8008,17	4571,69	3855,69
تايلند	1971,37	1356,11	2174,87	2413,44	2630,34	3568,25
إيطاليا	5,27	51,20	93,67	121,41	263,39	2641,58

المصدر: صندوق النقد الدولي، اتجاه إحصاءات التجارة (DOTS)

الهوامش

[1] بريتش بتروليوم، "BP Statistical Review 2014"، يونيو 2014، <http://www.bp.com/content/dam/bp/pdf/Energy-economics/statistical-review-2014/BP-statistical-review-of-world-energy-2014-full-report.pdf>.

[2] لسهولة المقارنة، تم تحويل كافة الأحجام في هذه الدراسة إلى مليار متر مكعب بمعدل مليون طن متري إلى 1.36 مليار متر مكعب. وكالة الطاقة الدولية، "Key World Energy Statistics 2014"، سبتمبر 2014، <http://www.iea.org/publications/freepublications/publication/KeyWorld2014.pdf>

[3] الاتحاد الدولي للغاز، "World LNG Report 2014"، مارس 2014 <http://www.igu.org/sites/default/files/node-page-field_file/IGU - World LNG Report - 2014 Edition.pdf>.

[4] عبد الله بن حمد العطية، "Qatar plans to increase liquefied natural gas exports to 60 million tonnes/year by 2010"، نشرة أوبك 35، رقم 2، (مارس 2004)، <<http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/OB032004.pdf، 18-19، الاتحاد الدولي للغاز، "World LNG Report 2014".

[5] هاوسلي كار، "Prospects for a Second Wave of LNG Exports"، RBN الطاقة، 4 فبراير 2015، <https://rbnenergy.com/is-that-all-there-is-prospects-for-a-second-wave-of-lng-exports>.

[6] العطية، "Qatar Plans to Increase".

[7] راجع: "Australia's gas explorers: The next Qatar?"، ذا أيكونوميست، 27 يوليو 2013، <http://www.economist.com/news/business/21582272-cost-exploiting-australias-new-found-gas-supplies-soaring-next-qatar>.

[8] الاتحاد الدولي للغاز، "World LNG Report - 2014".

[9] فيتالي يرماكوف، "Russia's evolving LNG strategy" ، IHS، 11 ديسمبر 2014، <http://imemo.ru/files/File/ru/conf/2014/11122014/11122014_PRZ_ERMA.pdf>.

[10] وود ماكينزي، "Global LNG Industry Review in 2014"، 8 يناير 2015، <http://www.woodmac.com/public/media-centre/12525751>.

[11] وزارة الصناعة الأسترالية، "Resources and Energy Quarterly: December Quarter 2014"، ديسمبر 2014، <http://www.industry.gov.au/industry/Office-of-the-Chief-Economist/Publications/Documents/req/REQ-2014-12.pdf>.

[12] إيريك يب، "Oil Price Slide Hits LNG Markets"، وول ستريت جورنال، 30 يناير 2015،<http://www.wsj.com/articles/oil-price-slide-hits-lng-markets-1422592823>.

[13] هينيج جلويستاين وجاكوب جرونهولت - بيدرسون، "Record new LNG supplies to pull prices down further, boost demand Bernstein"، رويترز، 12 يناير 2015، <http://uk.reuters.com/article/2015/01/21/lng-production-demand-idUKL6N0V006H20150121>.

[14] وود ماكنزي، "Global LNG Industry Review in 2014".

[15] وكالة الطاقة الدولية، "The Asian Quest for LNG in a Globalising Market"، 6 نوفمبر 2014، <http://www.iea.org/publications/freepublications/publication/PartnerCountrySeriesTheAsianQuestforLNGinaGlobalisingMarket.pdf>.

[16] بريتش بتروليوم، "BP Energy Outlook 2035" ، 17 فبراير 2015، <http://www.bp.com/content/dam/bp/pdf/Energy-economics/energy-outlook-2015/Energy_Outlook_2035_booklet.pdf>.

[17] الاتحاد الدولي للغاز، "World LNG Report - 2014".

[18] أيسس أليديا، "BofA Sees Global LNG Entering Multiyear Bear Market on Supplies"، بلومبرغ، 9 ديسمبر 2014، <http://www.bloomberg.com/news/2014-12-09/bofa-sees-global-lng-entering-multiyear-bear-market-on-sup-plies.html>.

[19] بريتش بتروليوم، "BP Energy Outlook 2035".

[20] المرجع نفسه.

[21] بوروشتام يونيال، "Collapsing Crude Prices Set to Change Australia's LNG Market"، تحليلات المعلومات، 21 يناير 2015، <http://einfoanalytics.com/article/description/18/Collapsing-Crude-Prices-Set-to-Change-Australia%E2%80%99s-LNG-Market>; "World LNG Report - 2014"، الاتحاد الدولي للغاز.

[22] راجع ديفيد بايرز: "LNG: Driving Gas Globalization, an Australian Perspective"، الخطاب السنوي أمام لجنة تحكيم النقل والبحرية في أستراليا، 4 سبتمبر 2014، <http://www.amtac.org.au/assets/media/Papers/AMTAC-Address-2014/AMTAC_D-Byers-4-Sept_Fin.pdf>; مكتب موارد الطاقة والاقتصاد (BREE) ، Gas Market Report ، نوفمبر 2014 <http://www.industry.gov.au/industry/Office-of-the-Chief-Economist/Publications/Documents/gas-market/gasmarketreport-201411.pdf>.

[23] وزارة الصناعة الأسترالية، "Resources and Energy Quarterly".

[24] جلويستاين وجرونهولت- بيدرسن، "Record New LNG Supplies".

[25] مكتب موارد الطاقة والاقتصاد (BREE) ،"Gas Market Report 2014".

[26] إدارة معلومات الطاقة، "Australia Analysis Brief"، 28 أغسطس 2014، <http://www.eia.gov/countries/cab.cfm?fips=AS>.

[27] وكالة الطاقة الدولية، "Asian Quest for LNG".

[28] راجع: مؤسسة بيزنس مونيتور إنترناشيونال، "Australia Infrastructure Report" ، فبراير 2015؛ <http://store.bmiresearch.com/australia-infrastructure-report.html>، إدارة معلومات الطاقة، "Australia Analysis Brief". وقد اعترفت الحكومة الأسترالية بهذه المخاوف في تقريرها السنوي عن الغاز، BREE: "Gas Market Report 2014".

[29] جامي سميث، "LNG Boom Fuels Australia Export Ambitions"، ذا فاينانشال تايمز، 2 أكتوبر 2014، <http://www.ft.com/cms/s/0/2c4cfbe4-4481-11e4-ab0c-00144feabdc0.html#axzz3PHOCo2UI>.

[30] ليوناردو موجري، "Falling Short: A Reality Check for Global LNG Exports" ، مركز بلفور للعلوم والشؤون الدولية، 19 ديسمبر 2014، <http://belfercenter.ksg.harvard.edu/publication/24870 /falling_short.html>.

[31] جامي سميث، "Standoff Threatens to Stymie LNG Development in Australia"، ذا فاينانشال تايمز، 23 نوفمبر 2014، <http://www.ft.com/intl/cms/s/0/81827e70-5b80-11e4-a674-00144feab7de.html>.

[32] انجيلا مكدونالد - سميث، "Shell Shelves Arrow LNG Project in Queensland"، برزبين تايمز، 30 يناير 2015، <http://www.brisbanetimes.com.au/business/shell-shelves-arrow-lng-project-in-queensland-20150129-131sqe.html>.

[33] راجع وزارة الطاقة الأمريكية، "Long Term Applications Received by DOE/FE to Export Domestically Produced LNG from the Lower-48 States"، تم الاطلاع عليها في 31 ديسمبر 2014، <http://energy.gov/sites/prod/files/2015/01/f19/

Bernstein Sees US LNG Plants " ،Chou Hui Hong ؛<Summary%20of%20LNG%20Export%20Applications.pdf
http://www.bloomberg.com/news/2015-01-21/bern- ،2015 يناير 21 ، بلومبرغ ،"Scrapped as Buyers Look Elsewhere
stein-sees-u-s-lng-plants-scrapped-as-buyers-look-elsewhere.html؛ يرماكوف، " Russia's Evolving LNG Strategy".

[34] أرقس، "May Clarify US LNG Exports 2015"، 2 يناير 2015، <http://www.argusmedia.com/News/
AmericasOutlooks2015/2015-may-clarify-US-LNG-exports>.

[35] مؤسسة بيزنس مونيتور إنترناشيونال، "United States Oil and Gas Report Q1 2015" ، يناير 2015، <http://store.bmire-
search.com/united-states-oil-gas-report.html>، 60.

[36] ستراتفور، "Falling LNG Prices Are Important Too"، 7 يناير 2015،<http://www.stratfor.com/sample/geopolitical-
diary/falling-lng-prices-are-important-too>؛ مؤسسة بيزنس مونيتور إنترناشيونال، "United States Oil & Gas"، 63.

[37] راجع "Pushing to the Right; LNG to Stay Tighter for Longer"، كريديت سويس، 11 سبتمبر 2014، <http://bit.
ly/17TrpeU> ، هوسلي كار، "Is That All There Is? A Fresh Look at US Gas/LNG Export Potential in a Globalizing
Market"، RBN Energy، 11 فبراير 2015، <https://rbnenergy.com/is-that-all-there-is-a-fresh-look-at-u.s.-gas-lng-
export-potential>؛ وكالة الطاقة الدولية، "Asian Quest for LNG".

[38] يرماكوف، "Russia's Evolving LNG Strategy".

[39] موجري، "Falling Short".

[40] إدارة معلومات الطاقة ، "Panama Canal Expansion Will Allow Transit of Larger Ships with Greater Volumes"، 17
سبتمبر 2014، <http://www.eia.gov/todayinenergy/detail.cfm?id=18011>.

[41] مؤسسة بيزنس مونيتور إنترناشيونال، "Falling US LNG Competitiveness Threatening Projects"، 19 يناير 2015، <http://
www.businessmonitor.com/news-and-views/falling-us-lng-competitiveness-threatening-projects>.

[42] أبهيك بهاتاتشاريا، "Cheap Oil Burns Global Gas"، وول ستريت جورنال، 7 نوفمبر 2014، <http://www.wsj.com/articles/
cheap-oil-burns-global-gas-heard- on-the-street-1415345577>.

[43] هونج، "Bernstein Sees U.S. LNG".

[44] إدارة معلومات الطاقة، Effect of Increased Levels of Liquified Natural Gas Exports on U.S. Energy Market، أكتوبر
2014، <http://www.eia.gov/analysis/requests/fe/pdf/lng.pdf>.

[45] لوسي روكس، "Cedigaz Sees European Natural Gas Output Down 2.1%/year to 2035"، بلاتس، 13 فبراير
2015، <http://www.platts.com/latest-news/natural-gas/london/cedigaz-sees-european-natural-gas-output-
down-26012808>.

[46] رويترز، 31 ديسمبر 2014، "Timeline-Push to Relax U.S. Oil Export Ban Ends 2014 with Breakthrough"، <http://
www.reuters.com/article/2014/12/31/usa-crude-exports-idUSL1N0UF12X20141231> . لمزيد من التفاصيل حول
طبيعة هذه المنتجات، راجع إدارة معلومات الطاقة (EIA)، "Definitions, Sources and Explanatory Notes"، <http://www.
eia.gov/dnav/pet/TblDefs/pet_move_exp_tbldef2.asp>.

[47] جون كيمب، "Record Output, Exports amid U.S. Condensate Boom"، رويترز، 18 سبتمبر 2014، <http://www.reuters.
com/article/2014/09/18/us-condensate-usa-kemp-idUSKBN0HD1JN20140918>.

[48] ستي، "Energy 2020: Out of America". ستي، جلوبل برسبكتفز أند سليوشنز، 28 نوفمبر 2014، <https://ir.citi.com/rB-
WYa6YM4Scr4LsmpuQB8DZubx61JU8NqGw5jsCxMMfxMRxBp4u4gwbWrQgfNlfhzMSpx1Jv3qA%3>.

[49] QNP، "Qatar Economic Insight"، سبتمبر 2014، <http://www.qnb.com/cs/Satellite?blobcol=urldata&blobheader
<=application%2Fpdf&blobkey=id&blobtable=MungoBlobs&blobwhere=1355505319193&ssbinary=true

[50] المرجع نفسه، أوبك، "Monthly Oil Market Report"، 15 يناير 2015، <http://www.opec.org/opec_web/static_files_
project/media/downloads/publications/MOMR_January_2015.pdf>.

[51] GCC Petrochemicals Industry is in a Golden Decade, Say Speakers at 9th Annual Forum ، جمعية الخليج
للبتروكيماويات والكيماويات، 26 نوفمبر 2014، <http://www.gpca.org.ae/news/gcc-petrochemicals-industry-is-in-a-
golden-decade-say-speakers-at-9th-annual-forum-2/>.

[52] "Qatar Faces US Condensate Challenge"، MEES 57، رقم 38، سبتمبر 2014 <http://archives.mees.com/issues/1548/
articles/51943>.

[53] جريجوري ماير، ونيل هيوم، وأنجيلا رافال،"US Export Code Adds to Bearish Oil Outlook"، ذا فاينانشال تايمز، 7 يناير
2015، <http://www.ft.com/intl/cms/s/0/2edcccce-95e2-11e4-a390-00144feabdc0.html>

[54] تيموثي جاردنر وجوناثان ليف،"Analysis – U.S. Opening of Oil Export Tap Widens Battle for Global Market"، رويترز،
31 ديسمبر 2014 <http://in.reuters.com/article/2014/12/31/usa-crude-exports-idINKBN0K908A20141231>.

[55] مؤسسة بيزنس مونيتور إنترناشيونال، "Qatar Oil and Gas Report Q1 2015"، يناير 2015، <http://store.bmiresearch.
com/qatar-oil-gas-report.html>، 7.

[56] انتوني ديبولا وروبرت تتل، "Qatar Shifts Export Strategy as US Light Oil Competes"، بلومبيرغ، 6 نوفمبر 2014، <http://
www.bloomberg.com/news/articles/2014-11-06/qatar-shifts-export-strategy-as-u-s-light-oil-competes>.

[57] المرجع نفسه.

[58] "Qatar Sells Q1 2015 Condensate at Widest Discount in 2 Yrs - Trade"، رويترز، 10 ديسمبر 2014، <http://
af.reuters.com/article/commoditiesNews/idAFL3N0TU29Y20141210>.

[59] المرجع نفسه.

[60] معدل النمو السنوي المركب (CAGR)، ككو جيمز، "Outlook 15: Pressure on Europe Naphtha Prices will Continue"،
7 يناير 2015، ICIS أخبار، <http://www.icis.com/resources/news/2015/01/07/9848134/outlook-15-pressure-on-
europe-naphtha-prices-will-continue/>.

[61] "Refiners Await Surge of Middle East Exports"، بتروليوم إيكونوميست، 4 فبراير 2015، <http://www.petroleum-econ-
omist.com/Article/3421858/News-and-Analysis-Archive/Refiners-await-surge-of-Middle-East-exports.html>.

[62] المرجع نفسه.

[63] مؤسسة بيزنس مونيتور إنترناشيونال "Qatar's Flawed Plan to Switch-Up Oil Export"، مؤسسة بيزنس مونيتور إنترناشيونال،
11 نوفمبر 2014، <http://www.businessmonitor.com/news-and-views/qatars-flawed-plan-to-switch-up-oil-exports>.

[64] كريستال تشان، "Panama Canal Toll Could Affect US-Asia LPG Shipments"، IHS للنقل البحري 360، 7 يناير 2015،
<http://www.ihsmaritime360.com/article/16057/panama-canal-toll-could-affect-us-asia-lpg-shipments>.

[65] "Qatar Shelves $ 6.5bn Al-Karaana Project, QP Rethinking Ethane Usage"، MEES 58، رقم 3، (يناير 2015).
<http://archives.mees.com/issues/1565/articles/52315>.

[66] "Statistical Review of Global LP Gas"، أرجوس، 17 نوفمبر 2014، http://www.argusmedia.com/~/media/Files/PDFs/White-Paper/Statistical-Review-of-Global-LP-Gas-2014-White-Paper.pdf?la=en>.

[67] بسام فتوح، "The US Shale Revolution and the Changes in LPG Trade Dynamics: A Threat to the GCC"، معهد أكسفورد لدراسات الطاقة، يوليو 2014، http://www.oxfordenergy.org/wpcms/wp-content/uploads/2014/07/The-US-Shale-Revolution-and-the-changes-in-LPG-Trading-Dynamics-A-Threat-to-the-GCC.pdf>.

[68] رمثان حسين، "Saudi Arabia 2015 LPG Exports Seen around 6.6 Mil Mt, Versus 6.8 Mil Mt Last Year"، بلاتس، 11 فبراير 2015، http://www.platts.com/latest-news/oil/singapore/saudi-arabia-2015-lpg-exports-seen-around-66-27115282>.

[69] ستي، "Energy 2020: Out of America".

[70] المرجع نفسه.

[71] آل ترونر، "Shale Gas and Tight Oil"، معهد جيمس بيكر الثالث للسياسة العامة، 7 أكتوبر 2014، http://bakerinstitute.org/media/files/files/47ee20e6/Pub-CES-Troner-100714.pdf>.

[72] محمد رمثان حسين، "US, Africa LPG in Asia"، Insight (أكتوبر 2014) <http://www.platts.com/IM.Platts.Content/insightanalysis/insightmagazine/2014/2014_insight_top250_zmags.pdf>, 18-14; U.N. COMTRADE statistics, accessed through ITC، "Trade Map: Petroleum Gases Imported by Japan"، تم الوصول إليها في 31 ديسمبر 2014، <http://www.trademap.org/Country_SelProductCountry_TS.aspx?nvpm=1|392||||271112|||6|1|1|1|2|1|2|2|2|1>.

[73] المرجع نفسه.

[74] المرجع نفسه.

[75] مؤسسة بيزنس مونيتور إنترناشيونال، "United States Petrochemicals Report Q1 2015"، يناير 2015، http://store.bmire-search.com/united-states-petrochemicals-report.html>.

[76] مجلس الكيمياء الأمريكي، "Year-End 2014 Chemical Industry Situation and Outlook" American Chemistry Builds Momentum"، ديسمبر 2014، http://files.clickdimensions.com/americanchemistrycom-avo5d/files/year-end-2014situationandoutlookf6c2.pdf>.

[77] المرجع نفسه.

[78] عبد الرحمن علي العبد الله، "A New Company for New Downstream Ambition"، المجلة المالية للزيت والغاز، (نوفمبر 2014) ، 38-39 http://www.energyboardroom.com/wp-content/files_mf/1418039837QatarInsideOilnGasN>ov.2014.pdf>.

[79] Data focus - Russian LNG: Too late، ذا إكونومست إنتلجنس يونت، (EIU) 14 أكتوبر 2014، http://www.eiu.com/industry/article/652380449/data-focus-russian-lng-too-late/2014-10-14>.

[80] يرماكوف"Russian LNG: Too Late?" Russia's Evolving LNG Strategy.

[81] "Russia's Yamal LNG Sees Global Liquefied Gas Deficit by 2018"، رويترز، 10 فبراير 2015، http://af.reuters.com/article/energyOilNews/idAFL5N0VK3BM20150210؛ "Bubbling Up"، ذا إيكونوميست، 31 مايو 2014، http://www.economist.com/news/business/21603030-international-gas-market-developing-buyers-will-gain-more-sellers-bubbling-up>.

[82] "Russian LNG: Too late?".

[83] مؤسسة بيزنس مونيتور إنترناشيونال،"Russia Business Forecast Report Q1 2015"، نوفمبر 2014، <http://www.market-research.com/Business-Monitor-International-v304/Russia-Business-Forecast-Q1-8538158/>, 5.

[84] أليكس لولر، "U.S. Oil Output 'Party' to Last to 2020: IEA"، رويترز، 10 فبراير 2015، <http://www.reuters.com/article/2015/02/10/us-iea-oil-idUSKBN0LE02O20150210>.

[85] صندوق النقد الدولي، "World Economic Outlook Update"، 20 يناير 2015، <http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2015/update/01/pdf/0115.pdf>.

[86] ICIS، "LNG World Market Outlook for 2015"، يناير 2015، <http://www.icis.com/contact/lng-world-market-outlook-for-2015/>.

[87] وكالة الطاقة الدولية، "Asian Quest for LNG"، IEA.

[88] مؤسسة بيزنس مونيتور إنترناشيونال، "Canada Oil & Gas Report Q1 2015"، يناير 2015، <http://store.bmiresearch.com/canada-oil-gas-report.html>، 7.

[89] EY، "Competing for LNG Demand: The Pricing Structure Debate"، 4 أبريل 2014، <http://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/Competing-for-LNG-demand/$FILE/Competing-for-LNG-demand-pricing-structure-debate.pdf>.

[90] مؤسسة بيزنس مونيتور إنترناشيونال، "Canada Oil & Gas"، 7.

[91] موجري، "Falling Short".

[92] يد الله حسين، "Only Two B.C. LNG Projects to Proceed as Industry Faces 'Anxiety Attack': Analyst"، فايننشال بوست، 12 يناير 2015، <http://business.financialpost.com/2015/01/21/only-two-b-c-lng-projects-to-proceed-as-industry-faces-anxiety-attack-analyst/?__lsa=e0d8-43bb>.

[93] مؤسسة بيزنس مونيتور إنترناشيونال، "Canada Oil & Gas"، 8.

[94] حسين، "Only Two B.C. LNG Projects".

[95] ندهي فيرما، "India Oil Imports from Iran Jump Sharply in 2014"، رويترز، 16 يناير 2015، <http://www.reuters.com/article/2015/01/16/india-iran-oil-idUSL3N0UT4BG20150116>.

[96] بريتش بتروليوم، "BP Statistical Review 2014".

[97] وكالة الطاقة الدولية، "Key World Energy Statistics 2014".

[98] إدارة معلومات الطاقة، "Country Analysis Brief: Iran"، 12 يوليو 2014، <http://www.eia.gov/countries/cab.cfm?fips=ir>.

[99] توم هوسكنز، "Iran is Unlikely to Become Player in the Global Gas Industry before 2030"، إنترفاكس جلوبال إنيرجي، 26 فبراير 2015، <http://interfaxenergy.com/gasdaily/article/15380/iranunlikelytobeglobalgasplayerbefore2030>.

[100] ترند، "Politics, Price Challenge in Iran's Gas Export to Gulf"، آزر نيوز، 12 فبراير 2015، <http://www.azernews.az/region/77532.html>.

[101] "Iran Planning Gas Exports to Persian Gulf"، برس تي في، 31 يناير 2015، <http://www.presstv.ir/De-tail/2015/01/31/395554/IranplanninggasexportstoPersianGulf>.

[102] "Assurance: Iran-Pakistan Gas Pipeline Not Abandoned, Says Dastgir"، إكسبرس تريبيون، 28 فبراير 2015، <http://tribune.com.pk/story/845369/assurance-iran-pakistan-gas-pipeline-not-abandoned-says-dastgir/>.

[103] مؤسسة بيزنس مونيتور إنترناشيونال، "Iran Oil & Gas Report Q1 2015"، ptth://:erots.imberaeserimb.moc.hcraeserimb.erots//:ptth-sag-lio-nari/moc.hcraeserimb.erots//:ptth، lmth.troper، 8.

[104] راجع نينا تشستني، "Iran Gas Exports to Europe Would Take at Least 5 Years—Experts"، رويترز، 29 أكتوبر 2014، <http://www.reuters.com/article/2014/10/29/europe-gas-iran-idUSL5N0SO4PZ20141029>; "Iran's Plans to Export Natural Gas to Europe Face Obstacles"، ستراتفور، 10 مايو 2014، <http://www.stratfor.com/sample/analysis/irans-plans-export-natural-gas-europe-face-obstacles>; "Iran Gas Balance to Get Worse before it (Hopefully) Gets Better," MEES 57، رقم 40، أكتوبر 2014 <http://archives.mees.com/issues/1551/articles/51983>.

[105] آيمي مايرز جاف، جرير إلاس، وكيلي ملر، "The Gulf Cooperation Council Natural Gas Conundrum: Geopolitics Drive"، Shortages Amid Plenty, ، مركز بلفور في جامعة هارفرد ومركز دراسات الطاقة/معهد بيكر في جامعة رايس، أكتوبر 2013، <http://belfercenter.ksg.harvard.edu/files/MO-CES-pub-GeoGasGCC-102513.pdf>.

[106] مؤسسة بيزنس مونيتور إنترناشيونال، "Iran Oil & Gas"، 20؛ "Iran Oil Shipments Up 15% In 2014 As China, India Overlook Limits"، MEES 58، رقم 6، (فبراير 2015)، <http://archives.mees.com/issues/1568/articles/52397>.

[107] وكالة الطاقة الدولية، "Oil Market report"، 16 يناير 2015، <https://www.iea.org/media/omrreports/fullis-sues/2015-01-16.pdf>.

[108] "US Shale a Threat to Mideast Condensate, Despite Oil Price Slide"، MEES 57، رقم 42، (أكتوبر 2014)، <http://archives.mees.com/issues/1553/articles/52022>.

[109] صندوق النقد الدولي، "Papua New Guinea: 2014 Article IV Consultation"، التقرير رقم 325/14، (ديسمبر 2014)، <http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2014/cr14325.pdf>.

[110] "Falling LNG Prices".

[111] وكالة الطاقة الدولية، "Asian Quest for LNG".

[112] وكالة الطاقة الدولية، "Africa Energy Outlook"، 10 فبراير 2014، <http://www.iea.org/publications/freepublications/publication/WEO2014_AfricaEnergyOutlook.pdf>.

[113] وود ماكينزي، "Global LNG Industry Review in 2014"، 8 يناير 2015، <http://www.woodmac.com/public/media-centre/12525751> ، كرستال تشان، "LNG Trade Hits Record High in 2014"، IHS البحرية 360، 19 يناير 2015، <http://www.ihsmaritime360.com/article/16221/lng-trade-hits-record-high-in-2014>.

[114] دامون ايفانز، "Anxiety Grips LNG Industry as Oil Prices Fall"، بتروليوم إيكونوميست، 10 فبراير 2015، <http://www.petroleum-economist.com/Article/3422823/Archive/Anxiety-grips-LNG-industry-as-oil-prices-fall.html>.

[115] المرجع نفسه.

[116] مكتب موارد الطاقة والاقتصاد، "Gas Market Report 2014".

[117] بريتش بتروليوم، "BP Energy Outlook 2035".

[118] تشان، " LNG Trade Hits Record".

[119] وزارة الصناعة الأسترالية، "Resources and Energy Quarterly".

[120] أندرو ووكر، "East Asian Imports Steady in 2014, but Change Expected for 2015"، إنترفاكس جلوبل إنيرجي، 30 يناير 2015، <http://interfaxenergy.com/gasdaily/article/15146/east-asian-imports-steady-in-2014-but-change-expected-for-2015>، مكتب موارد الطاقة والاقتصاد، "Gas Market Report 2014".

[121] ووكر، "LNG Trade Hits Record".

[122] وكالة الطاقة الدولية، "LNG Trade Hits Record".

[123] وكالة الطاقة الدولية، "Asian Quest for LNG".

[124] وكالة الطاقة الدولية، "World Energy Investment Outlook"، 19 مايو 2014، <http://www.iea.org/publications/freepublications/publication/weio2014.pdf>، 72.

[125] أنطوني ديباولا، "IEA Chief Warns Oil Drop May Hurt Energy Investment"، بلومبرغ، 21 يناير 2015، <http://www.bloomberg.com/news/2015-01-21/iea-chief-warns-oil-drop-may-hurt-investment-in-energy-projects.html>.

[126] وود ماكينزي، "What to Watch for APAC Upstream Sector in 2015"، 4 فبراير 2015، <http://www.woodmac.com/public/media-centre/12526107>.

[127] كلايد راسل، "LNG Buyers Should Be Wary of Getting What They Want"، رويترز، 15 يناير 2015، <http://www.reuters.com/article/2015/01/15/us-column-russell-lng-asia-idUSKBN0KO1Q820150115>.

[128] كلارا تان وإدوين لوه، "Global LNG Industry Set for Further Slowdown in 2015"، إنيرجي إنتلجنس جروب، 7 يناير 2015، <http://www.energyintel.com/pages/eig_article.aspx?DocId=872494&IsSearchResult=true>.

[129] جستن جاكوبز، " Business Falling Oil Prices Cast Shadow Over Global Gas"، بيتروليوم إيكونوميست، 13 نوفمبر 2014، <http://www.petroleum-economist.com/Article/3400192/Falling-oil-prices-cast-shadow-over-global-gas-business.html>.

[130] إدارة معلومات الطاقة، "Japan Plans to Restart Some Nuclear Plants in 2015 After Fukushima Shutdown"، 11 فبراير 2015، <http://www.eia.gov/todayinenergy/detail.cfm?id=19951>.

[131] إدارة معلومات الطاقة، "Japan Country Analysis: Overview"، 30 يناير 2015، <http://www.eia.gov/countries/analysisbriefs/Japan/japan.pdf>.

[132] "Japan Plans to Restart".

[133] تشيساكي واتناي وماسومي سوجا، "Nuclear Poised to Be Winner as Abe Eyes Broader Japan Majority"، بلومبرغ، 9 ديسمبر 2014، <http://www.bloomberg.com/news/2014-12-09/nuclear-poised-to-be-winner-as-abe-eyes-broader-japan-majority.html>.

[134] نك بتلر، "After the Oil Price Fall, Is Natural Gas Next?"، ذا فايننشال تايمز (مدونة)، 4 يناير 2015، <http://blogs.ft.com/nick-butler/2015/01/04/after-the-oil-price-fall-is-natural-gas-next/>.

[135] حسابات المؤلف، قاعدة بيانات U.N. COMTRADE ، <http://comtrade.un.org/>.

[136] مؤسسة بيزنس مونيتور إنترناشيونال، "Japan Oil & Gas Report Q1 2015"، يناير 2015، <http://store.bmiresearch.com/japan-oil-gas-report.html>، 35.

[137] وكالة الطاقة الدولية، "Asian Quest for LNG".

[138] إدارة معلومات الطاقة، "Japan Country Analysis". مؤسسة بيزنس مونيتور إنترناشيونال، "Japan Oil & Gas Report Q2 2015"، مارس 2015 http://store.bmiresearch.com/japan-oil-gas-report.html، 38.

[139] مؤسسة بيزنس مونيتور إنترناشيونال، "Japan Oil & Gas Report Q1 2015"، 35.

[140] دامون إيفانز، "LNG's Maturing but There Are Growing Pains Ahead"، بتروليوم إيكونوميست، 15 يناير 2015،<http://www.petroleum-economist.com/Article/3417811/NewsandAnalysisArchive/LNGsmaturingbuttherearegrowing-painsahead.html>.

[141] رويترز، "Korea Says to Cut City Gas Rate by 10.1 Pct on Average on March 1"، 15 فبراير 2015، <http://af.reuters.com/article/energyOilNews/idAFL4N0VP03220150215>.

[142] إيفانز، "LNG's Maturing".

[143] راجع وزارة الصناعة الأسترالية، "Resources and Energy Quarterly"، "South Korea's LNG Market Cooling Down"، مؤسسة بيزنس مونيتور إنترناشيونال، 1 ديسمبر 2014، <http://www.businessmonitor.com/news-and-views/south-koreas-lng-market-cooling-down>.

[144] مؤسسة بيزنس مونيتور إنترناشيونال، "Japan Oil & Gas Report Q1 2015"، 39.

[145] كلايد راسل، "China Holds Some Hope for LNG Producers"، رويترز، 2 فبراير 2015، <http://uk.reuters.com/article/2015/02/02/column-russell-lng-asia-idUKL4N0VC1ZY20150202>.

[146] كولن شيك، "China Number Crunch: China's 2014 Gas Imports"، انترفاكس جلوبل انيرجي، 2 فبراير 2015، <http://interfaxenergy.com/gasdaily/article/15153/china-number-crunch-chinas-2014-gas-imports>.

[147] تشن أيزهو، "China's Oil Demand to Grow Three Percent in 2015 - CNPC Research"، رويترز، 28 يناير 2015، <http://uk.reuters.com/article/2015/01/28/uk-china-oil-demand-idUKKBN0L10HN20150128>.

[148] سارة لادسلو، ومارن ليد، وجين نكانو، وفرانك فراسترو، ومولي والتن، "New Energy, New Geopolitics: Balancing Stability and Leverage"، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 10 أبريل 2014، <http://csis.org/publication/new-energy-new-geopolitics>.

[149] شيك، "China Number Crunch".

[150] مؤسسة بيزنس مونيتور إنترناشيونال، "China Oil & Gas Report Q1 2015"، يناير 2015، <http://store.bmiresearch.com/china-oil-gas-report.html>، 77-78.

[151] وود ماكينزي، "Growing Pains in China's LNG Market"، 11 نوفمبر 2014، http://www.woodmac.com/public/media/pdf/cilbup/79352521/sweiv; Resources and Energy Quarterly، وزارة الصناعة الاسترالية.

[152] مؤسسة بيزنس مونيتور إنترناشيونال، "China Oil & Gas Report"، 139-140.

[153] حسابات المؤلف، إحصاءات اتجاه التجارة (DOTS) التي يصدرها صندوق النقد الدولي، <http://elibrary-data.imf.org/> ، مؤسسة بيزنس مونيتور إنترناشيونال، "Qatar Oil & Gas Report"، 112.

[154] مكتب موارد الطاقة والاقتصاد، "Gas Market Report 2014".

[155] مؤسسة بيزنس مونيتور إنترناشيونال، "India Oil & Gas Report Q1 2015"، يناير 2015، 11. <http://store.bmiresearch.com/india-oil-gas-report.html>،

[156] أنا شريافسكايا، "Oil's Slide Triggers LNG Drop as Indian Demand Seen Rising"، بلومبرغ، 28 يناير 2015، <http://www.bloomberg.com/news/articles/2015-01-28/oil-s-slide-triggers-lng-price-drop-as-indian-demand-seen-rising>.

[157] سايمون إيليس ورانجانا كوشال، "LNG Market Analysis Webinar: Opportunities and Challenges in a Low Fuel Price Market"، ICIS، فبراير 2015، <http://bcove.me/zs10f3sp>.

[158] المرجع نفسه.

[159] إدارة معلومات الطاقة، "India Energy Analysis"، 26 يونيو 2014؛ <http://www.eia.gov/countries/analysisbriefs/India/india.pdf>، مؤسسة بيزنس مونيتور إنترناشيونال، "India Oil & Gas"، 71.

[160] المرجع نفسه، 49.

[161] وكالة الطاقة الدولية، "Asian Quest for LNG".

[162] وكالة الطاقة الدولية، "Energy Policies of IEA Countries - The European Union"، ديسمبر 2014، <http://www.iea.org/Textbase/npsum/EU2014SUM.pdf>، 7.

[163] المرجع نفسه.

[164] بريتش بتروليوم، "BP Energy Outlook 2035".

[165] يوروغاز، "Statistical Report 2014"، 11 ديسمبر 2014، <http://www.eurogas.org/uploads/media/Eurogas_Statistical_Report_2014.pdf>.

[166] المرجع نفسه.

[167] المرجع نفسه.

[168] راجع الاتحاد الدولي للغاز، "World LNG Report - 2014"؛ IGU، World LNG Report - 2013 Edition، أغسطس 2013، <http://www.igu.org/gas-knowhow/publications/igu-publications/IGU_world_LNG_report_2013.pdf> .

[169] مؤسسة بيزنس مونيتور إنترناشيونال، "Qatar Oil & Gas Report"، 49. يوروغاز، ""Eurogas Statistical Report 2014".

[170] الاتحاد الدولي للغاز، "World LNG Report - 2014".

[171] وكالة الطاقة الدولية، "Energy Policies".

[172] المفوضية الأوروبية، "European Energy Security Strategy"، 28 مايو 2014، <http://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:52014DC0330&from=EN>.

[173] إيوا كروكويسكا، "EU to Seek Safer Gas Supply, Cleaner Power in Energy Plan"، بلومبيرج، 25 فبراير 2015، <http://www.bloomberg.com/news/articles/2015-02-25/eu-to-seek-safer-gas-supply-cleaner-power-in-energy-plan>.

[174] المفوضية الأوروبية، "Energy Union Package"، 25 فبراير 2015، <http://ec.europa.eu/transparency/regdoc/rep/1/2015/EN/1-2015-80-EN-F1-1.PDF>، 5.

[175] المفوضية الأوروبية، "European Energy Security Strategy".

[176] المرجع نفسه.

[177] فيرا إيكرت، "Europe LNG Terminal Capacity Seen Ample If Russian Gas Flows Stop"، رويترز، 30 سبتمبر 2014، <http://uk.reuters.com/article/2014/09/30/europe-gas-lng-idUKL6N0RV2I220140930>.

[178] وكالة الطاقة الدولية، "World Energy Investment Outlook".

[179] روكس، " Cedigaz Sees European Natural Gas".

[180] المرجع نفسه.

[181] بريتش بتروليوم، "BP Energy Outlook 2035".

[182] أندرياس ولستاد، "Uncertain Outlook for LNG Demand in Europe"، إنترفاكس جلوبال إنرجي، 25 فبراير 2015، <http://interfaxenergy.com/gasdaily/article/15362/uncertainoutlookforlngdemandineurope>.

[183] ثيري بروس، "Can LNG Ride to the Rescue of Europe?"، مجموعة سوسيتيه جنرال، 9 فبراير 2015، <https://publica-tion.sgresearch.com/en/1/0/110204/154396.html?sid=65665d3c5f4783219bfe0d8eade01f89>.

[184] وود ماكينزي، "Low Oil Price to Shake up Asian LNG"، 18 ديسمبر 2014، <http://www.camdoow.moc/cilbup/sweiv-lio-wol-ecirp-naisa-gnl>.

[185] أندرو كريتشلو، "US Shale No 'Game Changer' for LNG, Say Qatar Energy Minister"، ذا تلغراف، 2 فبراير 2014، <http://www.telegraph.co.uk/finance/newsbysector/energy/oilandgas/10611960/US-shale-no-game-changer-for-LNG-say-Qatar-energy-minister.html>.

[186] وكالة الطاقة الدولية، "Asian Quest for LNG".

[187] ICIS، "LNG market round-up for 2014"، 6 يناير 2015، <http://www.icis.com/press-releases/2014-lng-year-in-review/>.

[188] ICIS، "LNG World Market Outlook for 2015"، يناير 2015، <http://www.icis.com/contact/lng-world-market-outlook-for-2015/> ؛ "Qatar Looks Resilient To Lower Oil Prices"، MEES 57، رقم 48، (نوفمبر 2014)، <http://ar-chives.mees.com/issues/1559/articles/52184>.

[189] تشو هيو هونج، "Goldman Sees LNG as Biggest Commodity After Crude This Year"، بلومبيرغ، 5 مارس 2015، <http://www.bloomberg.com/news/articles/2015-03-05/goldman-sees-lng-topping-iron-ore-with-120-billion-annual-trade>.

[190] رسل، "LNG Buyers".

[191] أرون شلدريك، "Destination Clauses on LNG Will Soon Fade Away: Gas Union President"، رويترز، 25 فبراير 2015، <http://www.reuters.com/article/2015/02/25/us-asia-lng-contracts-idUSKBN0LT0YY20150225>.

[192] صندوق النقد الدولي، "Qatar: 2014 Article IV Consultation"، التقرير رقم 108/14، (مايو 2014)، <http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2014/cr14108.pdf>.

[193] مؤسسة بيزنس مونيتور إنترناشيونال، "Qatar Oil & Gas Report".

[194] بريتش بتروليوم، "BP Energy Outlook 2035".

[195] إبراهيم إبراهيم، "Architect of Qatar's National Vision"، المجلة المالية للنفط والغاز 11، رقم 11 (نوفمبر 2014)، <http://www.energyboardroom.com/wp-content/files_mf/1418039837QatarInsideOilnGasNov.2014.pdf>، 26-27.

[196] إيكونوميست إنتليجنس يونيت، "Oil Price Fall Will Accelerate Cost Cutting in Qatar"، 27 يناير 2015، <http://coun-try.eiu.com/article.aspx?articleid=1482755332&Country=Qatar&topic=Econo>.

[197] راجع مجموعة البنك الدولي، "Commodity Markets Outlook"، يناير 2015، <http://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/GEP/GEPcommodities/GEP2015a_commodity_Jan2015.pdf> ؛ شريافسكايا، "Oil's Slide"، جاكوب جرونهولت- بيدرسن، "Asian LNG Prices Seen Falling By Up to 30 Pct in 2015"، رويترز، 10 ديسمبر 2014، <http://in.reuters.com/article/2014/12/10/asia-lng-idINL3N0TP35K20141210>.

[198] المرجع نفسه.

[199] راجع صندوق النقد الدولي، "Learning to Live With Cheaper Oil Amid Weaker Demand"، تحديث التوقعات الاقتصادية الإقليمية، يناير 2015، <http://www.imf.org/external/pubs/ft/reo/2015/mcd/eng/pdf/mreo0115.pdf>؛ مجموعة البنك الدولي، "Forecast World Bank Commodities Price"، 22 يناير 2015، <http://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/GEP/GEP2015a/Price_Forecast.pdf>.

[200] الاتحاد الدولي للغاز، "World LNG Report - 2014".

[201] المرجع نفسه.

[202] المجموعة الدولية لمستوردي الغاز الطبيعي المسال (GIIGNL)، "The LNG Industry 2010"، مارس 2010، <http://www.giignl.org/sites/default/files/PUBLIC_AREA/Publications/giignl_the_lng_industry_2010.pdf>؛ (GIIGNL)، "The LNG Industry 2013"، أبريل 2014، <http://www.giignl.org/sites/default/files/PUBLIC_AREA/Publications/giignl_the_lng_industry_fv.pdf>.

[203] المجموعة الدولية لمستوردي الغاز الطبيعي المسال (GIIGNL)، "The LNG Industry 2013".

[204] جاف، إلاس، وميلر، "Natural Gas Conundrum".

[205] ستيفاني ويلسون، "The Great LNG Indexation Debate Rumbles On"، مدونة البرميل، بلاتس، 14 نوفمبر 2014، <http://blogs.platts.com/2014/11/14/lng-indexation-debate/>.

[206] وود ماكينزي، "Will Malaysia Emerge as the New Qatar of LNG?"، 26 أغسطس 2014، <http://www.woodmac.com/public/media-centre/content/12318486>.

[207] المرجع نفسه.

[208] سيتي، "Energy 2020: Out of America"؛ وود مكنزي، "Will Malaysia Emerge"، مكتب موارد الطاقة والاقتصاد، " Gas Market Report".

[209] دينيس ماراي، "Energy Market Pressures to Weather Placed Prudent Planning Means Qatar Well"، Gulf Times، 8 يناير 2015، <http://www.gulf-times.com/eco.-bus.%20news/256/details/422479/prudent-planning-means-qatar-well-placed-to-weather-energy-market-pressures>.

[210] حمد راشد المهندي، "Qatar: From Strategy to Implementation"، Oil & Gas Financial Journal 11، العدد 11 (نوفمبر 2014)، <http://www.energyboardroom.com/wp-content/files_mf/1418039837QatarInsideOilnGasNov.2014.pdf>، 8-7.

[211] يمثّل حقل الشمال ما يقرب من جميع إجمالي احتياطيات قطر من الغاز الطبيعي. ويمتد هذا الحقل، الذي تم اكتشافه في العام 1971، على منطقة مساحتها 6,000 كم^2. وهو أكبر حقل للغاز غير المصاحب (للنفط) في العالم، باحتياطيات مؤكدة تُقدر بأكثر من 902 تريليون قدم مكعب قياسي، أو ما يقرب من 01 بالمئة من احتياطيات العالم المعروفة. راجع: وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب الشؤون الاقتصادية والأعمال، "Investment Climate Statement- Qatar 2014"، يونيو 2014، <http://www.state. gov/e/eb/rls/othr/ics/2014/230858.htm>. راس غاز، "North Field"، 30 يناير 2015، <http://www.rasgas.com/AboutUs/AboutUs_North-Field.html>.

[212] إيكونوميست إنتليجنس يونيت، "Qatar: Country Report"، 30 يناير 2015، <http://country.eiu.com/FileHandler.ashx?issue_id=692665053&mode=pdf>.

[213] مؤسسة بيزنس مونيتور إنترناشيونال، "Qatar Oil & Gas Report" 12.

[214] إبراهيم إبراهيم، "Architect of Qatar's National Vision".

[215] مؤسسة بيزنس مونيتور إنترناشيونال، "Qatar Oil and Gas Report"، 45.

[216] راجع وزارة الخارجية الأمريكية، "Investment Climate 2014"؛ ستراتفور، "In Qatar, Future Energy Plans Extend beyond Liquefied Natural Gas"، 5 أغسطس 2014، <http://www.stratfor.com/sample/analysis/qatar-future-energy-plans-extend-beyond-liquefied-natural-gas>.

[217] إدارة معلومات الطاقة، "Qatar Analysis Brief"، يناير 2014، <http://www.eia.gov/countries/analysisbriefs/Qatar/qatar.pdf>.

[218] إيكونوميست إنتليجنس يونيت، "Qatar LNG Changes Tack to Adjust to Emerging Reality"، 13 يناير 2014، <http://country.eiu.com/article.aspx?articleid=1481488932&Country=Qatar&topic=Economy#>.

[219] إدارة معلومات الطاقة، "International Energy Outlook 2014"، سبتمبر 2014، <http://www.eia.gov/forecasts/ieo/pdf/0484(2014).pdf>.

[220] سلسلة التوريد العربية، "Qatar Keeps Close Eye on EU's LNG Push"، 30 أبريل 2014، <http://www.arabiansupplychain.com/article-9782-qatar-keeps-close-eye-on-eus-lng-push/>.

[221] "Clean Ambitions: Qatar's LNG Push as Marine Fuel Seen as Potential Game-Changer"، نشرة أوبك 45، العدد 6، يوليو 2014، <http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/OB072014.pdf>، 19-14.

[222] الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني، "A Rise in Global LNG Demand"، Oil & Gas Financial Journal، العدد 11 (نوفمبر 2014)، <http://www.energyboardroom.com/wp-content/files_mf/1418039837QatarInsideOilnGasNov.2014.pdf>، 33-32.

[223] مؤسسة بيزنس مونيتور إنترناشونال، "Qatar Oil & Gas Report"، 46؛ روبرت تتل، " A Little Less Rich: Qatar Gas Dominance Challenged"، بلومبرغ، 19 أبريل 2014، <http://www.bloomberg.com/news/2014-04-01/a-little-less-rich-qatar-gas-dominance-challenged.html>، وزارة الطاقة الأمريكية، " Long Term Applications Received by DOE/FE to Export Domestically Produced LNG from the Lower-48 States ، 31 ديسمبر 2014، <http://energy.gov/sites/prod/files/2015/01/f19/Summary%20of%20LNG%20Export%20Applications.pdf>.

[224] "Total Takes The Long Term View On Global LNG Markets"، MEES 57، رقم 7، (فبراير 2015)، <http://archives.mees.com/issues/1569/articles/52422>.

[225] إيكونوميست إنتليجنس يونيت، "Why the Middle East Will Import More LNG"، 26 أغسطس 2014، <http://www.eiu.com/industry/article/972213081/why-the-middle-east-will-import-more-lng/2014-08-26>.

[226] مؤسسة بيزنس مونيتور إنترناشيونال، "Oman Oil & Gas Report Q1 2015"، يناير 2015؛ <http://store.bmiresearch.com/oman-oil-gas-report.html>، 36؛ مؤسسة بيزنس مونيتور إنترناشيونال، " Kuwait Oil & Gas Report Q1 2015"، يناير 2015، <http://store.bmiresearch.com/kuwait-oil-gas-report.html> 21؛ مؤسسة بيزنس مونيتور إنترناشيونال، "United Arab Emirates Oil & Gas Report Q1 2015"، يناير 2015، <http://store.bmiresearch.com/united-arab-emirates-oil-gas-report.html>، 30.

[227] مؤسسة بيزنس مونيتور إنترناشيونال، "Qatar Oil & Gas Report"، 48؛ توم هوسكنز،"Doha Silent in Global LNG Supply Race"، إنترفاكس جلوبل إنيرجي، 11 فبراير 2015، <http://interfaxenergy.com/gasdaily/article/15245/dohasilentinglob-allngsupplyrace>.

[228] مؤسسة بيزنس مونيتور إنترناشيونال، "Qatar Oil & Gas Report"، 54.

[229] المرجع نفسه.

[230] سنتركا، "Centrica Signs a £ 4.4bn Gas Deal with Qatar to Secure Further LNG Supplies for the UK"، 6 نوفمبر 2014، <http://www.centrica.com/index.asp?pageid=29&newsid=2931>.

[231] وكالة الطاقة الدولية، "Asian Quest for LNG".

[232] فيرا إيكرت وأولج فوكمانوفتش، "E.ON, RasGas Sign Flexible 2 bcm LNG Supply Deal into UK"، رويترز، 28 مايو 2014، <http://uk.reuters.com/article/2014/05/28/e-on-rasgas-idUKL6N0OE28K20140528>.

[233] وكالة الطاقة الدولية، "Asian Quest for LNG".

[234] راجع "New Japan LNG Exchange May Prove Disruptive in Key Qatari Market"، MEES 57، رقم 40، (أكتوبر 2014)، <http://archives.mees.com/issues/1551/articles/51985>؛ وكالة الطاقة الدولية، "Asian Quest for LNG".

[235] "Qatar Looks Resilient".

[236] وكالة الطاقة الدولية،"World Energy Investment Outlook" .

[237] راجع، "Nakilat Expands LNG Fleet with Three New Vessels"، ناقلات، 22 أبريل 2014، <http://www.nakilat.com.qa/News/News_225> ؛ وزارة الخارجية الأمريكية، "Investment Climate 2014"؛ "Qatar Oil & Gas Report"، Oil & Gas Financial Journal، العدد 11 (نوفمبر 2014)، <http://www.energyboardroom.com/wp-content/files_mf/1418039837Q4atarInsideOilnGasNov.2014.pdf>.

[238] كليفورد كراوس، "By 2023, a Changed World in Energy"، ذا نيويورك تايمز، 24 أبريل 2013، <http://www.nytimes.com/2013/04/25/business/energy-environment/by-2023-a-changed-world-in-energy.html?pagewanted=all>

عن المؤلف

ناصر التميمي، هو محلل لشؤون الشرق الأوسط مقيم في المملكة المتحدة ومؤلف كتاب بعنوان: China-Saudi Arabia Relations, 1990-2012: Marriage of Convenience or Strategic Alliance? (روتليدج، سبتمبر 2013). وهو أيضاً كاتب عمود لموقع قناة العربية الانجليزي مع تركيز خاص على الأبحاث حول سياسات الطاقة وعلاقات الشرق الأوسط وآسيا. بالإضافة إلى اهتماماته البحثية الأساسية، فقد عمل التميمي لدى العديد من الصحف العربية، وقام بكتابة وتحرير العديد من المقالات والكتب والفصول (باللغتين العربية والانجليزية) عن القضايا السياسية والاقتصادية ذات الصلة الوثيقة جداً بالشرق الأوسط. حصل ناصر التميمي على درجة الدكتوراه في العلاقات الدولية وعلى درجة الماجستير في سياسات الشرق الأوسط من جامعة درم - انجلترا.

نبذة عن مركز بروكنجز الدوحة

تأسس مركز بروكنجز الدوحة، التابع لمعهد بروكنجز في واشنطن العاصمة، في العام 2008. ويُعتبر المركز نافذة المعهد في المنطقة ويقدّم بحوثاً وتحليلات مستقلة وعالية الجودة حول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وسعياً منه لتحقيق مهمته، يلتزم المركز بتقديم مشاريع وأبحاث ميدانية تتناول نقاشات السياسة الإقليمية والدولية، مركّزاً على إشراك شخصيات بارزة حكومية وإعلامية وأكاديمية ورجال أعمال وممثلين عن المجتمع المدني، بشأن أربعة مجالات أساسية:

(I) العلاقات الدولية في الشرق الأوسط، مع التركيز على أهميّة العلاقات بين دول المنطقة وكذلك العلاقات بين الشرق الأوسط والولايات المتحدة وآسيا

(II) الصراعات والتحولات بعد الصراعات ، بما في ذلك مسألة الأمن وعمليات السلام وإعادة الإعمار

(III) الاستراتيجيات الاقتصادية والمالية في دول الشرق الأوسط، بما في ذلك الجغرافيا السياسية واقتصاديات الطاقة

(VI) الحكم والإصلاح المؤسساتي، بما في ذلك الدمقرطة والعلاقات بين الدول والمواطنين

يشجّع مركز بروكنجز الدوحة، الذي يفتح المجال أمام كافة وجهات النظر مهما اختلفت، على التبادل القيّم للآراء بين منطقة الشرق الأوسط والمجتمع الدولي.

منذ تأسيسه، استضاف المركز عشرات الخبراء من مختلف دول العالم ونظّم عدداً كبيراً من الفعاليات، بما في ذلك موائد مستديرة ضمّت شخصيات رفيعة المستوى، وندوات السياسة، ومنتدى بروكنجز الدوحة للطاقة الذي يُعقد سنوياً. وبالإضافة إلى ذلك، قام المركز بنشر سلسلة من موجزات السياسة والأوراق التحليلية.

منشورات مركز بروكنجز الدوحة

2015

موجز سياسات منتدى مركز بروكنجز الدوحة للطاقة 2015
تقرير مركز بروكنجز الدوحة – مبادرة أمن الطاقة بمعهد بروكنجز

قبول الاعتماد المتبادل: ديناميكات الصين والشرق الأوسط
موجز السياسة، تشاولينغ فنغ

الإخوان المسلمون في الأردن: حان وقت الإصلاح
موجز السياسة، نيفين بندقجي

هبوط أسعار النفط: الأسباب والتبعات الجيوسياسية
موجز السياسة، غريغوري غوس

إصلاح قطاع الكهرباء في العراق
موجز السياسة، لؤي الخطيب وهاري استبيانيان

من التعاون إلى القمع: العلاقات "الإسلامية-العسكرية" في مصر
دراسة تحليلية، عمر عاشور

الأردن الحصين: تشغيل الأموال لتفعيل الأعمال
موجز السياسة، سلطان بركات وأندرو لير

العودة إلى غزة: نهج جديد لإعادة الإعمار
موجز السياسة، سلطان بركات وعمر شعبان

2014

تحديد معالم الدولة الإسلامية
دراسة تحليلية، تشارلز ليستر

الوساطة القطرية: ما بين الطموحات والانجازات
دراسة تحليلية، سلطان بركات

موجز سياسات منتدى مركز بروكنجز الدوحة للطاقة 2014
تقرير مركز بروكنجز الدوحة – مبادرة أمن الطاقة بمعهد بروكنجز

ما وراء الطائفية: الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط
دراسة تحليلية، غريغوري غوس

الأزمة المستمرة: تحليل المشهد العسكري في سوريا
موجز السياسة، تشارلز ليستر

إعادة النظر في قانون العزل السياسي في ليبيا: تغييرٌ في الوجوه أم تغييرٌ في السلوك؟
ورقة مركز بروكنجز الدوحة-جامعة ستانفورد

أي أسلوب اعتمدته النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي: الإقناع، الإكراه، أو تقديم التنازلات؟
دراسة تحليلية، مونيكا ماركس